



# انتقال القوة من الغرب إلى الشرق

إعادة التفكير في مستقبل  
النظام الدولي

عبد القادر دندن



# انتقال القوة من الغرب إلى الشرق إعادة التفكير في مستقبل النظام الدولي

تأليف:

عبد القادر دندن



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النسخة الأولى: ديسمبر/كانون الأول 2023م-1445هـ

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن مركز الجزيرة للدراسات

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljaeera.net

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروعة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

التجهيز وتصميم الغلاف: قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية

"وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ"

آل عمران، الآية 140



## المحتويات

7	مقدمة.....
	الفصل الأول: نظرية انتقال القوة بين السنن الكونية وإرادة
21	الفاعلين الدوليين .....
	المبحث الأول: في مفهوم القوة ومكوناتها: تعقد الإشكالات المعرفية
23	والعملية.....
34	المبحث الثاني: المنطلقات الفلسفية والعملية لنظرية انتقال القوة.....
	الفصل الثاني: الانقسام الجديد بين الشرق والغرب: مؤشرات ومظاهر ....
45	المبحث الأول: مأزق قوة الغرب: من الانبثاق إلى مخاوف الأفول .....
47	أولاً- موجز قصة الغرب: أطوار وخلفيات تبلور الهوية وصعود القوة.....
47	ثانياً- لا شيء يدوم للأبد: كيف يفقد الغرب السيطرة؟ .....
54	المبحث الثاني: الدلائل على انتقال القوة من الغرب إلى الشرق .....
66	أولاً- الجانب الإستراتيجي: من الأطلسية إلى الباسيفيكية
66	والهندوباسيفيكية.....
72	ثانياً- الجانب الاقتصادي: تحول مركز القوة الاقتصادية .....
76	ثالثاً- الجانب التكنولوجي: تغير اتجاه بوصلة الإبداع التقني.....
83	رابعاً- الجانب المجتمعي: تباين الوضعية المجتمعية والقيمية.....
	الفصل الثالث: مأسسة وتنسيق مساعي قوى الشرق لتغيير هيكل النظام
89	الدولي: محفزات وعقبات.....
	المبحث الأول: نزعة الصين وروسيا القيادية والمتحدية للغرب والولايات
91	المتحدة الأمريكية.....

91	أولاً- معالم التوازنات الدولية في ظل الصعود الصيني والروسي .....
107	ثانياً- جدلية سلمية ولا سلمية صعود الصين وروسيا .....
128	المبحث الثاني: تزعم المبادرات والمؤسسات المناهضة للغرب .....
129	أولاً- فكرة المثلث الإستراتيجي .....
133	ثانياً- من البريك إلى البريكس .....
141	ثالثاً- منظمة شنغهاي للتعاون SCO .....
146	رابعاً- من أجل تحقيق الاستقلالية المالية .....
158	المبحث الثالث: الدروب الوعرة: تحديات وعراقيل في وجه مساعي التغيير .....
166	الخاتمة .....
171	قائمة المراجع .....



## مقدمة

امتاز هيكل النظام الدولي دومًا بالتغير وعدم الاستقرار، وخلال ذلك لا يلقى سلم تراتبية القوى دومًا إجماعًا خاصة من قبل الفاعلين غير الراضين عن الوضع الهيكلي لتوزيع القوة على المستوى الدولي، لذلك تبرز مظاهر الاحتجاج وعدم الرضا من طرف تلك القوى في البداية، ثم تنتقل تلك المظاهر إلى مستوى آخر وهو مستوى التحرك للتأثير في التوازنات العالمية، وخلق وضع إستراتيجي جديد لخريطة القوى العالمية، ويعتبر النظام أحادي القطبية أكثر مظاهر توزيع القوى التي تلقى رفضًا وعدم تقبل تاريخيًا، فيكون هناك دومًا سعي للخروج من دائرة الهيمنة الأحادية نحو نظام أقل حدة من حيث تمركز القوة، سواء من خلال نموذج ثنائي لتوزيع القوة أو نموذج تعددي. ويعد الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة أبرز مثال على هذه الوضعية، فانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم يكن محل قبول وإجماع عالميين، ولم تكد تمر سوى عشرية واحدة على التبشير الأميركي بنظام عالمي جديد، حتى بدأت مجموعة من القوى في إبداء تحفظها تجاه الهيمنة الأمريكية، بل وبادرت إلى خلق هياكل جديدة وطرح مبادرات لتحدي الوضع القائم.

وهكذا حال القوة في العلاقات الدولية متأرجحة بين صعود وهبوط من طرف لآخر، والهيمنة الأمريكية أصبحت محل مساءلة اليوم، ولم يعد حتى الكثير من المفكرين والخبراء الأميركيين يؤمنون بإمكانية تجسد حلم القرن الأميركي، بالنظر لما تشهده الساحة الدولية من صعود لعدد من القوى التي تمتلك مقومات تؤهلها لأن تشكل تصورها الخاص لما يجب أن يكون عليه النظام الدولي، مدعومة في نفس الوقت برفض كبير من طرفها لمنظور الهيمنة الغربي السائد. وتعالى أقوى الأصوات الراضية للوضع القائم من جهة الشرق؛ حيث تقع مجموعة من القوى التي حققت طفرات هائلة اقتصادية وتكنولوجية وحتى عسكرية، تعززها رؤاها وتصوراتها الإستراتيجية الجديدة لما ينبغي أن يكون عليه هيكل القوة عالميًا، ويزيدها ماضيها الحضاري العريق وإرثها الثقافي الثري قوة وعنقوانًا، ففي الشرق عمومًا تكمن أعرق الحضارات الإنسانية تاريخيًا

سواء في الصين أو الهند أو اليابان ومصر وبلاد فارس وما بين النهرين والعالم الإسلامي وغيرها، ويحظى الشرق الآسيوي حاليًا بديناميكيات القوة الأكثر بروزًا، منتشياً بحوية ديمغرافية حملت معها ملايين الأيدي العاملة المؤهلة والعقول المبدعة والخلافة، ما جعله يتطلع لاستعادة مكانته الريادية التاريخية، وكسر حلقة الانقسام الكبير الأولى التي حققها الغرب بفضل ثورته الصناعية، وإعادة كتابة تاريخ جديد تتخلص فيه قوى المنطقة من الإذلال الذي عاشته على يد القوى الاستعمارية الغربية، ولتكون مرة أخرى قوى قائدة وسيدة لا تابعة ومغلوبة على أمرها.

وهناك من يعتبر الحيوية المسجلة في مسار مساءلة وإعادة ترتيب البيت العالمي من طرف بعض القوى الآسيوية في أغلبها، ليست صعودًا بقدر ما هي عودة لقوى اختبرت سابقًا وعلى مدار تاريخها معنى القوة والريادة في حدود العالم القديم المعروف حينها؛ حيث كوّنت تلك القوى دولًا وإمبراطوريات متسعة الانتشار، مثل إمبراطوريات الصين وفارس والهند على سبيل المثال، كما أنها كانت رائدة في المجالات السياسية والعسكرية والعلمية والعمرائية. وقد يتفاجأ البعض من أن تفوق بعض تلك القوى على نظيراتها الغربية كان مستمرًا إلى حدود 200 سنة فقط من الوقت الحاضر خاصة الصين والهند، كما شكّلت روسيا منذ تحولها إلى إمبراطورية أحد أضلاع نظام توازن القوى الأوروبي والعالمي السائد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولم يكن انهيار روسيا القيصرية تحت وطأة ضربات البلاشفة سوى فترة انقطاع قصيرة عن المسرح العالمي، لتعود أقوى من ذي قبل في ثوب الاتحاد السوفيتي الشيوعي، ثم تنتفض مجددًا تحت اسم روسيا الفيدرالية منذ تولي "فلاديمير بوتين" بالخصوص لعهدته الرئاسية الأولى، وتبني تعريف وتوصيف ومنح هوية غير غربية لروسيا على نطاق واسع لدى الإستراتيجيين والسياسيين والمفكرين الروس مثل "ألكسندر دوغين" و"يفغيني بريماكوف"، وحتى نظرائهم الغربيين أمثال "صامويل هنتنغتون"، لذلك ليس غريبًا أن تبني الدول الوريثة لتلك الإمبراطوريات في الوقت الحالي نزعة تمردية على هيكلية النظام الدولي المهيمن عليه أميركيًا، حتى وإن كانت تلك النزعة نسبية ومختلفة من دولة إلى

أخرى، حيث لا يمكن مقارنة نزعة الهند الأقل حدة بنزعة الصين وروسيا الأكثر بروزاً وحتى تطرفاً في بعض الأحيان.

غير أن الحاصل هو أن حالة عدم الرضا سائدة بين تلك القوى بغض النظر عن التفاوتات المشار إليها حول مدى حدتها. وحتى اليابان التي تمتاز بتحالف وثيق مع الولايات المتحدة الأميركية، يبقى لديها ماضٍ توسعي في آسيا، وكانت إحدى أكبر الإمبراطوريات إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، وهناك نزعة قومية تتصاعد وتدعو لاستعادة الأمجاد اليابانية، والتخلص من القيود الدستورية المفروضة عليها منذ هزيمتها في الحرب الثانية الكبرى، وما كتاب "اليابان التي تستطيع أن تقول لا" للكاتب "شينتارو أو شيهارا"، سوى عينة عن صورة اليابان الساعية للانعقاد من السطوة الأميركية ولو بعد حين. لكن ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن قوى الشرق الصاعدة أو العائدة، لا تزال بعيدة عن تشكيل كتلة أو توجه بمثل تماسك وترابط الكتلة الغربية المتمحورة حول واشنطن، ولكن برغم الاختلافات في وحدة وتكامل الرؤى الإستراتيجية لتلك القوى وخاصة الصين وروسيا والهند، باعتبارها الثلاثي الذي يقود جهود ودعوات تغيير النظام الدولي منذ تبني فكرة المثلث الإستراتيجي لـ "يفغيني بريماكوف"، إلا أنه يجب التأكيد على أن اعتناق الافتراض القائل بتشكيل كتلة مُتَّحِدَةٍ مضادة لتلك الغربية، إنما ينبني على قواعد على قدر من الصلابة والتجلي بشكل واضح للعيان على المستوى العالمي، فمؤشرات وأرقام التفوق والصعود الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي والتجاري لتلك القوى لا تكذب، وتعترف بها حتى الدوائر الإستراتيجية والأكاديمية والعلمية وكذلك الشعبية في الغرب، ونشاطات وأعمال المؤسسات السياسية والمالية التي أنشأتها تلك الدول وجعلتها مجال تفاعل خاصاً بها، تشغل الرأي العام والإعلام العالمي والدوائر الأكاديمية وحتى دوائر صنع القرار في الغرب بشكل كبير ولم يعد ممكناً تجاهلها، كما أن الخطاب السياسي السائد على أعلى المستويات لدى قادة تلك القوى، لا يخلو من التحدي الصريح لهيكل القوة المهيمن الذي تعتليه القوة الأميركية، ورفض القيم والمنطلقات الغربية السائدة إستراتيجياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، ومهاجمة المؤسسات المسيطرة عالمياً في النواحي الاقتصادية والتجارية والمالية والسياسية، التي تخدم الأجناس الأميركية والأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

أهمية الكتاب: لعل التوقيت الذي يصدر فيه مثل هذا العمل من العوامل التي تمنحه الأهمية اللازمة والمستحقة، فمن الضروري خصوصاً في بيئتنا الأكاديمية والثقافية العربية (وحتى في الأوساط العامة غير المتخصصة)، صدور كتاب يمكنه (ولو بقدر قليل) توفير فهم وقراءة وتحليلات مبنية على خلفيات متعددة للتحويلات الدولية الجارية والمتسارعة، وحتى إن لم يكن كفيلاً بالإجابة عن كل الأسئلة التي تتبادر إلى الذهن كلما جاء ذكر موضوع القوى الصاعدة وانتقال القوة عالمياً، ولكن مجرد طرحه للأسئلة المطلوبة في هذا السياق، ومحاولته معالجة الإشكالات المطروحة في موضوع بمثل هذا التعقيد، قد تكون كافية كبداية لكتابات لاحقة ولطرح ومحاولة فهم أسئلة وتطورات أخرى متلاحقة بهذا الصدد.

يأتي هذا الكتاب في مرحلة مفصلية من تاريخ ومسار العلاقات الدولية وضرورة النظام الدولي، يميزها بروز ما يمكننا تسميتها بخطابات متعددة لكنها متقاربة في سياقها العام، مثل "خطاب الصعود" الذي يتصل ببروز قوى دولية متحدّية للوضع القائم، و"خطاب التراجع والأفول" الذي يتزعمه كتاب غربيون يندرون بتفكك وشيك لعرى الغرب الثقافية والمادية التي منحته قوته لأزيد من قرنين ماضيين، فقد بدأ مع العشرية الأولى لهذا القرن التبشير من جهة بصعود الصين، كأول ملامح بروز قوى صاعدة مستعدة لمزاومة الولايات المتحدة وحلفائها عالمياً، لتتبعها قوى أخرى مثل روسيا والهند، وقوى في نطاقات إقليمية حديثة عهد بالقوة مثل البرازيل في أميركا اللاتينية وجنوب إفريقيا في القارة السمراء، ودول أخرى آسيوية بالخصوص تميزت بعطائها الاقتصادي والإبداعي والإنتاجي، مثل اليابان والنمور الآسيوية ودول الآسيان بشكل عام. ومن جهة أخرى ساد في الاتجاه المعاكس خطاب يمكن وصفه فلسفياً بالتشاؤمي، لأنه يرى في صعود دول مثل الصين وقوى أخرى انتقاصاً من قوة الغرب وديمومة حضارته، خاصة إذا تضافر ذلك مع عوامل ضعف وتهالك داخلية تعاني منها المجتمعات الغربية، وهو ما برز في مؤلفات عميقة لكتاب غربيين تنتقد القوة الأميركية والقيم الغربية، وتحذر من تراجع وشيك وتدهور حاد في الغرب قيمياً وفكرياً قبل أن يكون مادياً وعسكرياً أو اقتصادياً.

ولا ينفصل فهم واستيعاب التطورات الحاصلة على مستوى النظام الدولي،

عن واقع ومستقبل المنطقة العربية بشكل عام، فما يمكن أن يشهده العالم من تحولات في تراتبية القوة في مستوى أعلى، سيكون له بالتأكيد انعكاساته على الأقاليم والنطاقات الجغرافية الأدنى وعلى رأسها المنطقة العربية، ولذلك فضرورة مثل هذا العمل تتجلى في السعي نحو توفير فهم واستيعاب كبيرين للزلازل العظيم الذي يمكن أن يشهده العالم في حال تغيرت موازين القوى مستقبلاً لصالح قوى الشرق، مع ما يعنيه ذلك من ضرورات التكيف والتموضع بالشكل اللائق للاستفادة من الوضع الجديد، ورسم شبكة علاقات وتحالفات بديلة تراعي مصلحة شعوب المنطقة ودولها، وتقليل حجم الصدمة والارتباك الذي يمكن أن يصيب منطقة معروفة أصلاً بهشاشتها تجاه المتغيرات الإقليمية والعالمية.

**الأهداف:** انطلاقاً من الأهمية التي يسعى هذا العمل لاكتسابها، فإنه يحمل على عاتقه كذلك تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات النظرية والعملية على النحو التالي:

- التعريف بنظرية انتقال القوة من حيث فلسفتها ومنطلقاتها، وكيفية توظيفها لفهم وتفسير عملية انتقال القوة في الواقع الدولي.
- الوقوف على مجريات عملية انتقال القوة التي يشهدها النظام الدولي حالياً، ومعرفة أهم أسبابها ومحركاتها والقوى الفاعلة فيها.
- رصد أهم مؤشرات ومظاهر ودلائل تراجع الغرب وصعود الشرق.
- تحليل مختلف المبادرات والهياكل الجديدة التي تستحدثها قوى الشرق وعلى رأسها الصين وروسيا، لتحقيق رغبتها في تغيير هيكل النظام الدولي فعلياً.
- الوقوف على أهم العراقيل والعقبات ذات الطبيعة المختلفة التي تواجه هذا المسعى.

مراجعة الأدبيات: تزخر المكتبات العالمية بسيل كبير من الكتابات المتعلقة بفلسفة وتاريخ ومنطلقات ومعطيات وتحليلات قضية انتقال القوة وتداولها على المستوى العالمي؛ حيث يسود الاتفاق بأن القوة ليست في حالة ثبات وسكونية، بل تعرف ديناميكية وحركية وانتقالاً من فاعل لآخر ومن منطقة إلى أخرى، وحظي الافتراض القائل بإمكانية حدوث انتقال للقوة من الغرب إلى الشرق وفقاً

لمؤشرات ودلائل مادية وفلسفية وتاريخية متماشية مع السنن الكونية للتحول وعدم الثبات، باهتمام كبير من مجموعة من الأسماء الثقيلة والمعروفة بقيمتها العلمية والفكرية المعتبرة، وبسبب العدد المعبر من الكتابات في هذا المجال سنعرض في هذا العنصر فقط لأهم الأدبيات التي أسهمت في التأصيل لموضوع هذا الكتاب وتحليله، من خلال جملة من المؤلفات التي تعود لكتّاب غربيين وغير غربيين، لكننا اقتصرنا على انتقاء أهم الإسهامات في هذا الموضوع منذ عقد التسعينات من القرن العشرين إلى يومنا هذا، وذلك لحداتها ولارتباطها أكثر بالتطورات الجارية، وعدم التركيز على الأدبيات الأقدم التي ظهرت منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى بدايات القرن العشرين، على رغم أهميتها بدورها وجوهرية ما تحمله من دلالات، ومن بينها مثلاً أعمال "أوزوالد شبينغلر" و"بول كينيدي" والتي لجأنا إليها بدورها في صياغة مضمون هذا الكتاب، لنضم مراجعة الأدبيات القائمة التالية:

\* الكتاب الشهير لصامويل هنتنغتون صدام الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي ("The Clash Of Civilizations And The Remaking Of World Order)، الذي بدأ في شكل مقال ضمن مجلة فورين أفيرز الأمريكية، سنة 1993، ثم صدر في شكل كتاب، سنة 1996، بعد الضجة التي أثارها المقال، ويعد "صامويل هنتنغتون" من الكتّاب الأوائل الغربيين والأميركيين تحديداً الذين دقوا ناقوس الخطر بشأن مكانة الغرب، وفنّد أطروحة "فرانسيس فوكوياما" حول نهاية التاريخ، وجادل على العكس من ذلك بأن الغرب سيدخل صراعات أخرى ذات طابع حضاري أساساً، مع كتل وقوى حضارية أخرى متباينة عنه، كما أنها تحظى بمستويات قوة ديمغرافية وعسكرية واقتصادية متنامية بمقابل تناقص قدرات وإمكانات الغرب في هذه المجالات، وقدّم دلائل ومؤشرات عديدة على هذا التراجع، وكان "الواقعي الصالح" كما يصف نفسه "جون ميرشايمر" قد انتقد أطروحة "هنتنغتون" لمنطلقها الحضاري والثقافي، أولاً، ولقولها، ثانياً، بتراجع الغرب وتآكل قوته في الوقت الذي تكسب فيه قوى أخرى نقاطاً على حسابه.

\* كتاب "فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربي" (The Idea Of Decline In Western History)، بعد سنتين فقط من صدور كتاب "هنتنغتون" المذكور

أعلاه، أتحف الأميركي "آرثر هيرمان" العالم بكتابه الذي يتبع تاريخياً وفلسفياً الأفكار والفلسفات والمقولات المتوقعة والمفسرة لاضمحلال وتراجع الغرب، مركزاً على التفسيرات المنتمية للتشاؤمية الثقافية والتشاؤمية التاريخية، والتي يختلف كل منها في توقع أسباب التراجع أو الزوال المنتظر، والذي يتأرجح ما بين عوامل داخلية من قلب الحضارة الغربية ذاتها، وعوامل خارجية يقف وراءها أعداء غير غربيين (البرابرة)، ناهيك عن تفسيرات أخرى لمختلف المفكرين والفلاسفة الغربيين الذين جذبتهم هذه الفكرة، وهو يشكل أرضية فلسفية وتاريخية لا غنى عنها لتحليل الموضوع وفق أرضية فكرية أكثر عمقاً وصلابة.

\* كتاب "موت الغرب" (The Death Of The West) للكاتب الأميركي، باتريك جوزيف بوكانن، الصادر عام 2001، يرسم صورة سوداوية عن مستقبل الغرب لاسيما في ظل الأزمة الديمغرافية لتناقص عدد السكان، التي تهدد بانقراض أمم غربية مستقبلاً إن تواصلت وتيرة النمو السكاني على ما هي عليه، وتأثير ذلك على القوة الاقتصادية لتلك الدول، والتفتت الاجتماعي في الغرب وتلاشي قيم الأسرة بشكل متسارع، والعواقب الوخيمة لذلك في مواجهة قوى آسيوية بالأساس وأخرى غير آسيوية ذات حيوية ديمغرافية، ولا تزال متماسكة اجتماعياً وقيماً.

\* كتاب "الحرب من أجل الثروة: القصة الحقيقية للعولمة أو لماذا يتحطم العالم المسطح؟" للألماني، جابور شتاينجارت، والذي نصفه بالكتاب الملحمي لأمرين إثنيين، أولهما: شجاعته في التطرق للموضوع عام 2006، حين كانت العولمة في ذروتها، وصعود الصين لم يأخذ بعد الزخم المعروف حالياً، كما أن روسيا كانت لا تزال تتخبط في مشاكلها الداخلية، ومخلفات حقبة "بوريس يلتسين" لخليفته "فلاديمير بوتين"، ومع ذلك استشعر الخطر القادم وحتمية التغيير على المستوى الدولي، وثانيهما: وضوحه في القول بدخول العالم في مرحلة تغيير غير مسبوقه تقودها الصين والهند وقارة آسيا بشكل عام، بينما يتراجع نصيب الغرب في مختلف المجالات كالتجارة والاقتصاد والإبداع التكنولوجي، ويخلص إلى أن القوى الصاعدة تصنع عالماً جديداً لن تكون فيه القوى الغربية بذات المكانة.

\* كتاب "نصف العالم الآسيوي الجديد: التحول الجارف للقوة العالمية نحو الشرق"، الصادر عام 2008، للكاتب والأكاديمي السنغافوري الكبير، كيشور محبوباني، والذي يبين في مقدمة كتابه كيف أن الوقت قد حان لصعود آسيا وعودتها للريادة مجددًا، وهو ما سيتسبب في تحولات عالمية كبيرة مثلما حدث حين صعد الغرب قبل ذلك، وكيف أن ذلك الصعود الآسيوي يخيف الغرب ويملؤه بالشك بل بالرعب، في ظل عدم التوصل إلى فهم مشترك بين الطرفين لما سيكون عليه شكل العالم الجديد، فنحن، بحسبه، على مشارف مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام العالمي تقودها قوى الشرق الآسيوية، ويبقى هذا العمل من بين أهم جهود تغطية هذا الموضوع، ومن طرف خبير آسيوي ضليع بشؤون القارة، وعلى تواصل كبير ومستمر مع الغرب في ذات الوقت، رغم أن هناك من يجادلون بأن ما جاء في هذا الكتاب كان متأثرًا في جوانب عديدة بهوية الانتماء الآسيوية للكاتب، ولكن أستاذ البحوث في جامعة هارفارد "عزرا ف. فوجل" امتدح القدرة التحليلية لهذا الكتاب قائلاً: "إن المد يتحول، وبينما قد لا يكون من السهل تقبل رسالة محبوباني، فإن تجاهل قادة الغرب لمضمونها، هو ما سيعرّضهم للخطر".

\* دراسة معمقة للأستاذ الدكتور محمد مختار الشنقيطي بعنوان "شروق الشرق وغروب الغرب: انزياحات القوى الدولية ومصائر العالم الإسلامي"، منشورة في العدد 18 مايو/ أيار 2023 لمجلة لباب الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات بقطر، وميزة هذه الدراسة تركيزها على موقع ومستقبل العالم الإسلامي في ظل تحول القوة عالميًا، الذي يميزه -بحسب الكاتب- صعود الشرق الآسيوي/ الأوراسي خصوصًا النهضة الصينية والصحوة الروسية في حين يتراجع الغرب، وتحفل الدراسة بالإبداع في التوصيف والتحليل وتوظيف المصطلحات الدقيقة والمناسبة مع موضوع الدراسة، والتعمق في كشف أسباب ومظاهر ذلك الانشطار الكبير الجديد ما بين الشرق والغرب، وتفسيره وفقًا لمقرب الجغرافيا السياسية والصراع التاريخي بين القوى الكبرى البرية والبحرية، والذي تقوده الصين وحليفاتها روسيا من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون من جهة ثانية. ويُتوقع أن يسود خلال القرن الحادي والعشرين.



وما يميز هذا الكتاب من حيث مضمونه مقارنةً بالأدبيات الأيقونية القيمة المذكورة، هو أنه يستفيد من قراءات موسعة لتلك الأعمال جميعها وأخرى غيرها، وإجراء مقارنات وعمليات تفحص لمضامينها ومحاولة التوفيق في بعض الرؤى ذات التضارب لتوظيفها بالشكل اللازم دون الإخلال بالتناسق المعرفي لفكرة الكتاب وأهدافه، كما يجعل هذا العمل من نظرية انتقال القوة مرجعية نظرية تحليلية رئيسية له، مع التفصيل فيها وفي منطلقاتها وفي تفسيرها العملي لحالات انتقال تاريخية ولتبعها لعملية الانتقال الحالية والتي يميزها الصعود الصيني بالدرجة الأولى أمام التمسك الأميركي بالهيمنة عالمياً. ومن جانب آخر فهذا العمل قد يأخذ أفضلية من حيث توقيت تأليفه وإصداره، لأنه يأتي في قلب احتدام العمليات المواكبة لصعود قوى وتراجع أخرى (الشرق والغرب هنا)، والمرحلة المفصلية في مسار النظام الدولي وتاريخ العلاقات الدولية بالمجمل، فالحيوية الآنية التي تشهدها حركية القوى الصاعدة والمركز عليها من طرف هذا العمل، وانتقال حالة عدم الرضا عن واقع النظام الدولي من طرف القوى المعارضة للوضع القائم من طور الخطابات إلى مرحلة الأفعال والتجسيد العملي عبر إنشاء مؤسسات خاصة بها، وتعدد مبادراتها لفرض نفسها دولياً وغيرها، كلها تمنح كتابنا هذا ديناميكية عملية ومواكبة لم تكن ربما متاحة لأدبيات ظهرت بداية التسعينات أو بداية الألفية الجديدة، فقد كانت حينها ملامح عودة الشرق والقوى الصاعدة وتراجع الغرب أقل وضوحاً وبقينية مما هي عليه في الوقت الراهن، خاصة مع الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها، والتطورات الإستراتيجية في آسيا ومنطقة الهندوباسيفيك، والتفوق في الإبداع التكنولوجي والمعرفي الذي يعد كاسحاً في بعض المجالات لقوى الشرق مثل صناعات الرقاقات وغيرها، وتنامي حالة الشعور بعدم الطمأنينة حول موقع ومستقبل الغرب لدى فئات واسعة من السياسيين وصنّاع القرار والأكاديميين والإعلاميين الغربيين في حد ذاتهم.

الإشكالية البحثية: انطلاقاً مما يشهده العالم اليوم من دلالات ومعالم انتقال وشيك وجديد للقوة وهذه المرة من الغرب نحو الشرق، بفضل ما أصبحت تراكمه دول هذا الأخير بشكل واضح وغير قابل للإنكار من مصادر متزايدة للقوة بشتى أنواعها، وسيطرتها بشكل لافت على نصيب أكبر من الثروة

العالمية، وتقديمها للعالم الإسهامات الأكبر في التكنولوجيات الحديثة سواء من حيث الإبداع والابتكار الصادر عنها، أو الكفاءات التقنية العالية التي تصدرها من موارد بشرية تسيّر أكبر شركات التكنولوجيا والمعلوماتية في الغرب، ليصم كل ذلك على صعود لافت لقوى تلك المنطقة تقوده الصين العائدة، وروسيا الصاعدة، والهند الطامحة، ودول الآسيان المنطلقة، وأمم آسيوية أخرى تدرك أنها اللحظة الإستراتيجية الحاسمة لقلب موازين القوى الدولية، وجعل القرن الحالي قرناً آسيوياً بامتياز، في مقابل غرب يعتره الضعف في مصادر القوة، وتراجع من حيث نصيبه في مختلف مؤشرات التقدم، وحتى إن لم يتبلور بعد منظور إستراتيجي موحد أو على الأقل متقارب للقوى المحسوبة على الشرق لكيفيات التعامل مع قضايا حاسمة من قبيل الحاجة للتغيير على مستوى قمة النظام الدولي، واستمرار وجود تناقضات وتضاربات وحتى صراعات فيما بينها في عدة مجالات ومواقف، إلا أن الأكد هو أن ملامح التغيير واضحة، وما يفقده الغرب اليوم من قوة يذهب لقوى الشرق ويعزز موقفها بالضرورة، ولذلك فإننا بحاجة لفهم عملية الانتقال الجارية أو المحتملة للقوة، ومعرفة أهم مجرياتها ومحركاتها ومظاهرها، وطبيعة القوى التي تقودها، وكذلك حدود هذا الانتقال ومعوقاته، فكيف يمكن إذن ضمن المسار الذي تأخذه صيرورة الانقسام الكبير الجديد بين الشرق والغرب، قراءة وفهم عملية وآليات انتقال القوة الحاصلة في النظام الدولي ما بين شرق صاعد وغرب متراجع، وما يستتبعها من انعكاسات متوقعة، وعراقيل محتملة لحلم تلك القوى في تغيير هيكل النظام الدولي؟

تدفع الإشكالية المطروحة باتجاه طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي لا مناص منها في التحليل، وتفكيك الطبيعة المعقدة التي تمتاز بها الإشكالية المعرفية، وعليه نتساءل:

- من ناحية نظرية ومعرفية: ما المقصود بالقوة؟ وكيف يمكن فهم وتتبع التغيرات الحاصلة في طبيعة القوة من جهة، وفي نوعية وهوية الفاعلين الذين تنتقل القوة من أحدهم إلى آخر، وبأي آليات ووسائل من خلال منطلقات وتفسيرات نظرية انتقال القوة بالدرجة الأولى؟
- ما أهم المظاهر والمؤشرات التي تدعم فرضية وجود انتقال للقوة من الغرب نحو الشرق (الانقسام الجديد)؟

- هل تمتلك القوى الصاعدة وخاصة الصين وروسيا المفاتيح الخاصة بقلب موازين القوى دولياً، وتحدي قوة الغرب الذي تزعمه الولايات المتحدة الأمريكية؟

- أي دور للمؤسسات المختلفة السياسية والاقتصادية والمالية التي أسستها القوى الصاعدة في تسريع وتحقيق التحول المرتقب عملياً؟

- كيف يمكن أن تكون آليات الاستجابة الغربية للتحديات المطروحة من قوى الشرق غير الراضية؟ وما طبيعة العقبات التي يمكن أن تحول دون إمكانية تحقيق الانتقال المنشود للقوة؟

الإطار المنهجي: يستند تحليل مضمون هذا الكتاب على عدد متنوع من المقاربات التحليلية والمناهج البحثية والأدوات والتقنيات المساعدة، ويأتي هذا التنوع في المراجعيات المنهجية تماشياً مع تعقد وتشابك الإشكالات التي يحللها هذا العمل، ونوعية الأسئلة التي يطرحها، والطابع المتداخل لخلفيات ومنطلقات التحليل والبرهنة والجدل، والمتراوحة ما بين تاريخية وثقافية وحضارية وإستراتيجية وجيواقتصادية، وعليه تشكل الهيكلية المنهجية لهذا العمل من العناصر والأدوات التحليلية التالية:

- المقاربات النظرية: مقرب تحليل عمليات تحول القوة وتحركها من فاعل لآخر ومن منطقة لأخرى، والذي تمثله نظرية انتقال القوة لأورغانسكي أحسن تمثيل، لأنها تستعرض عوامل صعود وهبوط القوى الكبرى، والديناميكيات المحركة لهذه العملية الحيوية في النظام الدولي، ورصد التحولات المترتبة عنها على مختلف الأصعدة، وإعطاء الاحتمالات المتعلقة بطبيعة ونوعية نمط انتقال القوة المتوقع، والذي يتراوح ما بين الأنماط الصراعية والتعاونية والتوافقية، ومستويات القوة وعدم الرضا التي ينبغي أن تصلها القوى المتحدية لزحزحة الفاعل المهيمن أو القائد عن مكانته.

وتتخلل عملية التحليل كذلك توظيفاً بشكل مباشر أو غير مباشر لمقتربات نظرية أخرى تدرس هذا الموضوع، والتي يتقدمها هنا الإطار التحليلي النظري المعروف بـ "فخ ثيوسيديدس" لـ "غراهام أليسون"، والذي يفيد في تتبع أطوار الصدام الحاصل أو المرتقب ما بين قوة أو قوى صاعدة من جهة وقوة أو

قوى مهيمنة من جهة أخرى، ونجد هذا أمرًا ملحًا في فهم وتحليل ديناميكية العلاقة بين القوة الصينية الصاعدة مثلاً والقوة الأميركية المهيمنة، لكون الصين أهم قوى الشرق وأكثرها استعداداً لتحدي الغرب عمومًا والولايات المتحدة الأميركية على وجه الخصوص.

- المناهج: للإحاطة بالتفاعلات ذات الطبيعة المتداخلة والمتأثرة بعوامل داخلية وإقليمية ودولية، الحاصلة خلال عمليات انتقال القوة لدى القوى المتحدية والقوة المهيمنة، نوظف منهج تحليل النظم لمميزاته التي تسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل والعكس، والتدرج في المستويات الثلاثة للتحليل (مستوى الوحدات الوطنية، والمستوى الإقليمي، ومستوى النظام الدولي)، فعملية انتقال القوة محكومة بشكل أو بآخر بعوامل تتعلق بكل مستوى من مستويات التفاعل الثلاثة المذكورة.

كما نلجأ إلى المنهج التاريخي لرصد الحركية التاريخية لعملية انتقال القوة، والتي تبرز في ثنايا تحليل مضمون هذا الموضوع، لأن سُنَّة التغيير وعدم الثبات في القوة، هي ظاهرة تاريخية ملازمة لتاريخ ومسار المجتمعات السياسية والنظم الدولية، والتاريخ يعد المختبر الأهم لرصد تلك الحركية التي لم تسلم منها أية قوة مهما كان جبروتها، ومن المفيد جلب وإسقاط تلك الديناميكيات التاريخية لإضاءة بعض أجزاء تحليل موضوع انتقال القوة في المرحلة الآنية من تاريخ العلاقات الدولية.

- الأدوات: تكمن في أحيان كثيرة ملامح التحولات والسياسات والنوايا في ثنايا الخطابات والوثائق والبيانات ودلالات الأرقام والإحصاءات وغيرها، والتفصيل في تلك المرجعيات وسبر مضامينها يحتاج إلى أداة أو أدوات منهجية تحليلية تكون قادرة على تحقيق ذلك المبتغى المعرفي، ولا نجد ما هو أنسب من تقنية أو أداة تحليل المضمون للوفاء بهذا الغرض، لاسيما مع السيل الكبير للأدبيات والخطابات التي تنحو باتجاه تأكيد فرضية وجود انتقال محتمل للقوة، وتؤكد سعي القوى غير الراضية لإحداث تغيير يخدم مصالحها.

تقسيم محتويات الكتاب: تتوزع محتويات هذا الكتاب على ثلاثة فصول مترابطة ومتسلسلة، لخدمة المسار التحليلي لهذا العمل انطلاقًا من القاعدة

النظرية للتأصيل لذلك الانتقال، وصولاً إلى الرؤية النقدية ورسم حدود ومعوقات الانتقال المنشود، مروراً بالديناميكية المتداخلة لقصة الانقسام الكبير الجديد بين الشرق والغرب، ومعالمه ومؤشراته ومظاهره، وجهود القوى المتحدية للتحقيق التدريجي لعالم يتواءم مع تطلعاتها وطموحاتها، لتكون هيكلية الكتاب على النحو الموالي:

- يختص الفصل الأول بعرض الإطار المفاهيمي والنظري، والذي تنصدره القوة مفهوماً مركزياً للعمل، ونظرية انتقال القوة مرجعية تحليلية أساسية، فالقوة مفهوم غامض ومتغير، وحتى شيوخ المفهوم وكثرة تداوله لا تنفي الصعوبات المعرفية والإبستمولوجية (غياب التحليل المفاهيمي) في ضبط دلالاته ومعانيه، وفي سياق متصل لا بد من التعريف بنظرية انتقال القوة، وتوضيح منطلقاتها ورؤيتها التفسيرية لديناميكيات التحول في القوة بين الفاعلين الدوليين.

- في حين يشكل الفصل الثاني المجال المخصص للتعلمق في الخلفيات التاريخية والحضارية والإستراتيجية لانتقال القوة، باعتباره سُنّة كونية من جهة، ونوعاً من الحتميات التاريخية من جهة أخرى، ونتائجاً لتطورات إستراتيجية واقتصادية وتكنولوجية وفي مصادر قوة الدول من جهة ثالثة، بشرط توافر الإدراك اللازم لدى قوة ما بضرورة تغيير الوضع القائم، مع ما يلزم ذلك من رؤية إستراتيجية واضحة. كما يهتم هذا الفصل بالغرب إطاراً ثقافياً وحضارياً وإستراتيجياً متميزاً، استطاع تحقيق الهيمنة عبر حوالي القرون الثلاثة الأخيرة من تاريخ البشرية، امتلك فيها مصادر القوة الأكبر والأكثر تأثيراً. نجد في ثنايا هذا الفصل كذلك تشريحاً لواقع ما يُعرف بالانقسام الكبير الجديد بين الشرق والغرب، والذي يشير إلى حلقة جديدة وشبكة ومحتملة من التناوب على القوة بين الطرفين، بدلالة المؤشرات المختلفة الاقتصادية والإستراتيجية والتكنولوجية والمجتمعية التي تعطي أفضلية للشرق بعد تراجع امتياز الغرب في هذه المجالات، وبشير الفصل كذلك فصول النقاش الذي دار في الأوساط الغربية حول مستقبل الغرب، والنزعة التشكيكية في قدرة دوله على الحفاظ على مكانتها في عالم تنهض فيه قوى غير غربية.

- في الوقت الذي يعرّج بنا الفصل الثالث على المبادرات والسياسات والخطوات العملية التي تتخذها القوى غير الراضية عن وضعيتها في النظام

الدولي لتغيير هيكلته وكسب مكانة أفضل ضمنه، وربما خطف الريادة والهيمنة من نظيراتها الغربية والأميركية بالتحديد؛ حيث يسلط الفصل الضوء على الطبيعة المتحدية لكل من الصين وروسيا للوضع القائم، وطبيعة العلاقات التي تجمعهما بالولايات المتحدة الأميركية، والمآلات المحتملة للصراع بين تلك الأطراف نحو العسكرية والتصادم أو التعايش والصعود السلمي التوافقي، ويفصّل هذا الجزء من العمل مختلف المؤسسات والمبادرات التي قادتها الصين وروسيا وحتى الهند مثل فكرة المثلث الإستراتيجي، ومجموعة البريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومساعي إنشاء مؤسسات مالية بديلة وكسر هيمنة الدولار الأميركي في تعاملاتها البنينة، كما تفيد تلك الهياكل في توفير فضاءات تفاعل لتلك القوى بعيداً عن المؤسسات التقليدية المهيمن عليها غريباً، ولا تكتمل صورة التحليل دون الأخذ بعين الاعتبار المعوقات والصعوبات العملية التي تواجه انتقال القوة المنتظر، إذ تقف عدة حواجز في وجه هذا المسعى منها ما ينبع من البيئة الداخلية للقوى الصاعدة في حد ذاتها ومنها ما يتعلق بقوة ومقاومة الغرب للحفاظ على مكانته ودحر منافسيه على صعيد آخر.

## الفصل الأول

نظرية انتقال القوة بين السنن الكونية  
وإرادة الفاعلين الدوليين

"قد يكون من السهل إقناع الناس بأمر من الأمور، ولكن من العسير جدًّا الإبقاء على هذا الاقتناع لديهم، ولهذا أصبح من الضروري فرض الأمر عليهم وإرغامهم عليه بالقوة".

"نيكولا مكيافيللي"



## المبحث الأول

### في مفهوم القوة ومكوناتها: تعقد الإشكالات المعرفية والعملية

تحضر القوة مفهومًا وممارسة بشكل محوري في العلاقات الدولية، حتى إن هناك من يصف العلاقات بين مختلف الوحدات الدولية بأنها علاقات قوة، والواقع أنه بالرغم من التباين في التصورات حول ماهية القوة، إلا أنها مكون رئيس في الحياة البشرية ومسار الكيانات السياسية، وعنصر جوهري في سنة التدافع والصعود والهبوط التي تحكم ديناميكية السلطة والنفوذ عبر التاريخ.

وليس من الغريب الجزم بأن القوة من المفاهيم اليومية التي نتعر بها في الخطابات الإعلامية والأكاديمية والسياسية، التي تملأ عالمنا بصداع لا متناه من توظيف هذا المفهوم والتشدد به حتى من دون تكلف عناء التوقف عنده قليلًا لتحديد ما المقصود بهذه القوة التي لا تغيب حتى عن المعاملات البسيطة للناس العاديين. إنه مفهوم يبقى سهلًا ما لم نحاول تعريفه، ففي هذه النقطة يصبح مصطلحًا غامضًا ولا يتوافق تكرر ترديده مع صعوبة تعريفه، ليحدث شرخًا معرفيًا بين ما نقوله اعتباطيًا وما نستوعبه فعليًا.

وهذا الذي ربما قصده المفكر المغربي الكبير الراحل "محمد عابد الجابري" حين تصدى لإشكالية تعريف المفاهيم المتداولة بشكل واسع، وتساءل بعمق: "ترى هل سيولة العبارة على ألسنتنا، يقابلها نفس الوضوح في وعينا؟"، وإن كان الجابري يقصد بالضبط في تساؤله ذلك مفهوم حقوق الإنسان في إحدى كتاباته<sup>(1)</sup>، إلا أن واقع الحال يجعل ذلك التساؤل ينسحب على كافة المفاهيم الأخرى خاصة في العلوم الاجتماعية ذات الصفة الجدلية وعلى رأسها القوة.

إن المغالطة المعرفية التي ينطوي عليها مفهوم القوة، هو أنه يبدو في معظم الأحيان واضحًا إلى الحد الذي لا يحتاج فيه بحثًا لتحديد تعريف له، فالقوة عادة ما تميل إلى التعبير عن نفسها ووجودها بوضوح. فالقوة، بحسب

---

(1) عبد القادر دندن، حقوق الإنسان.. رؤى فكرية وسياسية، (قسنطينة-الجزائر، دار كنوز يوغرطة للنشر والتوزيع، 2019). ص 21.

بعض الباحثين، تتحدث وتعلن عن كينونتها بصخب، ولكنها -وياللمفارقة- ربما تكون أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً، وليس من السهل تحديد المقصود بها بدقة، ولكن مشكلة مفهوم القوة وتعقيدها هي أنك لا تقف عند حدود صياغة تعريف مناسب له، فذلك يبقى مرتبطاً بمعضلات وإشكالات أخرى مثل امتلاك الإمكانيات ومدى القدرة على استخدامها، وتعقد استخدامات أدوات القوة في هذا العصر، وعدم يقينية انتصار طرف مهما كان قوياً في صراع مع طرف يعد نظرياً أضعف منه (الهزيمة الأميركية في فيتنام)، وقدرة تنظيم من غير الدولة على إلحاق أضرار غير مقبولة بقوى نظامية لدولة ما أو حتى بقوة عسكرية كبرى (التهديدات غير التماثلية للتنظيمات المسلحة مثل دور القاعدة في هجمات 11 سبتمبر/أيلول)، وقدرة دول على بناء اقتصاد قوي رغم افتقارها للموارد مثل اليابان، ومعاناة دول من العالم الثالث رغم اكتسابها لموارد ضخمة، وغيرها من الأسئلة التي تبين أن القوة كمفهوم عام واحد من المفاهيم القليلة التي لم تفقد قيمتها التحليلية وأهميتها العملية في العلاقات الدولية<sup>(1)</sup>.

ولعل ميزة القوة كمفهوم غامض ومعقد ومتعدد الجوانب، وله قابلية لاستيعاب دلالات عديدة ومتغيرة، هو ما جعل "كريس براون" Kriss Brown يؤكد أنه من المفيد عند التفكير بهذا المصطلح التعامل من خلال ثلاثة عناوين أساسية للقوة، مع الأخذ بعين الاعتبار دائماً أن الفئات الثلاث التي ستولد عن ذلك مترابطة ترابطاً وثيقاً، فيكون بذلك للقوة ثلاثة أبعاد مختلفة ومتصلة، وهي:

- القوة باعتبارها "نعتاً" أو "وصفاً": أي إنها شيء يمتلكه الشعب أو الجماعات أو الدول أو يمكنهم الوصول إليه، وهو في متناولهم لبطه في العالم. وبعبارة أبسط فإن فكرة أن القوة هي نعت أو وصف للدول مفهوم مألوف جداً في الأوصاف التقليدية للعلاقات الدولية، وتتضمن مختلف مؤلفاتها قائمة بمكونات القوة الوطنية، وهي سمات تؤهل بلداً ما ليكون قوة كبرى أو متوسطة أو قوة عظمى.. وقد تتضمن هذه النعوت، حجم ونوعية قواتها المسلحة، وقاعدة مواردها من حيث المواد الأولية، وموقعها ونطاقها الجغرافي،

---

(1) محمد عبد السلام، "القوة"، سلسلة موسوعة الشباب السياسية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002). ص ص 9، 10.

وقاعدتها الإنتاجية وبنيتها التحتية، وعدد سكانها ومهاراتهم، وفاعلية مؤسساتها الحكومية ونوعية زعاماتها.

- القوة باعتبارها "علاقة": إن مختلف النعوت أو السمات والخصائص المذكورة أعلاه، لا يتم الاهتمام بها بشكل منفرد بل من حيث القدرة على توظيفها للتأثير في الآخرين، وهنا نهتم بالقوة بوصفها "مفهوماً علائقياً" Relational Concept، فجميع النعوت المدرجة أعلاه لا يكون لها معنى إلا عند وصفها في سياق علائقي، وهكذا فإن القوة العلائقية تعود بنا إلى مفهوم النفوذ، وقد عبّر "روبرت دال" Robert Dahl عن القوة العلائقية بصياغة مميزة حين قال: "إن القوة هي القدرة على جعل فاعل آخر يقوم بعمل لم يكن ليعمله، أو جعله لا يقوم بعمل ما كان سيفعله بخلاف ذلك"، ويمكن تسمية العلاقة الأولى "إجباراً" والثانية "ردعاً"<sup>(1)</sup>.

ويعد الموقع الريادي أو القيادي مرهوناً بمدى ما تمتلكه الدولة من عناصر قوة وقدرتها على توظيفها لاكتساب نفوذ عالمي، ونستشف ذلك من تعريف "روبرت جارفيس" Robert Jervis للريادة: "أن تكون أقوى من أية دولة أخرى وفقاً لمعايير القوة الخام والمعهودة مثل الناتج الإجمالي الداخلي، وحجم القوات المسلحة وغيرهما، وهذا بدوره يعني أن الدولة تمتلك قدرة أكبر من أي منافس للتأثير على مدى واسع من القضايا وعدد كبير من الدول". وهي تمكن -حسب رأيه أيضاً- الدولة الرائدة من وضع قواعد اللعبة التي تدار وفقها السياسة الدولية، والمعايير التي يُحكم من خلالها على مدى شرعية التصرفات المنتهجة، ويوافق "صامويل هنتنغتون" Huntington Samuel على أن القيادة العالمية معناها كون الدولة أقوى من بقية الدول الأخرى، وأنها لا تسمح لتلك الدولة بتشكيل البيئة الدولية بما يحمي مصالحها وأمنها فحسب، بل تسمح لها أيضاً بـ "ترقية قيمها بين الشعوب الأخرى، وتشكيل البيئة الدولية لتكون انعكاساً لقيمها"<sup>(2)</sup>.

(1) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004). ص ص 101، 102.

(2) Eric S. Edelman, **Understanding America's Contested Primacy**, Center for Strategic and Budgetary Assessments, USA, 2010. p. 10.

- القوة باعتبارها "مرتبطة ببنية أو فاعل معين": هذا البعد يعتمد على مفهوم مفاده أنه لا يمكن ممارسة القوة إلا من خلال فاعل أو وكيل، فالقوة هي خاصية من خصائص بنية ما<sup>(1)</sup>.

ورغم ذلك، فإن سؤال: ما القوة؟ يبقى محل خلاف وتضارب وتطورات متلاحقة، حتى وإن كان هذا المفهوم قد ارتبط في المخيال الجمعي لباحثي العلاقات الدولية بالواقعية Realism، فمنذ أن وجّه "إدوارد هاليت كار" Edward Hallett Carr ما وُصف بـ"الصفعة القوية" للمثاليين، ونسب القوة إلى الواقعية، اتجه حقل العلاقات الدولية للتعامل مع القوة على أنها "المقاطعة (The Province) الحصرية للواقعية"، ليسود تصور مفاهيمي عام للقوة بأنها "كيفية استعمال دولة معينة لمصادر قوتها المادية، لإجبار دولة ما على القيام بشيء لم تكن ترغب في فعله"<sup>(2)</sup>.

وعبر تاريخ الواقعية دأب مفكروها الأوائل على تقديس القوة ومنحها الأولوية، إذ يرى "توماس هوبز" Thomas Hobbes على غرار "نيكولا مكيافيلي" Nicola Machiavelli أن: "القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، والعهود أو المواثيق التي لا تظللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان"<sup>(3)</sup>. ويرى رائد الواقعية في القرن العشرين "هانز مورغنتاو" Hans Morgenthau أن السياسة الدولية، وبالأحرى السياسة ككل، صراع على القوة، وبالتالي تصبح القوة غاية ووسيلة، وهي عنده السيطرة على عقول وأعمال الآخرين، والتاريخ لا يقدم لنا إلا عددًا من الدول تتصارع حتى الموت للحفاظ على قوتها، في الوقت الذي يعرّف "أرنولد وولفرز" Arnold Wolfers القوة بأنها "القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد، ومنعهم من عمل ما لا

(1) كريس براون. مرجع سابق. ص 101، 102.

(2) Michael Barnett and Raymond Duvall, **Power in International Politics**, International Organization, 59, Winter 2005. p. 40.

(3) جيمس دورتي وروبرت بالتيسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985). ص 62.

تريد"<sup>(1)</sup>. والقوة ترتبط بهذا المفهوم أيضًا بإعطاء انطباع بالقوة للخصم أو العدو، ففي عام 1938 مثلاً سجلت الكاميرات الصورة التاريخية لرئيس وزراء بريطانيا آنذاك، "نيفيل تشامبرلين" ، وهو ينزل من الطائرة عائداً من مؤتمر ميونخ، ملوحاً للجماهير المهللة له بورقة يتعهد فيها الزعيم الألماني "أدولف هتلر" بعدم التوسع مستقبلاً، بعد حصوله على تنازلات خلال المؤتمر بالسماح له بضم منطقة "السوديت" التابعة لتشيكوسلوفاكيا لألمانيا النازية، وذلك كنوع من الترضية لاحتواء ألمانيا وتجنب اندلاع حرب كبرى في إطار ما عُرف بسياسة الباب المفتوح، والتي خلفت استياء كبيراً لدى خصوم "تشامبرلين" السياسيين وعلى رأسهم "ونستون تشرشل" ، الذي اعتبر ذلك ضعفاً وتخاذلاً سيغذي أكثر أطماع ألمانيا التوسعية وهو ما كان بالفعل.

وفي كتابه "هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين" الصادر عام 2001، عاد وزير الخارجية الأميركي الأسبق، "هنري كيسنجر" ، إلى تلك الحادثة التاريخية لتأكيد منطلقه الواقعي للقوة، حين قال: "لا تعط انطباعاً بأنك ضعيف.. ولا تدع غيرك يظن بك الضعف"؛ إذ يرى "كيسنجر" أن ما يسميه "خبرة ميونخ"، 1938، (المذكورة تفصيلها أعلاه)، هي النموذج الأكثر وضوحاً لكارثة "أن يشعر طرف بضعف الطرف الآخر، وعدم امتلاكه للقوة الكافية للردع أو الدفاع"، فقد أعطى "تشامبرلين" لهتلر انطباعاً بأنه ضعيف بتنازلاته المذلة خلال المؤتمر، فيما أخذ هتلر انطباعاً بالقوة عن نفسه حين تمكن من تحصيل تلك المكاسب بتلك السهولة، وهو ما أغراه أكثر لتبني سياسة توسع غير مسبوقه كانت نتيجتها حرباً عالمية ثانية مدمرة<sup>(2)</sup>.

وعلى عكس اتجاه الواقعيين التقليديين نحو حصر مفهوم القوة وبمعنى ضيق في ميدان الإستراتيجية العسكرية، لتتصرف بهذا إلى القدرة على أن تحظى بما تريد، إما بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً، اتجه الواقعيون البنيويون (الواقعيون الجدد)، نحو إضفاء المزيد من الإيضاح في مجال المفاهيم لإلقاء الضوء على معنى مفهوم القوة في السياق الواقعي. وقد حاول "كينيث

(1) المرجع نفسه، ص 61.

(2) محمد عبد السلام، القوة، مرجع سابق، ص 7.

وولتز " Kenneth Waltz التغلب على هذا الإشكال بتحويل التركيز من القوة نحو التركيز على القدرات، وهو يرى أنه يمكن تصنيف القدرات حسب مدى قوتها ورسوخها في الميادين التالية: حجم السكان والمساحة والموارد والطاقة والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية ودرجة الاستقرار السياسي والكفاءة وغيرها، والفهم الأكثر تعمقاً لمعنى القوة وأبعادها يركز على قدرة الدولة على السيطرة على محيطها والتأثير فيه في أوضاع ليست تصارعية بالضرورة<sup>(1)</sup>.

وحاول مفكرون آخرون إبعاد القوة عن الجوانب المادية، ولفت الانتباه لأبعاد أخرى معنوية أو غير مادية وغير ملموسة، تنبع من جاذبية أفكار الأمة وثقافتها ومؤسساتها وقيمها ومعتقداتها، وهو ما أسماه "جوزيف ناي" Joseph Nay بالقوة الناعمة Soft Power ، التي يعرفها كالآتي: "إن القوة العسكرية والقوة الاقتصادية تشكلان معاً مثلاً عن القوة الصلبة Hard power الآمرة، التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم، فالقوة الصلبة يمكن أن تستند إلى محاولات الإقناع (الجزرة) وإلى التهديدات (العصا)، غير أن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة، فقد يحصل بلد ما على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية، لأن بلداناً أخرى تريد أن تتبعه معجبة بقيمه فتحذو حذوه وتقندي بمثاله متطلعة إلى مستواه من الازدهار والانفتاح. وبهذا المعنى، فإن القيام بوضع جدول الأعمال في السياسة العالمية واجتذاب الآخرين إليه، له أهمية تعادل تماماً أهمية إجبارهم على التغيير باستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة العسكرية أو الاقتصادية، هذا الجانب من القوة، أي جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت، أسميه بالقوة الناعمة، فهي تختار الناس بدلاً من إجبارهم"<sup>(2)</sup>.

وتستمد الدول قوتها الناعمة من عدة عناصر داخلية ودولية، تكون ذات طابع رمزي وقيمي ومعنوي بالدرجة الأولى، وقد أجملها "جيوليو غالاروتي" Giulio M. Gallarotti في مجموعة من الركائز، يفصلها الجدول الآتي:

(1) تيموثي دن. "الواقعية"، في: جون بيليس وستيف سميث (محرران)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004). ص ص 240، 241.

(2) جوزيف س. ناي، مفارقة القوة الأميركية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2003)، ص 38.

## جدول رقم (1) أسس ومصادر القوة الناعمة

المصادر الخارجية	المصادر الداخلية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- احترام القانون الدولي والقيم والمؤسسات</li> <li>- اعتماد التعددية، ونبذ الأحادية المفرطة</li> <li>- احترام المعاهدات الدولية والتزامات التحالفات</li> <li>- الاستعداد للتضحية ببعض المصالح القومية قصيرة المدى، في سبيل المساهمة في الصالح العام</li> <li>- اتباع سياسات خارجية اقتصادية ليبرالية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>* الثقافة:</li> <li>- الوضع الثقافي (الديانة، اللغة، الإثنيات وغيرها)</li> <li>- تماسك اجتماعي واضح</li> <li>- مستوى معيشي مرتفع</li> <li>- الحرية</li> <li>- التسامح</li> <li>- فرص كافية ومتعددة</li> <li>- نمط معيشة مغر</li> <li>* المؤسسات السياسية:</li> <li>- الديمقراطية/ الدستورية</li> <li>- الليبرالية/ التعددية</li> <li>- السير الجيد للليبروقراطية الحكومية</li> </ul>

**Source:** Giulio M. Gallarotti, Smart Power: Definitions, Importance, and Effectiveness, Journal of Strategic Studies, 38, 3, 2015. p. p 248, 249.

وتتصل كل من القوة الصلبة والقوة الناعمة كل منهما بالأخرى ويمكن أن تقويها، فكلتاهما من جوانب القدرة على تحقيق الأغراض بالتأثير على سلوك الآخرين، وتستطيع مصادر القوة نفسها أحياناً أن تؤثر على طيف السلوك كله من القسر إلى الاجتذاب، فالبلد الذي يعاني من انحطاط اقتصادي وعسكري يحتمل أن يفقد قدرته على تشكيل جدول الأعمال العالمي وكذلك جاذبيته، ولكن القوة الناعمة ليست مجرد انعكاس للقوة الصلبة، فالفاتيكان لم يفقد قوته الناعمة الطرية عندما فقد ولاياته البابوية في إيطاليا في القرن التاسع عشر<sup>(1)</sup>، وربما كانت الدول المعنية تتمتع بالنفوذ لكنها تتمتع بقوة حقيقية (مادية)، وهذا

(1) المرجع نفسه، ص 40.

هو الشعور الذي جسّده "جوزيف ستالين" Joseph Staline بتساؤله ذي الدلالة الواضحة: "ترى كم فرقة عسكرية تحت إمرة البابا؟"<sup>(1)</sup> ويحيلنا ذلك إلى مفهوم آخر قريب من القوة الناعمة، وهو القوة الذكية Smart Power، الذي يشير إلى مدى قدرة فاعل ما على المواءمة والجمع بين عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة، بالشكل الذي تقوي تلك العناصر المختلفة في طبيعتها بعضها البعض بشكل متبادل، وتحقق أهداف ذلك الفاعل بشكل فعال وكفاء<sup>(2)</sup>.

ويشار قدر من الجدل حول من دشّن مفهوم القوة الذكية بعدّه مقومًا ذا حضور في دراسات القوة، وفي صنع السياسة الخارجية الأميركية التي تبنته بشكل ملحوظ. ظهر المفهوم للمرة الأولى عام 2004 في مقال للدبلوماسية الأميركية السابقة "سوزان نوسيل" Suzanne Nossel في مجلة "فورين أفيرز" Foreign Affairs، تحت عنوان "القوة الذكية.. السعي إلى توجه دولي ليبرالي". إلا أن "جوزيف ناي" يزعم أنه أول من طرح هذا المفهوم عام 2003، في سياق ما أسماه فك سوء الفهم الذي شاع بشأن قدرة القوة الناعمة في صنع سياسة خارجية فعالة. وكان "ناي" هو من منح المفهوم قوة الحضور الحقيقية من خلال مقالين كتبهما عام 2009، حمل الأول عنوان "القوة الذكية" ونشر في دورية New Perspectives Quarterly، في أبريل/نيسان 2009، والثاني نشر في مجلة "فورين أفيرز"، عدد يوليو/أغسطس من ذات السنة، تحت اسم "النصبح أذكيا.. مزج القوتين الصلبة والناعمة".. وبذلك لا يكشف مفهوم القوة الناعمة عن نمط متمايز من القوة، بقدر ما يحاول تأطير نمط إدارة أكثر فاعلية وكفاءة لنمطي القوة المعروفين، الصلب والناعم<sup>(3)</sup>.

(1) تيموثي دن. مرجع سابق. ص 240.

(2) Ernest J. Wilson, **Hard power, Soft power, Smart power**, The ANNALS of the American Academy of Political and Social Sciences, 616, March 2008, p. 115.

(3) مالك عوني، "إدارة القوة المأزومة ومعضلة القيادة الأميركية للنظام الدولي"، ملحق تحولات إستراتيجية لمجلة السياسة الدولية بعنوان القوة الذكية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 212، أبريل/نيسان 2018، ص 5.



ويعتمد مدى نجاح وكفاءة القوة الذكية المتبعة على عدة اعتبارات تتعلق  
بـ<sup>(1)</sup>:

- الهدف (The Target): أي التحديد الدقيق للهدف أو الأهداف التي يتم ممارسة القوة من أجل تحقيقها، ومختلف السياقات والظروف المحيطة بها سواء الداخلية أو الخارجية.

- المعرفة الذاتية (Self-Knowledge): ويقصد بها الفهم والإدراك الجيد للفاعل الممارس لها لأهدافه ولإمكاناته وقدراته، بمعنى أن تدرك الدولة جيداً ما تريده، وما إذا كان لها القدرة الفعلية على تحقيق ما تريده.

- الظرف أو السياق (The Context): بمعنى استيعاب الظرف أو السياق الإقليمي والعالمي، الذي ستمارس القوة في إطاره.

- الأدوات (The Tools): أي الوسائل الواجب استخدامها، وكيف ومتى يتم استخدامها ونشرها بشكل فردي أو جماعي.

ومن الضروري الإشارة إلى أن ظهور واعتماد هذا المفهوم كان مرتبطاً بالتطورات الدولية والتحديات التي واجهت الولايات المتحدة خلال فترتي حكم الرئيس الأميركي الأسبق "جورج بوش الابن" (2001-2009)، والتي تميزت بإخفاقات كبيرة في العراق وأفغانستان وتضرر صورة القوة الأميركية الصلبة، وتجلي حدود قدرتها على تحقيق أهداف مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان التي كانت تروج لها، وعجزها عن صياغة إستراتيجية للتعامل مع صعود الصين التي تروج لمبادئ مثل الصعود السلمي والتنمية السلمية والتعاون المريح المتبادل، واستعادة روسيا لعافيتها في عهد "بوتين"، وتوافق القوتين الصاعدتين على إحداث تعديلات في النظام الدولي بما يخدم مصالحهما، ويمس بالتالي بالمصالح والنفوذ الأميركيين، مما ولد حاجة ملحة لدى الولايات المتحدة لتطوير إطار لمواجهة تلك التحديات، ونتج عن ذلك تبني مفهوم القوة الذكية على نطاق واسع، ولاقى قبولاً لدى عدد كبير من الأكاديميين، الذين انبروا لتطويره والتأسيس لتوظيفه بفاعلية في السياسات الأميركية. ومن أهم المبادرات في هذا الشأن كان تشكيل لجنة للقوة الذكية، عام 2006، برئاسة "جوزيف ناي"

(1) Ernest J. Wilson. Op. Cit. p. 115.

و"ريتشارد أرميتاج" ، ضمت أكاديميين ومسؤولين حكوميين وعسكريين وممثلين للمجتمع المدني وغيرهم، بهدف إعداد مخطط تفصيلي لإنعاش القيادة الأميركية، وتعزيز مكائنها وتأثيرها عالمياً<sup>(1)</sup>.

وللأمانة التاريخية لم تكن الدعوة لإخراج القوة من طابعها الصلب والمسلح إلى نمط أكثر مرونة واتساعاً ليشمل قطاعات وعناصر مختلفة منها حتى ما هو معنوي، وليدة الوقت الحاضر فقط أو منبثقة حصراً عن الدعوات الأنغلوساكسونية لقوة ناعمة وذكية تتجاوز القوة الصلبة أو تتوافق معها جنباً إلى جنب.

فالعودة مثلاً إلى تاريخ القائد العسكري "الإسكندر الأكبر المقدوني"، تعطينا ملمحاً عن تفريقه بين قوة السلاح الصلبة وقوة العناصر المعنوية مثل العلم والأخلاقيات. وقد كتب مرة لمعلمه "أرسطو" خطاباً وهو في واحدة من غزواته التاريخية لآسيا قائلاً: ". ولا أزال أفضل أن تكون لي قوة العلم لا قوة السلاح"، وكان يدعو جنوده إلى أن يعاملوا الناس برفق، وأن لا ينسوا أنهم أبناء الحضارة الإغريقية، كما أنه من ناحية عملية حرص على الجانب الإنساني والتلاقح الثقافي مع الشعوب التي غزاها، وكما يقول عميد الأدب العربي "طه حسين" مؤكداً على ذلك في كتابه "قادة الفكر" الصادر عن دار الهلال سنة 1925: "الإسكندر المقدوني لم يكن قائد جيش فحسب، وإنما كان قائد فكر قبل كل شيء، وبعد كل شيء، وفوق كل شيء، فالإسكندر لم يكن يريد فتح الأرض والبلاد وحدها، ولكنه أراد أن يفتح العقول أيضاً، فقارب بين الشرق والغرب في التفاهم والتعاطف، ومزج العقل الشرقي بالعقل الغربي"<sup>(2)</sup>.

وفي هذا تذكير بما يسمى حالياً بسياسة كسب القلوب والعقول، التي أصبحت تخصص لها دوائر كاملة ضمن وزارات خارجية وسفارات دول كبرى،

---

(1) عمرو عبد العاطي، "الرهان المراوغ.. عوامل إعاقة إستراتيجية القوة الذكية الأميركية"، ملحق تحولات إستراتيجية لمجلة السياسة الدولية بعنوان القوة الذكية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 212، أبريل/نيسان 2018، ص ص 7، 8.

(2) عبد القادر دندن، المحطات الكبرى في الفكر السياسي: نحو فهم جينالوجيا علم السياسة، (القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2021). ص ص 43، 44.

مثل دائرة كسب العقول والقلوب في وزارة الخارجية الصينية، والمسؤولة عن تدعيم قوة البلاد الناعمة ونشرها عبر العالم.

وعلى كل، فإن جوهر القوة يتمثل في عملية التأثير من طرف ما في طرف آخر، سواء لدفعه للقيام بعمل ما أو ثنيه عن ذلك، ومهما كانت الوسيلة والأداة صلبة أو ناعمة أو مزيجاً بين تلك وذاك، لنخلص إلى تمييز القوة عموماً بالخصائص الموالية<sup>(1)</sup>:

- القوة وسيلة بالدرجة الأولى: رغم أن القوة قد تحمل في بعض الأحيان صفة الاستعراض (البريستيج) من طرف فاعل ما، إلا أنها في الغالب الأعم تظل وسيلة قبل كل شيء، ووظيفتها تحقيق أهداف معينة أكثر من كونها غاية في حد ذاتها، رغم أن الطرح الواقعي يعاب عليه أحياناً عدم التفريق بين القوة كوسيلة أو غاية.

- القوة علائقية: تقوم على تفاعلات بين طرفين أو أكثر لممارسة التأثير المطلوب.

- القوة نسبية: فهي ليست قيمة مطلقة ولا تُعرف قيمتها إلا بمقارنتها بالنسبة إلى قوة طرف آخر، كما تتجلى نسبتها من حيث تباين الدول في مصادر قوتها بين من يكون الاقتصاد مثلاً أساس قوتها، وبين من تعتمد على قوتها العسكرية، ويزداد تعقد نسبية القوة بدخول المقدرات المعرفية والتكنولوجية لساحة التنافس، وصعوبة قياسها بعيداً عن تطبيقاتها.

- القوة معقدة في نماذج تأثيرها: ليس هناك نموذج تأثير ثابت وقابل للتعميم، فقد تفشل قوى كبرى أمام حروب عصابات أو هجمات جماعات وميليشيات مسلحة، وعمليات التأثير لا تتوقف عند حدود الأفعال وردود الأفعال، بل تتسع لتشمل الأفعال التالية، وردود الأفعال المضادة.

- القوة متغيرة ومتطورة: وإن كانت المقدرات العسكرية هي الصورة النمطية والشائعة للقوة، إلا أنها تعتمد أيضاً على عناصر ذات طبيعة مختلفة (اقتصادية، تكنولوجية، جغرافية...)، ومع التطورات المتواترة قد تأخذ القوة صوراً وأشكالاً غير مسبوقة وغير متوقعة.

(1) محمد عبد السلام، القوة، مرجع سابق. ص ص 20-25.

## المبحث الثاني

### المنطلقات الفلسفية والعملية لنظرية انتقال القوة

على عكس الاختلاف المسجل في تعريف القوة وتحديد عناصرها الأساسية، إلا أنه يسود توافق عام حول ميزتين أساسيتين لها، وهما: التباين في توزيع القوة بين الدول: إذ تختلف دول العالم فيما بينها على خلفية ما تمتلكه من محددات وعناصر للقوة بشقيها المادي والمعنوي (الصلابة والناعمة)، وتدرك كل دولة في ظل البيئة الدولية التي يحكمها منطق الصراع بالأساس، أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية، رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد مدى ممكن، وذلك بإضافة مصادر أو طرق أو وحدات إنتاج جديدة لها (تحالف، تعاهد، تفوق علمي وعسكري، وغيرها)، أو بالعمل على إضعاف الآخرين بشتى الطرق (الحرب، الحرب النفسية، التفريق، التقسيم، وغيرها)، لخلق التوازن المطلوب لضمان أمنها وصيانة استقلالها<sup>(1)</sup>.

التحول وعدم الثبات: من ميزات القوة في العلاقات الدولية طابعها الحركي؛ حيث تنتقل من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، ويصاحب ذلك تغير في هيكل النظام الدولي، أي سلم توزيع القوة بين فواعل النظام، وهنا تتعدد صورة النظام الدولي بحسب حالة توزيع القوة، لتتعدد بين نظام أحادي القطبية (تركز القوة لدى فاعل واحد)، وثنائي القطبية (توزع القوة بين فاعلين)، أو متعدد الأقطاب (تشقت القوة بين ثلاثة فاعلين فما فوق)، وهي الأنماط الرئيسية المعبرة عن كيفية توزيع القوة في قمة النظام، وتسمى هذه الوضعية بتحول أو انتقال القوة في النظام الدولي وفي العلاقات الدولية، والتي تعد من خصائص التفاعلات الدولية، بأفول قوى تقليدية وبروز قوى جديدة في حالة تحول جذري للقوة، أو حدوث توازن نسبي في القوة بين مهيمن

(1) محمد شفيق عام، "تحول القوة في العلاقات الدولية.. دروس للأمة"، التقرير الإستراتيجي الثامن، (القاهرة، 2011)، ص 322.

قديم و متحد أو متحدين جدد في حالة حدوث تحول أو انتقال للقوة أقل تطرفاً وراديكالية من سابقه.

وحظي انتقال القوة في العلاقات الدولية باهتمام كبير، وكان أهم ما توصل إليه التراث التنظيري في دراسة هذا المجال، نظرية انتقال القوة Power Transition Theory على يد الأميركي من أصل إيطالي، "أبرامو فيمو كينيث أورغانسكي" Abramo Fimo Kenneth Organsky، (المشار إليه غالباً فقط بـ"أورغانسكي")، سنة 1958، في كتابه World Politics. وكان كل من "جوناثان م. ديتشيكو" Jonathan M. Dacicco، و"جاك س. ليفي" Jack S. Levy، قد أشادا في مقال صدر لهما سنة 1999، بقدرة نظرية أورغانسكي على الاستمرار والصمود كل تلك العقود كأحد المحاور الكبرى للبحث في حقل معرفي صعب مثل العلاقات الدولية، أين يكون فيه عادة عمر نصف الأفكار النظرية الجديدة أقصر من ذلك، بل وقد تطورت تلك النظرية منذ أن قدمها "أورغانسكي"، واستمرت أجيال من الباحثين في صقل هذه النظرية، وتوسيعها، وبناء نماذج تحليلية جديدة لاختبارها إمبريقياً<sup>(1)</sup>.

يؤكد "أورغانسكي" و"جاسيك كوغلر" Jacek Kugler في إسهامهما ضمن دليل دراسات الحرب Handbook Of War Studies، أن نظرية انتقال القوة تصف النظام الدولي بطريقة مختلفة بشكل حاد عما كان يتم عليه الأمر سابقاً، لأنها تقوم على رفض ثلاثة افتراضات أساسية متضمنة في زاوية الرؤية الواقعية التي كانت سائدة للسياسة العالمية، وهي<sup>(2)</sup>:

- ترفض نظرية انتقال القوة الافتراض الواقعي القائل بفوضوية النظام الدولي، وتنظر له بدلاً من ذلك على أنه منتظم في نسق هرمي تسلسلي، بشكل

---

(1) Jonathan M. Dacicco and Jack S. Levy, **Power Shifts and problem Shifts: The evolutions of the power transition research program**, The Journal of Conflict Resolution, Vol. 43, No. 6. (Dec, 1999). p. 675.

(2) Jacek Kugler and A F K Organsky, **The Power Transition: A Retrospective and Prospective Evaluation**, In: Midlarsky Manus (Ed), Handbook Of War Studies, (New York, Routledge Revivals, First Edition 1989). p. p 172, 173.

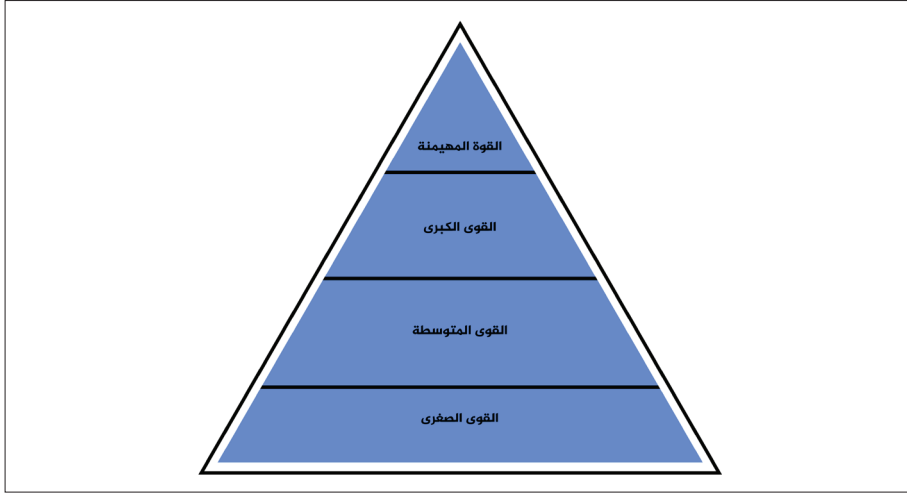
مماثل للنظام السياسي الداخلي، حيث يقبل الفاعلون المختلفون وضعهم في النظام الدولي، ويعترفون بالنفوذ القائم على التباين في توزيع القوة بين الأمم. - تقر نظرية انتقال القوة بالتماثل في القواعد التي تحكم كلا من النظامين السياسيين، الداخلي والدولي، ولاسيما في مجال التنافس على الموارد. - على عكس ما بُنيت عليه نظرية توازن القوى من كون الدول تهدف من تنافسها إلى تعظيم قوتها Maximization Of Power، ترى نظرية انتقال القوة أن الدول تسعى من وراء ذلك إلى "تعظيم مكاسبها الخالصة" Maximization Of Net Gains، ووفقاً لذلك يسود التنافس السلمي عندما تدرك الأطراف الدولية أن خسائرها من النزاع أكبر من منافعها الخالصة، والعكس صحيح.

قسّم "أورغانسكي" في نظريته الدول على الصعيد الدولي وفقاً لقوتها في هيكلية تسلسلية أو هرمية Hierarchically، تعتليها القوة العالمية المهيمنة، تليها القوى الكبرى، متبوعة بالقوى المتوسطة، وانتهاءً بالقوى الصغرى (انظر الشكل رقم 1). وتوجز النظرية ديناميكيات قوة أو قوى عالمية صاعدة غير راضية عن الوضع الدولي القائم، وتتنظم نظرية انتقال القوة عبر خمس مراحل. تمتاز المرحلتان، الأولى والثانية، بقيادة مستقرة من طرف القوة المهيمنة على الوضع القائم، والمرحلة الثالثة تحدث عندما تنمو وتبرز قوة متحدية Challenging Power، وتحقق نوعاً من التكافؤ في القوة مع الدولة الفائزة للوضع القائم، وتدخل عملية الانتقال المرحلتين الرابعة والخامسة عندما يحقق المتحدي المراجع للوضع القائم قوة مهيمنة وقيادة مستقرة، ويمكن أن يظل هذا النظام سلمياً ومستقرّاً ما دامت القوة المهيمنة تحافظ على سيطرة محكمة على النظام الدولي<sup>(1)</sup>.

---

(1) David Niebel, **The Power Transition Theory and the Sino-American Contention for Power**, Towson University Journal of International Affairs, Volume LIV – Number 1, Fall 2020. p.2.

## الشكل رقم (1) التصنيف الهرمي للدول في النظام الدولي عند أورغانسكي



المصدر: من إعداد المؤلف

ويسهم عاملان أساسيان في دفع القوى الصاعدة لتحدي الفاعل المهيمن ومحاولة زحزحته عن مكانته، وهما المقدرات المكتسبة، وحالة عدم الرضا عن وضع القوة في العلاقات الدولية؛ إذ يصنف "أورغانسكي" الفاعلين الدوليين طبقاً لمعيار المقدرات، ودرجة الرضا عن الموقع في النسق الدولي السائد إلى أربع فئات، وهي: دول قوية وراضية، ودول قوية وغير راضية، ودول ضعيفة وراضية، ودول ضعيفة وغير راضية. ويرى "أورغانسكي" أن الفئة الثانية التي تضم الدول القوية وغير الراضية هي الأكثر تهديداً للقوة المهيمنة في النظام الدولي، وهي الأكثر حرصاً على تحويل القوة لصالحها في التفاعلات الدولية، ومثلت ألمانيا النازية في حقبة ما بين الحربين هذا النوع من القوى<sup>(1)</sup>.

ولذلك، فإن الدولة المهيمنة تنظر بعين الترقب والتوجس لوضع الدول الكبرى التي تليها في تدرج هرم القوى، وتمثل المستوى الثاني في ذلك التدرج للقوى في النظام الدولي، فالقوى الكبرى تملك مقومات الهيمنة، وربما تسعى إلى تحدي القوة المهيمنة في المستقبل، وهو ما يدفع الدولة الأقوى التي تهيمن على أكبر قدر من الموارد، لمحاولة دعم مركزها المهيمن عبر تفوقها

(1) محمد شفيق علام، مرجع سابق، ص 323.

العسكري والاقتصادي على منافسيها المحتملين، وإرضاء حلفائها عبر قواعد تخدم مصالحهم، وتعظم من طموحاتها وتطلعاتها القومية<sup>(1)</sup>.

إن اكتساب الدول للقوة عبر النمو الاقتصادي والإبداع التكنولوجي وليس عبر التحالفات فقط، يدفع باتجاه إحداث تكافؤ في القوة بين المتحدي (الرافض للوضع القائم)، والقائد (الساعي للحفاظ على الوضع القائم)، وهو ما يزيد من احتمالات الحرب، بينما يؤدي رجحان القوة لصالح الفاعل المهيمن على النظام الدولي القائم إلى غلبة كفة السلام (الاستقرار بالهيمنة). وتأخذ نظرية انتقال القوة بعين الاعتبار "التفضيلات" Preferences التي تتعلق بمواقع الدول في النظام الدولي، والمعايير، وقواعد اللعبة. وبينما تتنبأ النظرية بإمكانية حدوث الحرب الناجمة عن الثنائيات المتنازعة والمتباينة، وخاصة في حالة وجود نوع من التكافؤ في القوة بين الجانبين المتحدي والمهيمن، تذهب في نفس الوقت إلى المجادلة بأن السلم يمكن أن يسود عندما تتلاقى التفضيلات بينهما، فمثلاً عندما تتشارك قوتان نفس المصلحة في استمرارية النظام الدولي، وتتقاسمان نفس الرؤى والتصورات حول المعايير الدولية والقواعد السائدة، تتناقص الحوافز الدافعة لاستخدام القوة العسكرية لحل مشكلة التداول على القيادة العالمية<sup>(2)</sup>.

ويظل حدوث انتقال للقوة مرهوناً بحصول القادم الجديد (المتحدي) على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة، أو على الأقل يُحدث تعادلاً مع المقدرات القومية للدولة المسيطرة والقائد للوضع القائم؛ وهذا يعني أنه يتعين على القادم الجديد أن يحاول اللحاق بالدولة القائد بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من التساوي. ويبين مفهوم انتقال القوة أن الدولة المهيمنة أو المسيطرة تبدأ في فقدان سيطرتها تدريجياً لصالح مُتَحَدِّ صاعد جديد، وهذا التحول والفقدان في ميزان القوة من طرف لصالح طرف

(1) محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية: دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، (مكتبة نور، 2020)، ص 890.

(2) Yi Feng, **Global Power Transitions and Their Implications for the 21st Century**, Pacific Focus, Vol. XXVIII, No. 2 (August 2013). p. 171.



آخر، يحدث بالأساس بسبب التغيرات التي تطرأ على الإمكانيات القومية لكل من القوتين الآفلة والصاعدة، شريطة -كما قلنا- أن توجد حالة من عدم الرضا الشديد عن الوضع الدولي القائم من قبل القوة الصاعدة، ومن ثم فإن احتمالية نشوب حرب بين القوتين تبقى قيد الاحتمال<sup>(1)</sup>.

وتدعم شواهد تاريخية عدة مأخوذة من التاريخ الغربي ديناميكيات الصراع والتحول في القوة التي تقوم عليها النظرية. فبالموازاة مع صعود الغرب التدريجي برزت ضمنه قوى إمبريالية متعاقبة تناوبت على الهيمنة على محيطها وعلى مستعمرات ما وراء البحار، وشهدت عمليات انتقال قوة متواترة من إمبراطورية إلى أخرى، كانت أولاها بانتقال القوة من البرتغال إلى إسبانيا، ثم من إسبانيا إلى هولندا، ومن هذه الأخيرة إلى بريطانيا، ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مراحل الانتقال التي تراوحت ما بين التوافق والتعاون والصراع، بحسب مدى التباين أو الاتفاق على التفضيلات المختلفة السائدة بين القوة المتحدية ونظيرتها المهيمنة. ويوضح الجدول الموالي أهم تلك النماذج لانتقال القوة في التاريخ الغربي من القرن الخامس عشر وإلى غاية القرن العشرين.

#### جدول رقم 02 النماذج الأربعة الرئيسية لانتقال القوة في التاريخ الغربي الحديث

النماذج	طرفا عملية الانتقال	القوة المهيمنة	القوة المتحدية	فترة عملية الانتقال	نمط الانتقال
النموذج الأول	البرتغال وإسبانيا	البرتغال	إسبانيا	القرن 15	توافقي (غياب حروب كبرى، توقيع اتفاقية تورديسيلاس Tordesillas عام 1494، التوافق على هيمنة مشتركة).
النموذج الثاني	إسبانيا وهولندا	إسبانيا	هولندا	القرنين 16 - 17	صراعي (نشوب حرب كبرى، الاعتماد على مبدأ الردع لتحقيق الانتقال)

(1) محمد شفيق علام، مرجع سابق، ص 322.

صراعي (نشوب حروب كبرى ومواجهات متعددة)	القرن 18	بريطانيا	هولندا	هولندا وبريطانيا	النموذج الثالث
تعاوني (غياب أية صراعات، تحول المهيمن السابق إلى حليف للمهيمن الجديد، بسبب تماثل التفضيلات، وعمق الروابط التاريخية والثقافية بينهما)	القرن 20	الولايات المتحدة الأمريكية	بريطانيا	بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد المؤلف، بناء على معلومات مستقاة من: Yi Feng, Global Power Transitions and Their Implications for the 21st Century, Pacific Focus, Vol. XXVIII, No. 2 (August 2013). p. p175 - 172 .

وعرفت هذه النظرية منذ الإعلان عنها لأول مرة من طرف "أورغانسكي" وإلى يومنا هذا عديد التنقيحات والتحسينات والمراجعات والمقترحات البديلة، والتي جعلتها من بين أكثر نظريات العلاقات الدولية عرضة لذلك، ومن أهمها مراجعات كل من "جوناثان ديتشيكو" و"جاك ليفي"، سنة 1999، وقبلهما "كيم"، عام 1989، الذين قدموا إضافات على النظرية لتغطية ثلاث نقاط يعتقد أن النظرية الأصلية قد أهملتها، وهي<sup>(1)</sup>:

- نموذج التسلسل الهرمي المتعدد (The Multiple Hierarchy Model):  
يهدف إلى جعل النظرية تشمل أيضاً دراسة عملية الانتقال لدى الفاعلين الأقل قوة ومكانة، وهو أمر يراه الباحثان "جوناثان" و"ليفي" مهماً إلى حد كبير، لأنه يسمح للنظرية بأن تكون متاحة للتطبيق على عدد كبير من الحالات.

(1) José Pedro Filipe de Oliveira Baptista, **Power transitions and conflict Applying power transition theory and liberalinstitucionalist theory to US-China relations**, Master's Degree Peace and Conflict Studies, University of Oslo, Denmark, Spring 2012. P. p 11, 12.

- نموذج انتقال التحالف (The Alliance Transition Model): أسهم الباحث "كيم" في تطويره عام 1989، عندما أعلن رفضه لإهمال "أورغانسكي" و"كوغلر" لدور التحالفات في حدوث الحروب الكبرى. ورأى أن النزاعات لا ترتبط فقط بثنائيات القوة بين المتحدي والمهيمن، ولكن أيضًا بتساوي القوة ضمن التحالفات؛ إذ لا بد من إيلاء اهتمام أكبر بتأثيرات العوامل الخارجية للتوازن، وليس الاقتصار فقط على دراسة ثنائيات القوة بشكل منعزل عن محيطها الخارجي.

- توقيت وشن الحرب (The Timing And Initiations Of War): طرحه "ديتشيكو" و"ليفي" لتغطية الثغرة التي كانت تشوب نظرية "أورغانسكي" و"كوغلر". فهذان الأخيران بحسب "ديتشيكو" و"ليفي" لم يجيبا بدقة ولا بالشكل الكافي على أسئلة: "من؟ ومتى؟ ولماذا؟"، لأن The Power Transition Research Program<sup>(1)</sup> إن الفلسفة التي بُنيت عليها نظرية انتقال القوة تتوافق مع إحدى مسلّمات وسنن ونواميس الكون، التي تفيد بأنه لا يمكن لوضع ما أن يستمر على ما هو عليه إلى ما لا نهاية؛ إذ إن تاريخ الدول يتميز بصعودها وانحطاطها عبر الزمن. بعبارة أخرى، يمكن للقوة الوحيدة المسيطرة أن تدخل في انحطاط نسبي، وذلك في مواجهة القدرات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية لأي من القوى الكبرى الصاعدة، وعندها يدخل النظام الدولي في مرحلة تحول تكون فيها قدرات الدولة المسيطرة وقدرات الدولة الصاعدة متكافئة تقريبًا، وهذا التكافؤ يؤدي بالضرورة إلى ولادة نظام دولي جديد تنظمه وتقوده قوة أو قوى مهيمنة جديدة<sup>(2)</sup>.

هذه الفلسفة تعمق فيها أكثر الكاتب الألماني "جabor شتاينجارت" Gabor Steingart في كتابه المثير للجدل "الحرب من أجل الثروة: القصة الحقيقية للعلومة أو لماذا يتحطم العالم المسطح؟"، الصادر عام 2006، حين خلص في مؤلفه هذا إلى أن التغيير قادم لا محالة، وعلى الأمم القوية المترتبة على

(1) Jonathan M. DiCicco, **Power Transition Theory and the Essence of Revisionism**, Oxford Research Encyclopedia of Politics, September 2017. p. 2.

(2) محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية: دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، مرجع سابق، ص 892.

الصدارة العالمية أن تعي ذلك، وإذا تجاهلته فهي تمارس نوعاً من الخداع الذاتي، وهو من الطرق الكثيرة التي تؤدي إلى وفاة أمة ما، خصوصاً إذا تملكها شعور بالتفوق ووهم الخلود، لأن المستقبل يحمل في طياته رياح التغيير، ومن يرغبون في الفوز بذلك المستقبل ينبغي عليهم أن يفصلوا أنفسهم عن الماضي، لأن الفوز بالمستقبل ببساطة هو عملية مستمرة من إعادة التقييم، وإعادة التجميع والتخلي عن الماضي، وهذه عملية تاريخية مؤلمة لذلك تتجنبها الأمم القوية، وهي لا تدري أن ذلك سيكون سبب فشلها وتراجعها في النهاية، إخفاقات المجتمعات العظيمة تبدأ دائماً إخفاقات داخلية، في ظل الافتقاد لما يسميه "شتاينجارت" "القوة اللازمة لإرساء ثقافة التغيير"، والإيمان بأن قوتها ليست أبدية، وبأن هناك قوى أخرى تسعى لسلبها مكانتها، وبأن عليها تغيير الكثير من الأمور للحفاظ على الوضع القائم، فيجب بحسبه "أن تُخضع الأمة نفسها للتغيير، قبل أن يُخضعها التغيير"، وأن ترى مظاهر التغيير التي تمس عالمها، وأن لا تحب الوضع القائم الذي تهيمن عليه إلى الحد الذي يعميها عن تقدير الموقف الحرج الذي تواجهه، بوجود قوى متحدية وصاعدة في صمت تستهدف القمة بثبات، ويكون أسوأ ما تقع فيه الأمة المهيمنة الوقوع في موقف "الأشياء تتغير ونحن لا نتغير"<sup>(1)</sup>.

ويحيلنا حديث "شتاينجارت" على تمسك الأمة القوية أو المهيمنة بالماضي، وتجاهلها للتغيير الذي يحمله المستقبل، وسوء تقديرها للموقف وللقوى الأخرى الصاعدة، إلى قانون العلامة "عبد الرحمن بن خلدون" الخاص بنشوء وزوال الدول، الذي يقوم على خمس مراحل أو أطوار تمر بها الدولة في مسارها من النشأة إلى الزوال، والتركيز هنا على المرحلة أو الطور الرابع وهو طور القنوع والمسالمة، حيث يقنع صاحب الملك بما ورثه عن آباءه، ويكتفي فقط باقتفاء آثارهم وسيرهم، وينغمس في تحصيل ثمرات الملك، متوقفاً عن مواصلة مسيرة البناء والتطوير، في الوقت الذي تصعد فيه دول أخرى منافسة، وتشحذ هممها وأسباب قوتها لتنزع الملك والرئاسة من الدولة التي دخلت

(1) جابور شتاينجارت، الحرب من أجل الثروة: القصة الحقيقية للعلومة أو لماذا يتحطم العالم المسطح؟، ترجمة علا أحمد إصلاح، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2011). ص ص 19 - 26.

مرحلة الهرم والشيخوخة، ويضع "ابن خلدون" كل ذلك فيما يشبه الحتمية التاريخية، ضمن قانونه المتبع لنشأة وزوال الدول، الذي بناه على مشاهداته العينية، وقراءاته المتعددة، وإيمانه بمبدأ السنن الكونية الاجتماعية، أي القوانين التي أوجدها الله في الطبيعة والمجتمع، وعلى رأسها سنة الزوال والتغيير<sup>(1)</sup>.  
ومن ثم يمكن القول: إن ظاهرة صعود وهبوط القوى الكبرى تاريخياً، إنما ترجع إلى مجموعة من العناصر المتداخلة يتعلق بعضها بممارسات تلك القوى وتفاعلاتها على الساحة الدولية، في حين يتعلق البعض الآخر بالأطراف المناوئة لتلك القوى الراضية لممارساتها وإستراتيجياتها الإمبريالية أو التوسعية، والتي تتحين اللحظة التاريخية لإسقاط تلك القوى بل ربما محاولة إرث دورها العالمي أو الإقليمي، استناداً إلى سنة التداول التي تحكم حركة البشرية منذ بدء الخليقة وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، لقوله تعالى: "وتلك الأيام نداولها بين الناس" (آل عمران 140)<sup>(2)</sup>.

---

(1) عبد القادر دندن، المحطات الكبرى في الفكر السياسي: نحو فهم جينالوجيا علم السياسة، مرجع سابق، ص ص 143 - 157.

(2) محمد شفيق علام، مرجع سابق، ص 323.



## الفصل الثاني

الانقسام الجديد بين الشرق والغرب  
مؤشرات ومظاهر

"القرون التي هيمن فيها الغرب على النظام العالمي لم تكن إلا قوسًا في التاريخ الحضاري الطويل، وإننا اليوم بصدد العودة إلى عالم متعدد الأقطاب، تلعب فيه آسيا بالخصوص دورًا مهمًا في تشكيل الرقعة الجديدة للعلاقات الدولية".

"جيرارد شاليو"



## المبحث الأول

### مأزق قوة الغرب: من الانبثاق إلى مخاوف الأفول

ساد تاريخياً التمييز ما بين الشرق والغرب جغرافياً وثقافياً وحضارياً، وكان لكل منهما على الدوام خصائصه المميزة، والتي أسست للتفريق ما بين الأنا والآخر لدى الكثيرين، وذلك على الرغم من الحالات التاريخية العديدة للتلاقح الثقافي بينهما، والاستفادة المتبادلة في المجالات العلمية خصوصاً، ولكن جدل القوة والنفوذ يظل عاملاً محددًا في علاقات الجانبين على امتداد التاريخ. وما النقاش السائد حالياً بشأن انتقال للقوة من الغرب نحو الشرق سوى حلقة أخرى في سلسلة الصراع الطويل بينهما، والواقع أن هيمنة الغرب العالمية ليست طويلة وممتدة كما يتصور البعض، بل هي مقارنة بالتاريخ المعروف تعد فترة وجيزة كما يصفها "كيشور محبوباني"، وكما تبينه العودة للتاريخ غير البعيد، فإن عمر تلك الهيمنة قد يتجاوز القرنين بقليل في أحسن الأحوال، بالانطلاق من الثورة الصناعية وما جلبته للغرب من ازدهار وقوة، وسمحت له بالتفوق على قوى الشرق التي كانت قبل ذلك الأقوى اقتصادياً مثل الصين والهند، ليشهد التاريخ عندها ما عُرف بالانقسام الكبير الأول ما بين الشرق والغرب بانتقال القوة من الأول إلى الثاني، لتبدأ الهيمنة التي حظي بها الغرب في التعرض للتفكك وللشكوك في استمراريتها مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، فما قصة صعود قوة الغرب؟ وما أطوار ودلالات مقولات التراجع والأفول؟

أولاً: موجز قصة الغرب: أطوار وخلفيات تبلور الهوية وصعود القوة: بدأ العالم الغربي في الظهور كحضارة متميزة في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين، غير أنها كانت حضارة متخلفة عن الحضارات الشرقية السائدة آنذاك مثل الصينية والبيزنطية والإسلامية، التي كانت تسبق أوروبا كثيراً في مختلف الميادين.. ولكنها بدأت في التطور في القرنين الحادي عشر والثالث عشر ميلاديين، باحتكاكها أكثر بالحضارات الأخرى وخاصة الإسلامية منها.. لتبدأ بالتأسيس

الفعلي لتمييزها الحضاري مع قيام عصر النهضة، وعصر الأنوار، والاكتشافات الجغرافية<sup>(1)</sup>.

وكثيراً ما كانت التفسيرات التقليدية للحضارة الغربية تصفها بأنها ذات منابع ثلاثة، وهي: الثقافة الكلاسيكية (اليونانية والرومانية)، والديانة المسيحية، والتنوير الحديث<sup>(2)</sup>، الذي أكسب الحضارة الغربية جملة مفاهيم وممارسات مميزة مثل الديمقراطية الليبرالية، والسوق الحرة، وتوظيف العقل والعلم من أجل إضفاء معنى على العالم. ولكن كان هنالك تمييز بين التنوير الفرنسي والتنوير البريطاني<sup>(3)</sup>، وقد نتج عن ذلك انقسامات مهمة داخل الحضارة الغربية خلال جزء كبير من القرنين التاسع عشر والعشرين، فقد شكل التنوير الفرنسي عماد الحقبة الأولى من تطور الحضارة الغربية الحديثة والمعروفة بالحقبة الأوروبية (المركزية الأوروبية وهيمنة أوروبا على الغرب كقيم وكنطاق

---

(1) صمويل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوه ومحمود محمد خلف، (طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999)، ص ص 118، 119.

(2) بيتر جي كاتزنشتاين، الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية، ترجمة فاضل جتكر، سلسلة عالم المعرفة رقم 385، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012)، ص 74 .

(3) \* كانت إنكلترا مهد حركة التنوير، فهي من شهدت ميلاد منجزات "نيوتن" العلمية، وشهدت ميلاد مفكرين مؤثرين في القرن السابع عشر مثل "توماس هوبز" و"جون لوك" المفكر التجريبي والليبرالي الثوري، ولكن فرنسا كانت هي مركز ومحور التطورات الحاسمة والمهمة لتلك الحركة، إلى الحد الذي جعل البعض يتحدث عن المركزية التنويرية الفرنسية آنذاك، وما ميزها هو العمل على إعادة المعرفة إلى الدائرة الاجتماعية، بنشر المعرفة وجعلها شعبية، فقد أصبحت فكرة الفلسفة الشعبية فكرة رائدة في عصر الأنوار سواء في ألمانيا أو فرنسا، حين طالب "ديدرو" بـ"تقريب الشعب من النقطة التي يوجد الفلاسفة فيها"... ليتمكن الإنسان من إدراك تلك الفلسفات والمعارف، وهذا يعني بعبارة أخرى: "أولوية الإنسان"، ويَبين عصر الأنوار التفوق الثقافي والفكري والفلسفي الفرنسي آنذاك، فقد كانت أوروبا ذاتها عبارة عن "أوروبا فرنسية" على حد تعبير "جان توشار" .. ومع هيمنة التنوير الفرنسي أوروبياً وجد التنوير البريطاني ملاذاً له في العالم الجديد حيث بُنيت الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً له، وصاغت نسختها الخاصة من الحضارة الغربية. انظر: عبد القادر دندن، المحطات الكبرى في الفكر السياسي: نحو فهم جينالوجيا علم السياسية، مرجع سابق، ص ص 213-215.

جغرافي)، بينما كان التنوير البريطاني عماد الحقبة الثانية للحضارة الغربية والمعروفة بالحقبة الأميركية المتزامنة مع جزء كبير من القرن العشرين، فيما هنالك من يعتبر العولمة حقبة ثالثة في تاريخ تطور الحضارة الغربية بعملها على نشر قيمها عالمياً خارج النطاقين، الأوروبي والأميركي<sup>(1)</sup>.

وكان التوسع والنزعة الإمبريالية الاستعمارية من أهم ما ميز الغرب الصاعد في بداياته، فبدأ نجم القوى الإمبريالية الغربية، إسبانيا والبرتغال، في السطوع كأولى القوى الاستعمارية منذ نهايات القرن الخامس عشر. ومع نهاية القرن السابع عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، كان نصف الكرة الأرضية الغربي وأجزاء مهمة من آسيا خاضعة للحكم الأوروبي.. وابتداء من منتصف القرن التاسع عشر توجهت حركة الاستعمار الأوروبية نحو السيطرة على إفريقيا، وعززت وجودها في شبه القارة الهندية، وبسطة سلطانها على كامل الشرق الأوسط تقريباً مع مطلع القرن العشرين، لتتوسع هيمنة الغرب على العالم بشكل مطرد، ففي عام 1800 كانت القوى الاستعمارية الأوروبية التقليدية والمستعمرون الأوروبيون الجدد في الأمريكتين يسيطرون على 67٪ من العالم، وعلى 84٪ منه عام 1914، لتقع إفريقيا وآسيا، بما في ذلك الصين والهند والعالم الإسلامي، والأميركتان فريسة للسيطرة الغربية، التي لم تسلم منها سوى روسيا واليابان وإثيوبيا<sup>(2)</sup>.

ولعب هذا المد الاستعماري الذي بلغ أوجه قبل بداية الحرب العالمية الأولى، عندما وصلت الإمبراطورية البريطانية حدها الإقليمي الأقصى، دوراً رئيسياً في نشوء ما يصفه المعارضون لهيمنة الغرب ونهجه الثقافي بالإمبريالية الثقافية الغربية، لأن الاستعمار سمح بنشر الثقافة الغربية مدفوعة باختراق الرأسمالية وظهور سياسات التغريب. ولم تتسبب النهاية الرسمية للاستعمار الغربي في النصف الثاني من القرن العشرين بنهاية الإمبريالية الثقافية، بل أخذت أبعاداً أخرى سياسية واقتصادية بظهور مؤسسات عالمية صُممت خصيصاً لخدمة

(1) بيتر جي كاتزنشتاين، مرجع سابق، ص 96.

(2) صمويل هنتغتون، مرجع سابق، ص 118، 119.

الضرورات الرأسمالية، والتي تبلورت بعدها في قالب قيمي ومفاهيمي واحد عرف بالعولمة<sup>(1)</sup>.

ويتم التاريخ لبداية الهيمنة الحديثة للغرب بانبثاق الثورة الصناعية في أوروبا، والتي منحها أفضلية على قوى وحضارات الشرق خاصة في الهند والصين، والتي كانت الأكثر قوة اقتصادياً وتقدمًا تقنيًا، إلى أن تجاوزتها أوروبا بفضل استفادتها من منجزات الثورة الصناعية، وبلورتها للمركزية الأوروبية التي صاغت نزعتها الاستعمارية، وعقدة تفوقها العرقي والثقافي التي كانت قوى الشرق ضحية لها فيما بعد.

خلال ذلك المخاض العسير والمسار المعقد من التطورات، تبلورت أخيرًا هوية الغرب وحدوده الثقافية والجيوسياسية المعاصرة، ليشتمل على أوروبا وأميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، وبعض الدول الأخرى التي استوطنها الغربيون مثل أستراليا ونيوزيلندا<sup>(2)</sup>.

وإن كان الغرب، بحسب تعبير "بيتر كاتزنشتاين" Peter Katzenstein، قد عاش عصرًا بطوليًا أولاً في القرن التاسع عشر زمن هيمنة القوى الأوروبية وتبلور مركزيتها وبسط نفوذها على العالم عبر حركة الاستعمار، فإن دخول الولايات المتحدة الأمريكية، القوة الصاعدة حينها، إلى مجال التفاعلات الأوروبية منذ الحرب العالمية الأولى وبعدها في الحرب العالمية الثانية قد أسس لعصر بطولي ثان في التاريخ الغربي، وأصبح الغرب لأول مرة منذ الإمبراطورية الرومانية وكأنه يقع تحت طائلة دولة أو قوة مركزية واحدة هي القوة الأمريكية<sup>(3)</sup>،

---

(1) ورويك موراي، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة رقم 397، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ص 280.

(2) صمويل هنتغتون، مرجع سابق، ص 111.

(3) \*\* بعد قرون من تقسيم الإمبراطورية الرومانية إلى شرقية عاصمتها القسطنطينية وغربية عاصمتها روما، سقطت هذه الأخيرة عام 476م على يد القبائل الجرمانية، وظلت بيزنطة مهيمنة على الشرق ولم تصل سيطرتها إلى الحدود التقليدية لنظيرتها الغربية المنهارة سلفًا، وحاول الكيان المعروف تاريخيًا بالإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، لعب الدور التوحيدي للغرب الذي كانت تمثله الإمبراطورية

التي نجحت في إضفاء معنى جديد على الحضارة الغربية قائم على مفهوم العقيدة الأميركية لرؤية وتسيير العالم بما في ذلك الدول الأوروبية التابعة لها، والتي تراجعت قوتها وشاعت منذ نهايات القرن التاسع عشر أفكار عن نهاية أو زوال الغرب وتراجعها، وكانت قمة ذلك التشاؤم في طروحات "شبنغلر" حول أفول الغرب، غير أن بروز الولايات المتحدة الأميركية انتشل الغرب قليلاً من وَحْل التشاؤم ذاك، وبدا أن القوة الجديدة تحمل مشروعاً لإعادة إحياء واختراع مفهوم الغرب من جديد بحسب "كاتزنشتاين" دائماً، في الوقت الذي ربما لو لم تظهر فيه الولايات المتحدة وتُركَ أمر الحضارة الغربية لأوروبا وحدها المتهالكة آنذاك لكانت عاشت "حياة وجيزة مثقلة بالبؤس"<sup>(1)</sup>.

وبالفعل بعد الحرب العالمية الثانية، فرضت الولايات المتحدة الأميركية نفسها قوة غربية أولى في ظل تراجع القوى التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا، ورغم أنها جوبهت بمنافس شرس وهو الاتحاد السوفيتي، الذي زادته انتصاراته خلال الحرب الكبرى قوة ورغبة في الهيمنة، وبعد أكثر من أربعة عقود من الصراع فيما عُرف تاريخياً بالحرب الباردة، انهار عام 1991 تحت وطأة ضرباتها وسياساتها، وانفردت الولايات المتحدة بمقدرات النظام الدولي، وتجسد ذلك في امتلاكها لمختلف مقومات القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وتوظيفها لذلك في صياغتها لمفهوم النظام الدولي الجديد بعد حرب الخليج، وسيطرتها على المؤسسات المالية الدولية، وهيمنتها بشكل كبير على مجلس الأمن الدولي وعلى الأمم المتحدة باعتبارها الممول الأول لها، وغيرها من المؤشرات الأخرى التي دفعت عدداً كبيراً من المحللين للحديث عن تشكل عالم أحادي القطبية، وبداية قرن من الهيمنة الأميركية والسلام الأميركي، مدعومة بحلفائها الأوروبيين الذين كانوا مزهوين باتحادهم الذي كان ينظر إليه باعتباره التجربة

---

الرومانية الموحدة وبعدها الغربية، ولكنه فشل في ذلك لبقى الغرب متشردماً دون قيادة موحدة، وزاد ابتكار الدولة القومية وتبنيها ككيان سياسي معترف به منذ معاهدة وستفاليا عام 1648 في نشر النزعة القومية والتفكيكية للغرب، إلى غاية بروز الولايات المتحدة الأميركية وتقديم نفسها قائداً للكتلة الغربية خصوصاً خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها.

(1) بيتر جي كاتزنشتاين، مرجع سابق، ص ص 101 - 103.

التكاملية الأنجح عالمياً آنذاك، كل ذلك في إطار منظومة قيمية وثقافية وسياسية شاملة ومتكاملة تؤسس لمركزية غربية مهيمنة.

هذا الزخم من السيطرة وتملك مقومات القوة، ظنه الكثيرون انتصاراً حاسماً لليبرالية وللقوى الغربية المتبنية، لها كما روح لذلك "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama في أطروحته حول "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" The end of history and the last man، وغيره من المتفائلين باستتباب الأمر للغرب وحلفائه لحقبة زمنية طويلة قادمة، وكان محفزهم لاعتناق ذلك الطرح هزيمة المنظومة الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتربع الولايات المتحدة الأمريكية (قائدة العالم الحر) على قمة الريادة العالمية، وربما كان لهم مبرر حينها في ظل نشوة النصر المسكرة، وفي ظل ما كانوا يلحظونه من اختفاء لأي منافسين أقوياء قادرين على الوقوف في وجه الغرب وليبراليته وثقافته وترسانته العسكرية، فروسيا الوريثة البائسة لإمبراطورية منهاره تترنح مع كل تمايل لرئيسها "يلتسين" الثمل، والصين منكفئة على ذاتها حينها كدولة من دول العالم الثالث تكافح لإخراج مئات ملايين البشر من دائرة الفقر، والمؤسسات الدولية متماهية مع الهوى الغربي قلباً وقالباً وكيف لا وهي صنيعته وأداته لفرض نفوذه، وأوروبا تتوحد وتتقوى أكثر وهي عماد الغرب في الضفة الأولى من الأطلسي وشريك النصر المظفر والمستفيد الأكبر منه.

وانبرى عدد كبير من المفكرين الأميركيين والغربيين للتبشير بحقبة الهيمنة الغربية القادمة بقيادة أميركية، فقد رأى "صامويل هنتنغتون" أن الولايات المتحدة الأميركية قد حققت "الريادة" Primacy، أو ما أسماه "تشارلز كروثامير" Krauthammer بلحظة الأحادية القطبية<sup>(1)</sup> The Unipolar Moment. وعلى ذات النهج سار عدد معتبر من كبار السياسيين الغربيين، فبعد انتهاء الحرب الباردة، كان لدى الغرب فكرة واضحة عن الكيفية التي سيتكشف بها التاريخ، فتحدث "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأميركية حينها، عن مجتمع جديد من الديمقراطيات يمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك متجاهلاً تماماً أي دور لقوى خارج النطاق الغربي، وهو ما اعتبره العديد من الملاحظين غير الغربيين

(1) Eric S. Edelman. Op. Cit. p. 01.

فضحًا لما يكمن في عقول الغربيين من رغبة في تكوين نادي قوى جديد لذوي البشرة البيضاء. وفي أحد اجتماعات وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بنظرهم من اتحاد دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN، مطلع التسعينات، صرَّح وزير الخارجية البلجيكي ورئيس الاتحاد الأوروبي وقتها: "مع نهاية الحرب الباردة لم يعد هناك في العالم سوى قوتين عظميين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي"، وهو ما عكس نشوة انتصار عبر أطلسية متنامية<sup>(1)</sup>. وبدا أن الغرب أضحى يمثل كتلة واحدة تقريبًا، وشكَّلت منطقة تعاون وسلام وازدهار، وكانت الأهداف التي سعت إليها تلك الكتلة هي توسيع مجالات التعاون مع مختلف أنحاء العالم بما في ذلك الجوار الأوروبي وروسيا (وريثة الاتحاد السوفيتي)، بهدف تحقيق تعددية في عدة مجالات (تحرير التجارة، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، ونشر الديمقراطية، وغيرها) ولكن تحت سيطرته ووفقًا لقواعد لعبته، وتطوير إطار عمل فعال ومتعدد الأطراف لمواجهة التحديات الأمنية خارج حدوده (منع الأزمات وإدارتها وحلها)، والأهم من كل ذلك منع بروز خطوط إستراتيجية جديدة للصراع والمواجهة مع قوى تناهض كل تلك الأهداف الغربية<sup>(2)</sup>.

ولكن ذلك كان جانبًا واحدًا فقط من الصورة التي كان يرسمها الغرب عن واقعه وعن مستقبله، في حين كانت أسئلة ملحة ومحل جدل يطرحها بعض من الملاحظين والكتَّاب والمفكرين الغربيين الذي لم تُنسهم لذة النصر الآتية على الشيوعية، أن الواقع الدولي بدناميكيته وأحداثه ومتغيراته غير المتوقعة وحتى الشاذة Anomalies كما يصفها "جيمس روزنو" يمكنها أن تفاجئ منظومة الغرب بتطورات وبخصوم وبمنغصات لم تكن في الحسبان، لذلك تمحورت أهم الأسئلة حينها لدى المراقبين غير المغترين بهرج تلك اللحظة الانتصارية حول مدى صدقية وواقعية تلك الصورة التي رسمها الغرب عن ذاته، وإلى متى

(1) كيشور محبوباني، نصف العالم الآسيوي الجديد: التحول الجارف للقوة العالمية نحو الشرق، ترجمة سمير كريم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2009)، ص 82.

(2) محمد أبو غزلة، "تداعيات الأزمة الأوكرانية على هيكل النظام الدولي"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023، ص 22.

ستدوم نشوة المنتصر وحالة الزهو بالمركزية الغربية المتجددة؟ وما إذا كانت آمال الغرب تلك ستتحقق فعلاً أم إنها ستؤول إلى زوال وخيبة مثلما حدث لأحلام أبطال رواية "الآمال الكبيرة" لـ "تشارلز ديكنز"<sup>(1)</sup>.

ثانيًا- لا شيء يدوم للأبد: كيف يفقد الغرب السيطرة؟: إلى جانب من راهنوا على انتصار الغرب وبداية قرن أميركي بامتياز، تعالت أصوات غربية وأميركية لمنظرين كبار في العلاقات الدولية من المدرسة الواقعية أمثال "كينيث وولترز" و"جون ميرشايمر" Mearsheimer و"كريستوفر لاين" Layne وآخرين، مجادلة بأن بنية العلاقات الدولية والاتجاه المتزايد لعدد من الدول لموازنة القوة الأميركية، سيؤدي إلى فترة هيمنة أميركية قصيرة نسبيًا<sup>(2)</sup>.

فبعد ثلاثة عقود من انتصار الحرب الباردة، عادت خطوط الصدع والصراع الإستراتيجي للظهور مرة أخرى تقودها نهضة كل من الصين وروسيا.. وتراجع الغرب وفقدانه لقدرة كبير من تماسكه وقوته وجاذبيته المهيمنة، بمواجهة الاتحاد الأوروبي لخطر التفكك وخروج بريطانيا منه في إطار البريكست Brexit، وتزعزع الثقة بين صفتي الأطلسي خاصة في عهد الرئيس الأميركي الأسبق "دونالد ترامب" Donald Trump، وتآكل لحظة "كروثامر" للأحادية القطبية التي بدا أنها تجسدت بالتفوق الأميركي على العدو السوفيتي بتصاعد مساعي قوى كبرى وحتى متوسطة لتحدي الهيمنة الأميركية وتشكيل عالم متعدد الأقطاب،

---

(1) نُشرت رواية "الآمال الكبيرة" (The Great Expectations) للكاتب البريطاني "تشارلز ديكنز" كاملة لأول مرة عام 1861، وتعد من الأعمال التي يضرب بها المثل في خيبة الأمل التي يواجهها أبطال الرواية، وعلى رأسهم الطفل ثم الشاب "بيب"، الذي ساعد المجرم "ماجويتش" على الهرب وهو صغير، ثم حصل على معونة مالية ليؤسس لحياته ومستقبله، وكان يعتقد أن الأنسة "هافيشام" التي وقع في حب ابنتها بالتبني "ستيلا" هي صاحبة تلك المنحة، ولكن "ستيلا" تصده ولا تبادله الحب بتحريض من والدتها المتبنيّة لها، وشعوره بالصدمة مرة أخرى حين يكشف أنه كان يأخذ المعونة المالية من المجرم "ماجويتش" الذي ساعده في طفولته وليس الأنسة "هافيشام"، التي انتحرت بدورها محترقة في مشهد مفرغ بستان زفافها الذي داومت على ارتدائه منذ أن هجرها زوجها في ليلة زواجهما الأولى، أما ابنتها "ستيلا" فعاشت حياة بائسة بعد زواجها وطلاقها مرتين.

(2) Eric S. Edelman. Op. Cit. p. 01.



وتراجع التزامات الولايات المتحدة التحالفية في عدة مناطق من العالم وغيرها.<sup>(1)</sup> وكانت شكوك عديدة تحوم في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، ومستهل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حول مستقبل قوة الغرب بقيادة أميركية، وهو ما يتبين من كم الجدل داخل الأوساط السياسية والأكاديمية والفكرية الأميركية والغربية، حول مستقبل القوة الأميركية ودورها في نظام ما بعد الحرب الباردة، وتركز هذا الجدل حول جملة التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأميركية من جهة، والتحويلات والتغيرات في موازين القوى على الصعيد الدولي من جهة أخرى، التي تقودها قوى صاعدة متحدية لذلك الواقع الدولي<sup>(2)</sup>.

لقد كتب الدارسون المهتمون بهذا الشأن انطلاقاً من خلفيات ودوافع شتى، فمنهم الآسيوي المتحمس لدورة حضارية آسيوية جديدة، ومنهم الغربي المتوجس من "العاصفة الصينية المتحفزة" بتعبير "جون ميرشايمر"، ومنهم من يمكن اعتباره محايداً ساعياً إلى صياغة أسس جديدة للتعايش الدولي، لكن جميعهم متفقون على أن صعود آسيا، وتصدر الصين للمشهد الحالي، أمر واقع لا يمكن تجاهله، بل وهناك من يعتبره أمراً آتياً لا محالة<sup>(3)</sup>.

ودليل ذلك هو سيل الكتابات والسجلات الفكرية المختلفة حول مصير ومستقبل الغرب وريادته العالمية، الذي صدم الجمهور الغربي والسياسيين على حدٍ سواء والصادر عن كتّاب ومفكرين غربيين، خاصة مع نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، حين كانت أميركا وأوروبا في أوج قوتهما، بمقابل ضعف كبير في روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي، وعدم بروز نجم

(1) محمد أبو غزلة، مرجع سابق. ص 22.

(2) عمرو عبد العاطي، "اللاقطبية: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأميركية"، عن الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، في: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/2061/>

(3) محمد مختار الشنيطي، "شروق الشرق وغروب الغرب: انزياحات القوى الدولية ومصائر العالم الإسلامي"، مجلة لباب، مركز الجزيرة للدراسات - قطر، العدد 18، أبريل/نيسان-مايو/أيار 2023، ص 14.

الصين والهند بعد كتهديد محتمل لعالم الغرب، وكانت الصدمة الأولى بصدور كتاب "فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربي" للكاتب والمؤرخ الأميركي "آرثر هيرمان" Arthur Herman، عام 1998، الذي تناول فيه مسار مختلف الأفكار والكتابات التي تنبأ بسقوط الغرب وحضارته، والنظر إلى ذلك باعتباره مسألة وقت فقط، حتى وإن اختلفت التفسيرات والعوامل المستند إليها في ذلك، بينما قدّم كتاب "موت الغرب" للكاتب الأميركي "باتريك جوزيف بوكانن" Patrick J. Buchanan الصادر عام 2001، دراما مرعبة لمستقبل الغرب المههد بالانقراض بفعل شيخوخة السكان وموتهم وعوامل أخرى، ليلحق بعده كتابان مؤثران بقافلة الكتابات المحذّرة من نخر عوامل التراجع والانحطاط لأسس الغرب وتفوقه عالمياً صدرتا في نفس العام، 2006، وهما: "انتحار الغرب" للكاتبين "ريتشارد كوك" Richard Coch و"كريس سميث" Chris Smith، وكتاب "جابور شتاينجارت" "الحرب من أجل الثروة: القصة الحقيقية للعولمة أو لماذا يتحطم العالم المسطح؟".

وتلك العينة من الكتابات ما هي إلا امتداد لتراث فكري ثري من التخوف تاريخياً من تدهور الغرب وفقدانه لهيمنتته، وذلك منذ أن أَلَف المؤرخ البريطاني "إدوارد جيبون" موسوعته المكونة من ستة أجزاء المعنونة بـ"تاريخ تدهور وسقوط الإمبراطورية الرومانية"، والتي نشرها ما بين 1776 و1789، لأن روما كانت منارة الغرب ورمزاً لقوته وجبروته عبر التاريخ، ثم كتاب الألماني "أوزفالد شبينغلر" Spengler، عام 1918، الذي كان عنوانه الأصلي باللغة الألمانية "Der Untergang des Abendlandes"، وترجم للعربية بأسماء مختلفة، مثل: "أفول الغرب" و"انحدار الغرب" و"تدهور الحضارة الغربية" (وخلص فيه إلى أن الغربيين المعاصرين هم "فاوستيون"<sup>(1)</sup>)، وأن العالم الغربي يحتضر، والثقافة

(1) نسبة إلى "فاوست" أو "فاوستوس" باللاتينية (Faustus)، واسمه الكامل "يوهان جورج فاوست"، وهو الشخصية الرئيسية في حكاية شعبية ألمانية حول عالم وخيميائي، يحقق نجاحاً كبيراً ولكنه ظل غير راض عن نفسه، فعقد صفقة مع الشيطان باعه فيها روحه، مقابل حصوله على المعرفة المطلقة وكافة الملذات الدنيوية، وتوصيف الحضارة الغربية المعاصرة بالفاوستية من منظور "شبينغلر"، يعود إلى نجاحها مادياً بشكل باهر، ولكن ذلك النجاح لم يواكبه نفس النجاح القيمي والأخلاقي، وهو ما جعلها تفتقد الهدف والقيمة، وتتحول إلى حضارة مادية تسعى للربحية وإشباع الغرائز والحاجات الاستهلاكية بأي ثمن.

الغربية "الفاوستية" تعيش شتاءها وفصلها الأخير، وأنتجت رجلاً غربياً فخوراً ولكنه مأساوي، ورغم كفاحه وإبداعه، إلا أنه لا يعرف غاية حقيقية يمكنه الوصول إليها)، وكتاب الأميركي "بول كينيدي" الشهير "صعود وسقوط القوى الكبرى"، الصادر عام 1987، الذي ربط فيه بين ثنائية الصعود والسقوط كمسار حتمي لمصير القوى العالمية، وعزا ذلك بالدرجة الأولى إلى وجود "حدود للقوة"، تفرض على الدولة أن لا تتحمل التزامات ومسؤوليات عسكرية أو اقتصادية تفوق طاقتها، وحذر من "التجاوز الإمبريالي" عبر العالم، لأنه يرهق موارد الدولة الاقتصادية التي تعد العامل الحاسم في تمكينها دولياً<sup>(1)</sup>.

ورغم أن الولايات المتحدة الأميركية لا تزال الأكبر عالمياً من حيث القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية، إلا أن هناك قوى أخرى مثل الصين والهند وروسيا إضافة إلى دول الآسيان والبرازيل وجنوب إفريقيا تبرز بشكل سريع كفاعلين مهمين، ويبدو أن الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأميركية تتقلص، وأن العالم يتجه الآن نحو التعددية القطبية، أو ما أطلق عليه أحد الخبراء وصف "ما بعد أميركا" (Post-America). ويعود هذا التطور أساساً إلى تغيرات بنوية عميقة في توزيع ونشر القوة عالمياً استغرق تشكلها سنوات إن لم تكن عقوداً من التبلور، وليس معنى هذا أن تفقد الولايات المتحدة الأميركية قوتها بمعناها المطلق، ولكن الصعود السريع لبقية القوى يخلق علاقات تنافسية مع أميركا أقل قوة مما كانت عليه في سنوات سابقة<sup>(2)</sup>.

إذن، هناك إدراك متزايد بأن القوة تعرف تحولاً في السياسة العالمية، وأن القوى الصاعدة تأخذ شيئاً فشيئاً دوراً أكثر قوة ونشاطاً وأهمية، وفي هذه الحالة يمتاز النظام العالمي بانتشار القوة لدول تدخل ضمن القوى الصاعدة والإقليمية. وهناك بحسب "أندرو هورال" Andrew Hurrell و"سانديب سينغوبتا" Sandeep

---

(1) علي الدين هلال، "لماذا تتقدم دول كبرى.. وتراجع أخرى؟"، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد 34، نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر/ كانون الأول 2022، ص ص 23، 24.

(2) Michael Schiffer. *The U.S. and rising powers*. Great Decisions 2009. . Accessed March 28, 2023.

Sengupta دلائل قوية على أننا نشهد حاليًا أقوى التحديات للنظام العالمي الذي سعت الولايات المتحدة الأميركية لبنائه ضمن معسكرها أثناء الحرب الباردة وعولمته في فترة ما بعد الحرب الباردة، والكثير من تلك التحديات تطرح أسئلة أيضًا حول الوضعية المهيمنة للنظام العالمي الأنجلو-أميركي والأوروبي منذ منتصف القرن التاسع عشر (المركزية الغربية)، والذي تبلور في ظلّه العديد من مفاهيم وممارسات نظام القوى السياسية، والنظام القانوني الدولي، والحكم الاقتصادي العالمي<sup>(1)</sup>.

الدلائل والمؤشرات القوية على وجود تحديات جديدة تواجه الغرب وهيمنته، والتي أشار لها "أندرو هورال" و"سانديب سينغوبتا" بشكل عام في الفقرة أعلاه، عملت دراسات وكتابات كثيرة على التفصيل فيها والتعمق في فحصها واستكشاف مظاهرها وتأثيراتها المحتملة على تغيير مركز الثقل العالمي سياسيًا وإستراتيجيًا واقتصاديًا وتكنولوجيًا وقيميًا ومجتمعيًا، ونقله من الغرب نحو الشرق، الذي تشكل قارة آسيا ودولها الصاعدة والقوية كتلته الحيوية المحورية، مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية ودول الآسيان.

ويؤكد ذلك "جابور شتاينجارت" في كتابه "الصراع من أجل الثروة" بتعبيره بالغ الدلالة "لقد ولدنا في عالم سرعان ما سينمحي من الوجود بشكله الراهن، فبعيدًا عن مدننا وقرانا يحدث تحول جذري، والعالم القديم الخاضع لسيطرة الغرب بدأ يختفي ويتلاشى في ضباب التاريخ، في حين بدأت ملامح العالم الجديد تتشكل لتوها، إننا نعيش عصرًا انتقاليًا.. إن أيام السيطرة الغربية تقترب من نهايتها، فبعد الحربين العالميتين انتقل مركز العالم من أوروبا إلى أميركا، وهو الآن يتجه نحو آسيا، حيث يجري هناك رسم خريطة جديدة للقوى، وما يحدث في آسيا ليس امتدادًا لحاضرنا، بل هو بداية لحاضر جديد"<sup>(2)</sup>.

فحضارة الغرب، بحسب "هنتنغتون"، في حالة اضمحلال، ونصيبها من القوة العالمية السياسية والاقتصادية والعسكرية أخذ في الهبوط بالقياس إلى قوة

---

(1) Andrew Hurrell and Sandeep Sengupta, "Emerging powers, North-South relations and global climate politics", International Affairs, 88, 3 (2012). p. 463.

(2) جابور شتاينجارت، مرجع سابق، ص 22.

الحضارات الأخرى. والكثير من التغيرات التدريجية والشديدة والجوهرية هي الأخرى تحدث في توازنات القوى بين الحضارات، وفي الوقت الذي تتلاشى فيه صدارة الغرب، فإن أكبر وأهم زيادة في القوة ستكون لصالح الحضارات الآسيوية، خاصة مع بزوغ الصين لتكون المتحدي الرئيس للغرب من أجل النفوذ العالمي<sup>(1)</sup>.

ويردف "شتاينجارت" معزراً منظوره لمعالم القوة في العالم المقبل قائلاً: "إن حالة من التحول الجذري ذات أبعاد غير مسبوقة آخذة في الحدوث خارج مجال رؤيتنا المباشرة (الرؤية الغربية)، فقد بدأت الصين والهند، اللتان كانتا تعتبران بالأمس القريب فقط من بلدان العالم الثالث، تتقدمان فجأة، ونحن جميعاً شهود معاصرون على طفرة في الحيوية فريدة من نوعها في تاريخ العالم، وحقبة الهيمنة الغربية التي سيطر فيها الأوروبيون والأميركيون على بقية العالم بقوتهم الاقتصادية تقترب من نهايتها.. إن طبوغرافيا جديدة للقوة بدأت تتشكل ملامحها، والدائرة التي بدأت بصعود اليابان، واستمرت بقصص نجاح النمر الآسيوية، توشك أن تكتمل الآن بنهضة الصين والهند"<sup>(2)</sup>.

وتزداد قوة الشرق وزخم تقدمه الهادف إلى زحزحة الغرب عن مكانته، بتصنيف روسيا ضمن قوى الشرق إلى جانب القوى الآسيوية التقليدية، فروسيا -كما يذهب إلى ذلك "هنتنغتون"- كانت ذات احتكاك محدود بالتجارب التاريخية الأساسية التي شكّلت كيان وهوية الغرب، مثل عصري النهضة والأنوار وحركة الإصلاح الديني والثورة الصناعية، وهي أميل للشرق بفعل موقعها الجغرافي، وخضوعها للحكم التتاري الإسلامي مدة 200 سنة، وتأثرها بما يسميه "الاستبدادية الشرقية البيروقراطية"، ومسيحياتها مسيحية شرقية، بينما الغرب يشتمل على أوروبا وأميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، وبعض الدول الأخرى التي استوطنها الغربيون مثل أستراليا ونيوزيلندا، وكما يجزم "صامويل هنتنغتون" وبشكل قاطع في كتابه "صدام الحضارات": "روسيا ليست

(1) صمويل هنتنغتون، مرجع سابق، ص ص 170 - 172.

(2) جابور شتاينجارت، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

غربية، وكل محاولات جعلها كذلك قد فشلت"<sup>(1)</sup>، كما صنّفها قائدةً لكتلة حضارية غير غربية وهي الحضارة السلافية الأرثوذكسية، الموصوفة بالمتأرجحة لأن علاقاتها مع الغرب تتأرجح بين التعاون والصراع، ويعتبرها "هنتنغتون" متميزة عن الحضارة الغربية<sup>(2)</sup>.

والوقائع أثبتت أن "ميخائيل غورباتشوف"<sup>(3)</sup> كما تفنّد عوامل داخلية في روسيا ذلك التطلع الغورباتشوفي الواهي، فبعد أقل من عقد على انهيار الاتحاد السوفيتي اتضحت معالم الهوية الشرقية لروسيا أكثر بنهاية عقد التسعينات من القرن العشرين، لاسيما منذ تولي الخبير في الدراسات الشرقية "يفغيني بريماكوف" Evgeni Primakov مهام وزارة الخارجية، سنة 1996، ثم رئاسة

(1) كان قيصر روسيا الشهير بيتر أو بطرس الأكبر خلال فترة حكمه الممتدة من 1682 إلى 1725، أول من حمل تصوّرًا ممنهجًا للإحراق روسيا بالغرب، وإخراجها مما كان يسميه: حقبة روسيا الشرقية البدائية، وكان تأثره بالغرب واضحًا منذ صغره، وفي سن الخامسة والعشرين بدأ ما عُرف تاريخيًا باسم السفارة العظيمة، وهي الرحلة التي قادته لعدد من الدول الأوروبية العريقة والمتقدمة آنذاك للاطلاع على أحوالها والاستفادة من تجاربها وإنجازاتها، وبعد عودته شرع في تطوير الجيش الروسي وفقًا لنموذج الجيوش الأوروبية، وأنشأ أول قوة بحرية روسية وفاز بعدها بأول معركة بحرية لروسيا في تاريخها ضد العثمانيين، وحارب المظاهر التقليدية للثقافة الروسية، فأجبر النبلاء على ترك ملابسهم الطويلة والاقتران بنبلاء أوروبا في مظهرهم، وقصّ بنفسه لحية الكثيرين منهم، وفرض ضريبة اللحي على كل من يطيل لحيته سواء من النبلاء أو رجال الدين أو عامة الناس، وصكّ لذلك عملة خاصة تبيّن دفع صاحب اللحية للضريبة مقابل احتفاظه بها، وبلغ به الأمر أن زج بزوجته في أحد الأديرة لأنه كان يعتبر زواجها منه تقليديًا ورمزًا للسلطة الدينية والاجتماعية التي كانت تكبله، وبلغ أوج تطلعاته حين بنى مدينة سان بطرسبورغ وحوّل العاصمة إليها بدلاً من موسكو، التي كان يمقتها ويمقت نمط الحياة فيها ويعتبرها رمزًا رجعيًا لا بد من القضاء عليه، بينما رأى في سان بطرسبورغ منطلقًا للتوجه الغربي للبلاد، وللتأسيس لنمط حياة عصري على الطراز الأوروبي كما كان يحلم بذلك دائمًا، ولكن حملته هذه جوبهت بمعارضة شديدة من طرف السلطات التقليدية الدينية والسياسية والاجتماعية، وجرى التراجع عن العديد من قراراته بعد تولي قياصرة آخرين للحكم بعده. انظر: "رموز السلطة: بيتر الأكبر"، وثائقيات الجزيرة الوثائقية، 22 ديسمبر/ كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 25 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://www.youtube.com/watch?v=JJNOjguYm5A&t=2s>

(2) صامويل هنتنغتون، مرجع سابق، ص 111.

(3) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص ص 26، 27.

الوزراء فيما بعد، ووضعه لمعالم التوجه الأوراسي لروسيا، بتوطيد علاقاتها بدول المنطقة ومنعها من الارتباط بالغرب، وتفعيل العلاقات مع الصين والهند، ووضع قارة آسيا في قلب "سياسة التوازن الخارجية الروسية" التي أسس لها، والتي كان التوجه نحو القارة الآسيوية من أولوياتها الكبرى<sup>(1)</sup>.

وكان هذا التوجه متأثرًا بأفكار الجيوبوليتيكي الروسي "بيوتر سافيتسكي" Pyotor Savitsky، الذي وصفه "ألكسندر دوغين" Alexander Dugin بأنه "الكاتب الروسي الأول وربما الوحيد الذي يمكن وصفه بالعالم الجيوبوليتيكي بكل ما تحمله الكلمة من معنى"، فقد كان "سافيتسكي" أول من دعا روسيا إلى الاتجاه شرقًا، لأن العلاقات بشعوب الشرق هي التي طالما حققت لروسيا "استقلالها الروحي عن العالم الرومانو-جرماني العدواني" حسب تعبيره، والواقع أن ملاحظات "سافيتسكي" لها أساسها التاريخي والثقافي، فروسيا نسبيًا ذات روح شرقية، تقربها من آسيا ومن العالم الإسلامي أكثر مما هي عليه الحال مع الغرب<sup>(2)</sup>.

وتستمر روسيا اليوم في وصف حربها في أوكرانيا على أنها حرب ضد الغرب، تقع أوكرانيا في واجهتها محاربًا بالوكالة، فيما تدعمها الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وهو ما يدل على تمييزها لنفسها عن عالم الغرب، الذي تعتبره عدوها الأول ومصدر التهديد الأكبر لأمنها ومصالحها ووجودها، في مقابل دفع علاقاتها بالشرق الذي تربطها به امتدادات جغرافية وثقافية ومصالحية متجذرة.

وبرزت هذه النزعة التمييزية لروسيا عن الغرب في خطابات كبار المسؤولين الروس وعلى رأسهم الرئيس "فلاديمير بوتين"، والذي ذكر مثلاً في خطابه أمام الجمعية الاتحادية، في 21 فبراير/شباط 2023، أن الغرب هو المسؤول عن

---

(1) Igor Denisov, **Russia-India-China Triangle – From Russian Perspective**, Discussion Paper for The 11<sup>th</sup> Berlin Conference on Asian Security (BCAS), Triangular formations in Asia Genesis, 194 strategies, value added and limitations, Berlin, September 7-8, 2017. p. 2.

(2) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص 29.

التصعيد بسبب استمرار تدفق الدعم العسكري إلى كييف، وأوضح أن الغرب بذلك يدعم النازيين الجدد في أوكرانيا، مؤكداً أن الغرب كان ولا يزال يسعى إلى تدمير روسيا<sup>(1)</sup>.

وتوجّه روسيا شرقاً وتأكيداً على توطيد علاقاتها مع قوى الشرق وعلى بلورة هوية تتناسب مع هذه السياسة، ازداد وأصبح تحصيل حاصل بسبب الحرب ضد أوكرانيا، التي خسرت فيها موسكو أغلب حليفاتها السابقات في حلف وارسو، وجمهورياتها الأوروبية السوفيتية السابقة لصالح الناتو والاتحاد الأوروبي. وقد أصبحت التوجهات الغربية لعزل روسيا أكثر وضوحاً، لذلك فسواء نجحت الحرب الروسية على أوكرانيا أو أخفقت، فإن عملية إدماج روسيا في المجال الأوروبي قد توقفت (وفشلت مرة أخرى)، وأوروبا تعود إلى الانقسام من جديد، وإن على أساس خطوط تختلف إلى حد كبير عن حدود الحرب الباردة<sup>(2)</sup>.

وليس هنالك ما هو أدل على دراماتيكية التحول الإستراتيجي في بدايات هذا القرن بانتقال القوة نحو آسيا وخصوصاً الصين والهند، وتخوف الغرب من فقدان سيطرته التي اعتادها منذ عهد الكشوفات الجغرافية وظهور القوتين، الإسبانية والبرتغالية، ثم البريطانية والفرنسية، وصولاً إلى الهيمنة الأميركية، من مقولة "توماس فريدمان" Thomas Friedman صاحب كتاب "العالم مسطح: تاريخ موجز للقرن الحادي والعشرين": "حين كنت صغيراً كان والداي يقولان لي: توماس أكمل عشاءك فهناك أطفال في الصين والهند لا يجدون طعاماً، والآن صرت أنا وزوجتي نقول لابنتينا: أنجزا واجباتكما المدرسية، لأن هنالك

---

(1) إسراء إسماعيل، "محددات رؤية روسيا لمستقبل الحرب مع أوكرانيا في عامها الثاني"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/نيسان 2023، ص 171.

(2) نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة: مغامرة روسيا في أوكرانيا تعيد تشكيل النظام العالمي برمته، تحليلات مركز الجزيرة للدراسات، 28 فبراير/شباط 2022، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/آب 2023)، في: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5305>



أطفالاً في الصين والهند يريدون الحصول على وظائفكما"<sup>(1)</sup>.

وفي الجهة المقابلة، برزت كذلك تحليلات وكتابات آسيوية أدلت بدلوها في موضوع الصعود الآسيوي الشرقي والتراجع الغربي، ولم تخل تلك الإسهامات من عمق وقدرة على تلمس مواطن التميز الحالية في الشرق، ومكامن الضعف والوهن في الغرب، وشكّلت أصواتاً أكاديمية بروح شرقية صدحت بتحليلات أصبحت مرجعية لقضية ستكون الأكثر تأثيراً على مستقبل القوة والريادة في عالمنا.

ففي عام 1996، صدر كتاب "النهضة الآسيوية" للكاتب والسياسي الماليزي "أنور إبراهيم"<sup>(2)</sup>، ويعد باكورة الكتابات الآسيوية المعاصرة حول صعود هذه القارة، وميزة هذا العمل، بحسب الدكتور "إبراهيم غانم"، أنه يقارن بين الأسس المعرفية التي قامت عليها النهضة الأوروبية الحديثة وبين أسس النهضة الآسيوية، ويخلص إلى أن الفارق الجوهرى بين النهضتين، هو أن نهضة آسيا تقوم على أسس معرفية وأخلاقية مستمدة من الدين والتراث العريق للشعوب الآسيوية، والسبب في ذلك أن الإنسان الآسيوي هو من صميم قلبه إنسان متدين على عكس إنسان الحضارة الغربية. ولهذا فإن إحياء الإيمان والتأكيد على التعددية

---

(1) عبد القادر دندن، "قراءة تحليلية في خريطة النزاعات الآسيوية.. قارة على صفيح ساخن"، في: عبد القادر دندن (محرر)، جيوبوليتيك النزاعات في قارة آسيا: الخصوصيات- الديناميات- التدايعات، (القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2021)، ص 82.

(2) مفكر وسياسي ماليزي، تميزت حياته السياسية والفكرية بمراحل انتكاسة وصعود متواترة، فقد كان إلى جانب "مهاتير محمد" مساهماً في النهضة الماليزية، وكان من المؤسسين للجامعة الإسلامية العالمية المشهورة في ماليزيا، ويعد كتابه "النهضة الآسيوية" أهم بواكيره الفكرية والسياسية، واعتبرته مجلة نيوزويك الأميركية الرجل الأول في شرق آسيا عام 1998، وهو العام ذاته الذي أفضى فيه من مناصبه السياسية نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمالية، ووجهت له تهمة أخلاقية وأخرى سياسية خطيرة أدخلته السجن سنوات عديدة، ولكنه تجاوز كل ذلك وأصبح رئيس وزراء لماليزيا عام 2022، وهو ما اعتبره الكثيرون انتصاراً أخلاقياً قبل أن يكون سياسياً لهذا الرجل والمفكر الذي تكالبت عليه محن متلاحقة. انظر: نبيل البكري، "أنور إبراهيم الذي لا يعرف الهزيمة"، العربي الجديد، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 2 أغسطس/ آب 2023، في: <https://2u.pw/QuERCRX>)

الدينية والثقافية هما من أهم مكونات النهضة الآسيوية المعاصرة. وأسس "أنور إبراهيم" في كتابه للاعتراف بآسيا مساهمًا رئيسيًا في رسم معالم هذا القرن، وتطوير العالم والحضارة الإنسانية، فجاء في كتابه: "إن ما نراه لآسيا في القرن المقبل هو أنها ستكون مشاركًا رئيسًا في تطوير الحضارة الإنسانية، وإن أهم ما يمكنها الإسهام به هو إرساء مبادئ التسامح مع الآخرين، والرحمة بالضعفاء والمحرومين، واحترام قدسية الأسرة لبنة مكيئة في بناء صرح الحياة الإنسانية الراقية"، وضمن هذا التصور، فإن آسيا -بحسب "أنور إبراهيم"- يمكنها أن تقدم للعالم إنتاجها الثقافي المتميز الذي يبرز خصوصيتها، لأن نهضة آسيا ذات أساس معرفي وفلسفي متكامل، يمكن أن يحد من التأثير السلبي "للعولمة" التي تمارسها القوى الغربية المهيمنة<sup>(1)</sup>.

رغم عمق وجوده قراءة "أنور إبراهيم" للتحويلات المرتقبة والتي تقع نهضة آسيا وإمكانية تقديمها للبديل المطلوب في صلبها أمام إفلاس الغرب الثقافي والقيمي ومن خلفه العولمة الجارفة التي يبشر بها، إلا أنها لم تحظ لا بالانتشار ولا بالاهتمام الذي نالته مؤلفات الكاتب والدبلوماسي السنغافوري "كيشور محبوباني" Kishore Mahboubani التي اشتهرت عالميًا، ووُضعت في ذات المصاف مع توجهات فكرية تخص موضوع انتقال القوة، سواء كانت ذات سياق واحد قائل بإمكانية ذلك الانتقال وبمحورية آسيا وقوى الشرق فيه بشكل سلمي، أو في سياق مخالف يقلل من قدرة المؤشرات الملاحظة على إحداث تغيير جذري في مسار النظام الدولي، ويجعل من ذلك الصعود مقدمة لتفاعلات صراعية وغير سلمية بين دعاة التغيير وأنصار الأمر الواقع، وعلى رأس مؤلفاته تلك يأتي كتابه الصادر عام 2008 "نصف العالم الآسيوي الجديد: التحول الجارف للقوة العالمية نحو الشرق"

(The New Asian Hemisphere: The irresistible shift of global power to the East).

---

(1) سالمة الموشي، "الكتاب الذي يدخل السجن ويغير النهضة الآسيوية"، يومية إيلاف الإلكترونية، 12 مايو/ أيار 2004، (تاريخ الدخول: 3 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://elaph.com/Web/Archive/1084374437911626100.htm>

تتواتر أطروحات "محبوباني" عن التراجع الغربي والصعود الآسيوي (خصوصاً الصيني) في كتبه كلها؛ فقد لاحظ أنه "على مدار القرون الثلاثة الماضية، كانت شعوب آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية مواد للتاريخ العالمي، وكانت القرارات التي شكَّلت التاريخ تُتخذ في بضع عواصم غربية.. أما الآن فإن بقية شعوب العالم لن تقبل أن يتم اتخاذ القرارات نيابة عنها في العواصم الغربية"، ومرد ذلك هو أن "العالم اليوم يقف على أحد أهم مفترقات الطرق في تاريخه"، بحكم أننا "نبتعد عن تلك اللحظة الوجيهة التي هيمن فيها الغرب على التاريخ العالمي"، فالعالم يعيش اليوم "صحوة الحضارات والمجتمعات التي كانت في حالة هجوع مدة مديدة"، وهو يلح على أن الإنسان الآسيوي -على وجه الخصوص- قد انتقل من طور المنفعل السلبي بالمبادرات الغربية، إلى طور الفاعل المشارك في صناعة تاريخ العالم المعاصر. وقد تجلّى هذا الأمر في الصين أكثر من غيرها خلال العقود الأربعة الماضية؛ حيث استعاد الصينيون الثقة في حضارتهم واحترامهم لذاتهم، وخلص إلى أن الغرب عليه قبول ما ليس منه بد وهو أن صدارته للعالم قد أصبحت من الماضي، وأن القوى الصاعدة الآسيوية هي التي ستحدد مصائر البشر في المستقبل، ويؤكد أنه "إذا ما حاول الغرب أن يستمر في سيطرته، فسيكون هناك رد فعل عنيف لا يمكن تجنبه، وهذا هو السبب في وقوف البشرية عند مفترق طرق حاسم للتاريخ"<sup>(1)</sup>.

وفي مجال مثير للجدل بقدر قضية مصير الغرب وحضارته في ظل التحولات الجارية، يعلو صوت من عمق الغرب ذاته للرئيس السابق لرابطة العلوم السياسية الأميركية "بيتر جي كاتزنشتاين"، يبيد في موقفاً يمكن وصفه بالصادم وحتى المتطرف بالنسبة للكثيرين وخاصة الأميركيين والغربيين عموماً تجاه هذه المسألة، ومفعم بالجرأة حين يعلن صراحة فقدان عبارة الحضارة الغربية لأي معنى أو قيمة أو تأييد، فيقول: "يبقى انحطاط الحضارة الغربية حكاية دأب الباحثون على سردها منذ نهاية القرن التاسع عشر، وكما سبق لي أن رأيت فإن صعود عبارة الحضارة الغربية في بداية القرن العشرين كان هو نفسه رمز المرحلة الأولى من انحطاط تلك الحضارة الفعلي، إلا أن فساد

(1) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص ص 19، 20.

التصور والعبارة شكَّل عند انتهاء القرن العشرين انحطاطاً قاطعاً وأشواطاً أبعد بكثير، وقصة انحطاط الحضارة الغربية بوصفها "تصوراً وعبارة" إن هي إلا جزء من قصة أطول لانحطاط الحضارة الغربية بوصفها "واقعاً"، وليس هناك على أي حال أحد تقريباً في الغرب كله لا يزال يؤيد أو يدافع عن شيء يحمل صراحة اسم "حضارة غربية"<sup>(1)</sup>.

## المبحث الثاني

### الدلائل على انتقال القوة من الغرب إلى الشرق

لم يكن الجدل المحتدم ذو الأبعاد الفلسفية والتاريخية والحضارية والجيوسراتيجية حول ملامح حدوث انقلاب متوقع في موازين القوى عالمياً من كتلة حضارية وإستراتيجية إلى أخرى، وليد تخمينات وتكهنات أو ترف فكري وفلسفي فحسب، بل كان مرتبطاً بوقائع وشواهد ودلالات من البيئة الدولية، تعززها أرقام وإحصاءات وملاحظات عينية لحالة كفتي القوة في كل من الشرق والغرب، ويمكن استيضاح أهم المؤشرات والمظاهر الدالة على الصعود الذي يسجله الشرق في مقابل تراجع الغرب، بشكل أكثر وضوحاً من خلال عناصر وعوامل ومجالات مختلفة تتراوح ما بين الإستراتيجية والاقتصادية والتكنولوجية والمجتمعية، تبدى بعض خصائصها ووضعياتها من خلال عرض معطيات الجوانب التالية:

أولاً- الجانب الإستراتيجي: من الأطلسية إلى الباسيفيكية والهندوباسيفيكية: هيمنت التفاعلات عبر الأطلسية على العلاقات الدولية طيلة حقبة المركزية الأوروبية، ثم صعود الهيمنة الأميركية والتأسيس لما عُرف بالمركزية الغربية، فقد كانت أهم القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة تتموضع على ضفاف الأطلسي (أوروبا)، وبعضها ذات واجهتين، أطلسية وباسيفيكية، ولكن توجهها الأطلسي أكبر وأوضح (الولايات المتحدة الأميركية وكندا)، فيما كانت اليابان خلال صعودها العسكري والاقتصادي قبيل وخلال الحرب العالمية الثانية القوة الباسيفيكية الخالصة الوحيدة، كما كانت أهم وأنشط طرق التجارة العالمية هي تلك التي تعبر مياه الأطلسي.

(1) بيتر جي كاتزنشتاين، مرجع سابق، ص 104.

ولكن يبدو، بحسب "آش روسيتر" Ash Rossiter و"بريندون كانون" Brendon J. Cannon في كتابهما "النزاع والتعاون في الهندوباسيفيك: حقائق جيوبوليتيكية جديدة"، أن القرن الحادي والعشرين يشهد عودة الشرق على حساب الغرب، وانتقال التفاعلات من أطلسية إلى باسيفيكية، ليوصف هذا القرن بالقرن الآسيوي، مع التحولات الكبرى لدى الصين اقتصادياً وعسكرياً، وصعود الهند منذ اتباعها للانفتاح الاقتصادي، وتطويرها لعقيدتها الأمنية والإستراتيجية، وإعادة توجيه وتشكيل اليابان لسياستها الخارجية والأمنية، والتراجع النسبي للولايات المتحدة الأميركية، وعدم يقينية وضعيتها الحالية في آسيا<sup>(1)</sup>.

وعكست سياسات الولايات المتحدة الأميركية وتوجهاتها الإستراتيجية هذا الطرح؛ حيث نقلت -بداية من عام 2011 في عهد الرئيس "باراك أوباما" Barak Obama- مركز اهتمامها الإستراتيجي نحو آسيا المحيط الهادي، من خلال تبني إستراتيجية "محور آسيا" (Pivot To Asia)، التي أعلنت عنها وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" Hillary Clinton في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، والتي تغير اسمها فيما بعد إلى "إعادة التوازن لآسيا" (Rebalancing To Asia)، والتي كانت تهدف إلى تحويل مركز الاهتمام الإستراتيجي الأميركي من قضايا الشرق الأوسط وأوروبا، نحو تطورات قارة آسيا بسبب تزايد أهميتها الإستراتيجية بشكل واضح<sup>(2)</sup>.

وأحدثت إدارة "دونالد ترامب" تحولاً جذرياً آخر، حين تبنت في وثائقها الإستراتيجية الرسمية عام 2017 مصطلح الهندوباسيفيك، حين تمت الإشارة إلى المفهوم صراحة، في ديسمبر/ كانون الأول 2017، في تقرير إستراتيجية الأمن القومي (NSS) الجديدة، التي أعلنت عن بداية عهد جديد من التنافس

---

(1) Efsane Deniz Baş, **Book review of Conflict and Cooperation in the Indo-Pacific: New Geopolitical Realities**, Perceptions, Volume XXVII Number 1, (Spring-Summer 2022). p. 155.

(2) Nilanthi Samaranyake, **The Indian Ocean's Key Role in the Indo-Pacific Rules-based International Order**, the Journal of Indo-Pacific Affairs, (Alabama, Air University Press, December 2020). p. 7.

الإستراتيجي، مع إعادة توجيه الولايات المتحدة لإستراتيجيتها نحو "منطقة الهندوباسيفيك"، بالموازاة مع التمدد الصيني هناك اقتصادياً وعسكرياً<sup>(1)</sup>.

والهندوباسيفيك هو منظور إستراتيجي يجمع المحيطين، الهادي والهندي، معاً في رابطة طبيعية وجيوبوليتيكية وجيواقتصادية واحدة، في إطار مفهوم منطقة الهندي-الهادي، والذي جاء استجابة لزيادة التداخل في التفاعلات بين القوى المنتشرة عبر المحيطين، وتلاقي مصالحها القومية معاً، وقادت هذا التوجه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند وأستراليا واليابان، ويعد بروز هذا المفهوم مؤشراً آخر على محورية التفاعلات الآسيوية في المحيطين، الهندي والهادي، وتأثيرها الكبير على واقع ومستقبل العلاقات الدولية، في مقابل تراجع أهمية العلاقات عبر الأطلسية التي هيمنت سابقاً، لنشهد انتقالاً جديداً لمركز العلاقات الدولية من أطلسي إلى باسيفيكي ثم هندوباسيفيكي في الوقت الراهن، حيث تقع القوى الآسيوية مثل الصين واليابان والهند ودول الآسيان وحتى روسيا في قلب هذه المعادلة<sup>(2)</sup>.

كما أن العلاقات عبر الأطلسية قد تضررت كثيراً بفعل عدة أحداث وتحولات خاصة منذ انتخاب "دونالد ترامب" لشغل المكتب الرئاسي في البيت الأبيض ورفع شعار "أميركا أولاً"، وكانت فاتحة ذلك التدهور عدم تجسد ما يعرف بالاتفاق عبر الأطلسي للتجارة والاستثمار (TTIP) بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والذي دق انتخاب "ترامب" المسمار الأخير في نعشه.

حدث هذا رغم أنه كان ينتظر من الاتفاق إنشاء منطقة تجارة حرة تضم نحو 800 مليون نسمة، وتشكل 40٪ من الناتج الاقتصادي العالمي، و50٪ من التبادلات التجارية العالمية، أي ما يفوق 30 تريليون دولار سنوياً وفقاً للتقديرات، ولكنه أصبح رمزاً للشقاق الأميركي-الأوروبي عبر الأطلسي، بمواجهة الاتفاقية

---

(1) Kevin Rudd, "Strategic Trends across The Indo-Pacific region", The Interpreter features The , New York, 2019. , 2023.

(2) انظر: عبد القادر دندن، صراع القوى الكبرى في الهندوباسيفيك: إعادة تخيل الخريطة الإستراتيجية لآسيا، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، مايو/أيار 2023).

معارضة شعبية قوية خاصة داخل أوروبا، كما أصبح الحديث المعارض للاتفاقية يحتل مساحة كبيرة بين مرشحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي في المراحل التمهيدية لانتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2016<sup>(1)</sup>.

وإعلاءً لشعار "أميركا أولاً"، في ، يونيو/ حزيران عام 2018، بعد أن أوعز الرئيس الأمريكي " لمساعدته بعدم التوقيع على البيان، بسبب الانقسام بشأن قضايا جوهرية في ملفي الإجراءات والمناخ، وكشفت الاجتماعات عن شرح أعمق أحدثته سياسات "ترامب" التي اعتُبرت تنكراً الذي أرسته مع شركائها الأوروبيين عبر الأطلسي بعد<sup>(2)</sup>.

ربما يكون انتخاب "جو بايدن" Joe Biden قد أعاد قليلاً من الدفء للعلاقات بين ضفتي الأطلسي، ولكن سرعان ما جاء الانسحاب الأمريكي غير المخطط من أفغانستان الذي تسبب في تهديد الأمن الأوروبي ليوتر العلاقات مجدداً، فقد انتقد رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، "بوريس جونسون" الانسحاب الأمريكي، ووصفه بأنه "خطأ قد ندفع عواقبه جميعاً"؛ إذ تخشى الدول الأوروبية من تنامي ظاهرتي الإرهاب واللجوء من أفغانستان وانعكاساتهما على أمنها، فالتقديرات تشير إلى أن تدفق اللاجئين الأفغان إلى دول الجوار ستبعه محاولات للوصول إلى تركيا ومنها إلى أوروبا، والتخوف من اختراق عناصر أفغانية خطيرة ومتهمة بالإرهاب لصفوف اللاجئين وتنفيذ عمليات على التراب الأوروبي، وبات من الواضح أيضاً أن الدول الأوروبية غير قادرة على تنفيذ أي عملية عسكرية، حتى لو تمثلت في مجرد عمليات إجلاء من دون الاعتماد على المظلة الأمريكية، وهو ما أعاد مرة أخرى طرح مسألة المظلة الأمريكية وضرورة تحقيق الاستقلالية الإستراتيجية لأوروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(3)</sup>.

---

(1) أحمد دياب، "الشراكة عبر الأطلسي: رهانات التبادل الحر بين واشنطن وأوروبا"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 25 مايو/ أيار 2016، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/ آب 2023)، <https://2u.pw/Vn12AMc>؛ في

(2) أماني السنوار، "كابوس ترامب المدمر للشراكة الأمريكية الأوروبية"، الجزيرة نت، 12 يونيو/ حزيران 2018، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://2u.pw/2RTqSvI>

(3) "أميركا أولاً: تداعيات انسحاب واشنطن من أفغانستان على نفوذها الدولي"، مركز المستقبل

لم يكد يمر سوى أقل من شهر على الانسحاب الأميركي الكارثي من أفغانستان، ولم يكد حلفاؤها يستفيقون من كابوس ذلك الانسحاب حتى عاجلتهم واشنطن بقرار آخر صادم وهو توقيع اتفاق "أوكوس" الثلاثي (AUKUS Trilateral Pact) يوم 15 سبتمبر/أيلول 2021، وهو اتفاق يشمل تزويد الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا لأستراليا بتكنولوجيا لبناء 8 غواصات نووية في آفاق عام 2040، لتدعيم قدراتها العسكرية في مواجهة الصين في منطقة الهندوباسيفيك.<sup>(1)</sup>

وتسبب الطابع السري للاتفاق، بعيداً عن أي علم أو تنسيق مع الحلفاء في الاتحاد الأوروبي، بتزعزع عنصر الثقة مرة أخرى بين الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الأوروبيين، وعبر عن ذلك المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، "بيتر ستانو" Peter Stano، الذي قال: إن "الولايات المتحدة لم تبلغ الاتحاد الأوروبي بالاتفاق مسبقاً، وإنه ينبغي إجراء تقييم للتداعيات". ومن جانبه، قال المفوض الأعلى للسياسات الأوروبية، "جوزيب بوريل" Borrell Josep: "إن الوضع أصبح ملحقاً أكثر من أي وقت مضى لقرار مستقل للاتحاد الأوروبي ليحافظ على سيادته، ويجعله قادراً على اتخاذ قرارات لها علاقة مباشرة بمصالحه، وإن هنالك حاجة لإبرام شراكة مع منطقة جنوب المحيط الهادي، بالاعتماد على برنامج يشمل التعاون الدفاعي والتنوع البيئي والتبادل الأمني"، وحاولت الولايات المتحدة الأميركية تدارك الموقف عبر وزير خارجيتها، "أنتوني بلينكن" Anthony Blinken، حين صرح بأن "الولايات المتحدة ترحب بلعب الدول الأوروبية لدور مهم في منطقة المحيطين الهندي والهادي"<sup>(2)</sup>.

للأبحاث والدراسات المتقدمة، 25 أغسطس/آب 2021، (تاريخ الدخول: 4 أغسطس/آب 2023)، في:

<https://2u.pw/flrDjtO>

(1) عبد القادر دندن، "إستراتيجية الصين في الصراع حول الهندوباسيفيك"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، عدد 231، يناير/كانون الثاني 2023، ص 68.

(2) "اتفاق "أوكوس" مع أستراليا.. الصين تعتبره تهديداً للاستقرار وبلينكن يرحب بدور أوروبي"، موقع الجزيرة نت، 16 سبتمبر/أيلول 2021، (تاريخ الدخول: 25 سبتمبر/أيلول 2022)، في: <https://bit.ly/2Ybwgs7>



رأت الدول الأوروبية في الاتفاق الثلاثي، إشارة أخرى إلى تحول أولويات واشنطن من أوروبا إلى منطقة الهندوباسيفيك، وتركيز تحالفاتها مع أستراليا هناك، وتأكيد علاقاتها العميقة مع بريطانيا، التي انسحبت في وقت سابق من الاتحاد الأوروبي، وكانت تدعم دومًا المصالح الأميركية عندما كانت عضوًا في الاتحاد، وتدخل مواجهات عديدة مع المحور الأوروبي الممثل في ألمانيا وفرنسا، هذه الأخيرة التي اعتبرت الاتفاق طعنة في الظهر من طرف الحلفاء، لاسيما أنها كانت تربطها اتفاقية لتزويد أستراليا بغواصات تقليدية ذهبت أدراج الرياح، وتسببت لها في خسائر مادية كبيرة، وكان أفضل وصف للإستراتيجية الفرنسية هناك بعد الاتفاق بأنها غرقت في مياه الهندوباسيفيك.

صحيح أن الحرب الروسية-الأوكرانية أسهمت بشكل نسبي في رآب الصدع بين ضفتي الأطلسي، وفسحت المجال لتنسيق أمني وإستراتيجي أكبر بين الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الأوروبيين ضمن الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) على حدٍ سواء لمواجهة الخطر الروسي، ولكن في تقديرنا لا يزال المحور الأورو-أطلسي يعاني من تشرذم ونقص في التنسيق وعدم تكافؤ في علاقات الجانبين على كل ضفة من ضفاف المحيط الواسع الفاصل بينهما، فأوروبا هي المتضرر من الحرب بشكل أكبر من الولايات المتحدة الأميركية، لأن الحرب تدور رحاها على أراضيها، وهي المهددة بشكل مباشر من التوسع الروسي، وانكشافها الطاقوي أمام مصادر الطاقة الروسية التي كانت تعد الممول الأول لها وخاصة لألمانيا أقوى اقتصادات المنطقة، وتحملها لتكاليف باهظة للحرب سواء في تسليح أوكرانيا أو تبعات عقوباتها على روسيا، بمقابل سلامة الأراضي الأميركية من تبعات الحرب لأنها تجري بعيدًا عن جغرافيتها، كما كانت عليه الحال خلال الحربين العالميتين، الأولى والثانية، وأريحية واشنطن في مجال الطاقة لأن اعتمادها على الغاز الروسي قليل وهو ما يجعل من عقوباتها المفروضة على روسيا غير ذات ضرر على أمنها الطاقوي. والأهم أن أوروبا هي من تدفع ثمن اتباع السياسات الأميركية التي دفعت

باتجاه توسيع حلف الناتو نحو الحدود الروسية، ورفضت تقديم ضمانات أمنية لروسيا لتجنب الحرب؛ مما جعل الكثير من الملاحظين يعتبرون واشنطن المسؤول الأول عن الحرب بإلقائها لأوكرانيا ومن ورائها أوروبا في براثن الدب الروسي، بدلاً من مراعاة مخاوف موسكو الأمنية والإستراتيجية، ووضع أوكرانيا على الحياد منطقةً عازلة في أوروبا، مثلما يؤكد ذلك المنظر الواقعي الأميركي، "جون ميرشايمر"، في العديد من مواقفه ومحاضراته حول الحرب الروسية-الأوكرانية، وكل هذه العوامل والمتغيرات تؤكد مراراً على عدم توازن العلاقات بين الجانبين، وعلى خاصية التبعية التي يزرع تحتها القرار الأوروبي لنظيره الأميركي، وعجز المنظومة الأوروبية عن حماية نفسها وحفظ الاستقرار في القارة العجوز بدون المظلة والتدخل الأميركيين.

ثانياً- الجانب الاقتصادي: تحول مركز القوة الاقتصادية: تعودت القوى الغربية وخاصة منذ الثورة الصناعية، وما جلبته لأوروبا ثم الولايات المتحدة الأمريكية من تطور وتقدم صناعيين وتكنولوجيين، على أن تكون مركز العالم الاقتصادي والإبداعي، فيما تخصص بقية العالم في تصدير موارده الطبيعية المعدنية والطاقوية الخام إلى الغرب، لإشباع نهم دوله لتلك المصادر، ولكن الوضع بدأ يختلف منذ عقود قليلة بصعود مجموعة من الاقتصادات الناشئة عبر العالم، ولاسيما الاقتصادات الآسيوية التي تقودها الصين والهند.

اليوم يعترف الغربيون أنفسهم بأن روح الإبداع والابتكار تناقصت لديهم، وبتراجع نصيبهم الاقتصادي، فنصيب أوروبا من السوق العالمية الذي كان يعادل ثلاثة أمثال نصيب الصين والهند معاً قبل الحرب العالمية الأولى، سينكمش إلى 15٪ فقط من القوة الاقتصادية لهذين البلدين مع مطلع عام 2030، وفي الوقت الذي كان ينكمش فيه المحور الإنتاجي الغربي، بانخفاض نصيب الولايات المتحدة في الصادرات العالمية منذ 1960 بمقدار النصف قامت الأمم الآسيوية بنهضة عملاقة، وهدفها هو فرض السيطرة والهيمنة، وأن يكونوا قادة وليسوا تابعين، لينتقل محور التركيز الاقتصادي بعيداً عن الغرب. وقد شهدت وتيرة نمو القوى الآسيوية قفزة سريعة، وانعكس ذلك على تحسن مستويات معيشة مواطنيها، ويكفي أن نعلم أن الصين استطاعت في 12 عاماً فقط، أن تضاعف نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي، بينما استغرقت بريطانيا 60 سنة

لتحقيق ذلك، و40 سنة للولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup>.

وبعد أن شكّلت آسيا حوالي 25٪ من الناتج العالمي في بداية هذا القرن، أي أقل من حصة أميركا الشمالية وأوروبا مجتمعين، من المتوقع أن يتغير هذا الوضع بحلول عام 2050، لترتفع مساهمتها لأكثر من نصف الناتج العالمي، وسيصاحب ذلك بحسب توقعات "بلومبيرغ إيكونوميكس" Bloomberg Economics، تغير أيضاً في مركز الثقل الاقتصادي للدول بشكل سريع نسبياً قد يحدث حتى قبل عام 2050، بتبوؤ الهند للمركز الاقتصادي الثالث عالمياً بحلول عام 2035، وهو نفس العام الذي يتوقع أيضاً أن تتجاوز فيه الصين الولايات المتحدة الأمريكية بحسب ذات المصدر.. وفي المجمل، من المرجح أن تتجاوز الاقتصادات الناشئة نظيراتها المتقدمة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لتبلغ نسبة 60٪.. ووفقاً لدراسة "برايس ووتر هاوس كوبرز" (Price Water House Cooper) لعام 2017، ستصبح الصين أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2050، بسيطرتها على 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لتليها الهند في المركز الثاني بارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي، والولايات المتحدة الأمريكية ثالثة، فيما ترتقي إندونيسيا للمركز الرابع متفوقة على اليابان، وذلك على أساس الناتج المحلي الإجمالي وفق معيار تعادل القدرة الشرائية (PPP). ومن المتوقع كذلك أن تكون فيتنام والهند وبنغلاديش ثلاثة من بين أسرع اقتصادات العالم نموًا<sup>(2)</sup>.

يقابل ذلك تراجع في نصيب الغرب في الاقتصاد العالمي والتجارة الخارجية، فقد انخفض نصيب الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة العالمية من 15٪ عام 1970 إلى 9٪ عام 2019<sup>(3)</sup>، لتحتل المركز الثاني عالمياً، تاركة الريادة ومنذ سنوات للصين، التي تعد أكبر دولة تجارية في العالم بقيمة 4.6

(1) جابور شتاينجارت، مرجع سابق، ص ص 16 - 23.

(2) مدحت نافع، "مؤسسات بديلة: ملامح النظام الاقتصادي العالمي في عصر صراعات القوى الكبرى"، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد 34، نوفمبر/ تشرين الثاني-ديسمبر/ كانون الأول 2022، ص ص 9، 10.

(3) U.S. Trade Trends, Washington international trade association (WITA), 2022. .

تريليون دولار عام 2020، في الوقت الذي قُدِّرت فيه قيمة التجارة الأميركية بـ3.9 تريليون دولار، وجاءت الصين (الأولى) واليابان (الرابعة) وكوريا الجنوبية (السادسة) وهونغ كونغ (الثامنة) ضمن أكبر عشر قوى تجارية في العالم عام 2020<sup>(1)</sup>.

وتسود التخوفات من مستقبل اقتصاد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، لأن دراسة "برايس ووتر هاوس كوبر" تتوقع انخفاض نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى أقل من 10٪ عام 2050، أي أصغر من نظيره الهندي<sup>(2)</sup>. الملاحظ وفقاً للتوقعات المسجلة أن الاقتصادات الآسيوية ستكون المهيمنة على العالم في المستقبل القريب، فبالنظر لما أوردناه ستكون أربعة من بين أكبر خمسة اقتصادات عالمياً بحلول عام 2050، آسيوية (الصين والهند في المركزين الأول والثاني تالياً، وإندونيسيا رابعة، واليابان خامسة)، مع تقهقر الولايات المتحدة إلى المركز الثالث، وفي نفس الوقت صعود فيتنام وبنغلاديش إلى مصاف الاقتصادات الأسرع نموًا، وتصنيف روسيا ضمن الاقتصادات الناشئة التي من المتوقع أن تسهم في زيادة النصيب الإجمالي للأسواق الناشئة في الناتج العالمي إلى ما يقارب 50٪ بحلول عام 2050، إلى جانب قوى أخرى مثل المكسيك وتركيا، فيما تراجع الاقتصادات الأوروبية التقليدية مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا خلف نظيراتها الآسيوية بفوارق مرشحة للارتفاع.

باستقراء التاريخ، فما يحدث ما هو إلا عودة إلى الأصل والمتمثل في التفوق الاقتصادي الآسيوي تاريخياً، ففي القرن الأول بعد الميلاد أسهمت آسيا بنسبة 67.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما لم تسهم أوروبا الغربية سوى بـ 10.8٪ فقط، وفي عام 1000 بعد الميلاد تراجعت حصة أوروبا الغربية إلى 8.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما ارتفعت حصة قارة آسيا إلى 70.3٪<sup>(3)</sup>.

Accessed April 17, 2023.

(1) **Top 10 leading global trade countries as per world import-export data**, SEAIR Exim Solution, Feb 28, 2023. , 2023.

(2) مدحت نافع، مرجع سابق، ص 10.

(3) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص 91.

وكانت الصين والهند قاطرتي الاقتصاد العالمي منذ القدم، فبحسب دراسة صدرت عام 2008 لـ"مايكل سيمباليست" ، والمؤرخ الاقتصادي البريطاني "أنغوس ماديسون" Angus Maddison ، هما أقوى اقتصادين في العالم خلال 18 قرناً من بين العشرين قرناً التي عاشتها البشرية بالتقويم الميلادي (1 ميلادية إلى 1800 ميلادية)، وكان ذلك مرتبطاً بعدد سكانهما المرتفع، وإنتاجهما الزراعي الكبير بالدرجة الأولى<sup>(1)</sup>. وفي العام الأول الميلادي كانت الهند والصين موطناً لثلث وربع سكان العالم على التوالي، وثلث وربع الاقتصاد العالمي تواليًا أيضاً (أي كانت الهند حينها أكبر اقتصاد في العالم)<sup>(2)</sup>، وفي عام 1000 ميلادي، وبحسب تقديرات "ماديسون"، أسهمت الصين والهند مجتمعتين بـ50.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفي عام 1600م ارتفعت هذه النسبة إلى 51.4٪، بنسبة 29.٪ للصين، ونسبة 22.4٪ للهند (أي كانت الصين الاقتصاد الأكبر عالمياً حينها)<sup>(3)</sup>.

وكان البلدان أكثر تقدماً تقنياً من الدول الأوروبية حينها، ولم يتغير الأمر إلا بقيام الثورة الصناعية الأوروبية التي أحدثت ما يعرف بالانقسام الكبير الأول (The First Great Divergence) بين الشرق والغرب لصالح هذا الأخير، فابتداءً من عام 1820 سجل نصيب أوروبا الغربية من إجمالي الناتج المحلي العالمي أول ارتفاع محسوس له ببلوغه نسبة 23.6٪، بينما انكمش نصيب قارة آسيا إلى 59.2٪، كما بدأت تبرز الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ونيوزيلندا في ذلك الوقت كدول ذات مستويات مرتفعة من الإنتاج، والفضل في ذلك يعود إلى الثورة الصناعية وثمارها بالدرجة الأولى، ولكن يتضح من كل ذلك أن آسيا في الجزء الأكبر من التاريخ، وبنصيبها الأكبر من سكان العالم، كانت تسهم

---

(1) Evert-Jan Ouweneel, **18 of the last 20 centuries China and India were the biggest economies**, *Urbanlogic*, 1 February 2019. . Accessed April 12, 2023.

(2) , **The Economic History of the Last 2,000 Years in 1 Little Graph**, *The Atlantic*, June 19, 2012. <https://www.theatlantic.com/business/archive/2012/06/the-economic-history-of-the-last-2-000-years-in-1-little-graph/258676>. Accessed April 12, 2023.

(3) **World history by per capital GDP**, 25 Aug 2010. , 2023.

بالحصة الأكبر في الاقتصاد العالمي<sup>(1)</sup>. وفي ظل الانقسام الجديد المسجل بين الغرب والشرق، ولكن لصالح هذا الأخير هذه المرة، الصين والهند اللتان كانتا تقودان عبر التاريخ قافلة النمو العالمي، تستعيدان مكانتهما تدريجيًا حاليًا<sup>(2)</sup>، ودليل ذلك ترتيبهما المتقدم على مستوى اقتصادات العالم (انظر الجدول أدناه).

### جدول رقم (3) أقوى خمس اقتصادات عالمية لعام 2023 (بحسب الناتج المحلي الإجمالي)

الرقم	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي
01	الولايات المتحدة الأمريكية	26.854 تريليون دولار
02	الصين	19.374 تريليون دولار
03	اليابان	4.410 تريليونات دولار
04	ألمانيا	4.309 تريليونات دولار
05	الهند	3.750 تريليونات دولار

**Source:** Top 5 economies in the world by GDP: where India stands in 2023?, Times Now, July 7, 2023. <https://www.timesnownews.com/business-economy/economy/top-5-economies-in-the-world-by-gdp-where-india-stands-in-2023-article-101569361>

ثالثًا- الجانب التكنولوجي: تغير اتجاه بوصلة الإبداع التقني: كانت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، تسخر من دول مثل الصين وروسيا وغيرهما خاصة في أعقاب الحرب الباردة، على أساس أنها دول غير قادرة على الإبداع التكنولوجي، وتكتفي بتقليد المنتجات الغربية المتقدمة، ولكن السنوات القليلة الماضية أثبتت سوء تقدير الغرب لقدرات تلك الدول، التي استطاعت وفي ظرف وجيز كسر هيمنة الغرب على الابتكارات التكنولوجية، وهو ما يثبت أن الولايات المتحدة الأمريكية وإن ظلت قوة عالمية رئيسية، إلا أنها ليست القوة المهيمنة الوحيدة في العالم (على الأقل تكنولوجيًا)<sup>(3)</sup>.

(1) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص 91.

(2) Evert-Jan Ouweneel. Op. Cit.

(3) أندرو ألبير شوقي، "تراجم الغرب: دلالات التفوق التكنولوجي الروسي والصيني"، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد 34، نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر/ كانون الأول 2022، ص 44.

على عكس الاعتقاد الذي ساد خلال القرنين الماضيين من أن العقل الغربي هو الوحيد الذي ينفرد بقدرته على التفوق في العلوم والتكنولوجيا، كان من المذهل سرعة التقدم التي أظهرها الآسيويون في مجال البحوث المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا، وهو ما مثّل تحوّلًا ضخمًا في الخبرة العالمية في هذا المجال، ومن أسرار ذلك التفوق زيادة الإنفاق الحكومي والاستثمارات في المجالات التكنولوجية منذ منتصف تسعينات القرن العشرين في دول مثل الصين وكوريا الجنوبية، وساعد ذلك على دعم الباحثين المحليين من جهة، وتشجيع المغتربين منهم على العودة من الغرب واستثمار قدراتهم في أوطانهم. واستشعر "تشارلز ليدبيرتر" هذا التحول حين أكد في مؤتمر حول الاتجاهات العالمية للعلوم والتكنولوجيا، في يناير/ كانون الثاني 2007، أنه لا يمكن أخذ تفوق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الابتكارات العلمية على أساس مسلّم به، لأن مركز الابتكار في العالم قد بدأ يتحول من الغرب نحو الشرق. وفي ذات السياق، صرّحت حينها المستشارة العلمية للسفارة السويدية في الصين: "تزداد مصادر المعرفة بسرعة أكبر في آسيا، عما هي عليه في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية"<sup>(1)</sup>.

لذلك، فعالم التكنولوجيا اليوم تحتل فيه القوى الآسيوية مكانة عالمية مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والهند والصين، والكثير من الصناعات المتقدمة في الغرب لا يمكنها أن تستمر حاليًا بدون الإبداعات التكنولوجية للآسيويين، وبالأخص في مجال الرقاقات الإلكترونية وأشباه الموصلات، التي تقوم عليها الصناعات المعاصرة للهواتف النقالة وأجهزة الكمبيوتر، وصولًا إلى الطائرات والصواريخ ومختلف الأسلحة المتطورة، مع تقدم الشركات التكنولوجية الآسيوية على نظيراتها الأمريكية والأوروبية بأشواط.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وقت قريب أول دولة في العالم تصمم وتصنع أسرع الرقائق الإلكترونية، ولكنها ارتكبت خطأً جسيمًا بترك المكونات الرئيسية لعملية الرقائق تفلت من قبضتها؛ مما تسبب في نقص كبير

---

(1) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص 99، 100.

في الرقائق المطلوبة عبر العالم، وصراع مع دول أخرى حول تصنيعها وخاصة الصين<sup>(1)</sup>.

صَبَّ التراجع الأمريكي في صالح الشركات الآسيوية التي أصبحت رائدة في هذا المجال وعلى رأسها شركة أشباه الموصلات التايوانية TSMC التي تأسست سنة 1987، وتخصصت في تصنيع الرقائق الإلكترونية لمختلف الشركات العالمية بكفاءة وجودة، لتصبح المصنِّع العالمي الأول للرقائق، وتمكنت من السيطرة عام 2000 على 36٪ من السوق العالمية، وارتفعت النسبة إلى 51٪ سنة 2008، لتبلغ حصتها حاليا 56٪<sup>(2)</sup>. وبحسب تقرير World Population Review، فإن أربعًا من بين أكبر خمس دول منتجة لأشباه الموصلات في العالم تقع في آسيا، تتقدمها تايوان (الأولى)، ثم كوريا الجنوبية (الثانية)، فاليابان (الثالثة)، والصين (الخامسة)، تاركة المركز الرابع للولايات المتحدة الأمريكية<sup>(3)</sup>، رغم أن هذه الأخيرة كانت مخترعة أشباه الموصلات والرائدة في صناعتها، ولكن حصتها السوقية في إنتاجها انخفضت من 37٪ عام 1990 إلى 12٪ عام 2020، وفسحت المجال لتركز ثلاثة أرباع هذه الصناعة في قارة آسيا<sup>(4)</sup>. ولا تقود الشركات الآسيوية مسار التطورات التقنية الرقمية على مستوى

---

(1) رغيذ أيوب، "الرقائق الإلكترونية نطف المستقبل.. ما مكوناتها؟ وكيف تعمل؟"، الجزيرة نت، 2 مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 16 أبريل/ نيسان 2023)، في: <https://www.aljazeera.net/tech/2023/3/2>

(2) كيف امتلكت تايوان الفقيرة أهم وأقوى شركة في العالم؟، المخبر الاقتصادي، 17 أبريل/ نيسان 2021، (تاريخ الدخول: 15 أبريل/ نيسان 2023)، في: <https://www.youtube.com/watch?v=TIJSUhxQTYA&t=600s>

(3) **Semiconductor Manufacturing by country 2023**, World Population Review, 2023. Accessed April 17, 2023. <https://worldpopulationreview.com/country-rankings/semiconductor-manufacturing-by-country>

(4) World's top semiconductor producers, ShipHub Report, 2023. Accessed April 16, 2023. <https://www.shiphub.co/worlds-top-semiconductors-producers/>



العالم فحسب، وإنما تسعى كذلك لاستغلال ذلك تجاريًا، ففي الفترة ما بين 2010-2020 شكّلت قارة آسيا 52٪ من النمو العالمي في إيرادات شركات التكنولوجيا، و43٪ من النمو العالمي في تمويل الشركات التكنولوجية الناشئة، و87٪ من النمو العالمي في إيداع براءات الاختراع.<sup>(1)</sup>

وتعيش الصين طفرة تكنولوجية تعزز طموحاتها الجيوبوليتيكية، فقد وصف المدعي العام الأميركي "وليام بار" (William P. Barr) عام 2020، التحدي القائم بين الولايات المتحدة والصين وهيمنة الأخيرة على تقنية الجيل الخامس، بأنه واحد من بين أكبر التحديات التي تهدد الأمن القومي والاقتصاد الأميركي، ونشرت مجموعة الأبحاث الاقتصادية الأميركية "ديل أورو" (Dell' Oro)، دراسة توقعت فيها أن إجمالي ما ستنفقه الصين من استثمارات في خدمات الجيل الخامس، سيزيد أكثر من ضعفي مقدار الاستثمارات التي تنفقها دول أميركا الشمالية معًا؛ حيث تحرص الصين على استمرار تفوقها في هذا الميدان، وتخطط لأن يصل حجم إنفاقها فيه إلى نحو 218 مليار دولار عام 2025، ويتوقع أن تشتد المنافسة بين الجانبين، الصيني والأميركي، في مجال تكنولوجيا الجيل السادس للاتصالات، كما تبنت بكين إستراتيجية لتطوير الذكاء الصناعي، بهدف تعزيز ريادة البلاد في هذا المجال بحلول عام 2030.<sup>(2)</sup>

في جلسة استماع أمام الكونغرس الأميركي أعلن "إريك شميدت" الرئيس التنفيذي لشركة "غوغل" (Google)، أن الصين لديها خطط بمليارات الدولارات لتتفوق على الولايات المتحدة في مجالات التكنولوجيات المتقدمة. وأضاف أنه بالرغم من أن مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي يضع الولايات المتحدة في المرتبة الأولى في تطوير الذكاء الاصطناعي، إلا أنه من المتوقع أن تطيح بها الصين في هذا الميدان في غضون عشر إلى خمس عشرة سنة القادمة، كما يتوقع أن يتفوق الباحثون الصينيون على نظرائهم الأميركيين في نسبة الأوراق العلمية الأكثر استشهادًا في بحوث الذكاء الاصطناعي، وبحلول عام 2030 يتوقع أن

(1) مدحت نافع، مرجع سابق، ص 10.

(2) أندرو ألبير شوقي، مرجع سابق، ص 45.

تنفق الصين على مجالات البحث والتطوير والابتكار أكثر مما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup>.

وغذت التطورات التكنولوجية المتسارعة في الصين حرباً تكنولوجية شرسة مع نظيرتها الأمريكية، عندما أطاحت شركة هواوي Huawei الصينية بشركة آبل Apple الأمريكية وغيرها من الشركات الغربية الأخرى خاصة في مجال تقنيات الجيل الخامس، واتهام بيجين بالتجسس على الدول الغربية من خلال تلك التقنية، وتولد عن ذلك حرب تكنولوجية تخللتها عقوبات وحرب تجارية غير مسبوقه بين الجانبين.

وانتقلت عدوى هذه الحرب إلى قطاع صناعة الرقائق الإلكترونية، الذي تراجعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بمقابل تقدم الصين، هذه الأخيرة التي أنفقت مليارات الدولارات في سبيل تطوير هذه الصناعة، ووضعت خططاً محلية للتقدم أكثر في هذا المجال، منها مبادرة "صنع في الصين 2025" لتسريع تطوير صناعة أشباه الموصلات، و"مبادرة الاكتفاء الذاتي في التصنيع عالي التقنية بحلول عام 2025"، و"القيادة العالمية في الذكاء الاصطناعي 2030"، و"برنامج هيمنة معايير الصناعة العالمية" بحلول عام 2035، وانخفاض قدرات واشنطن في هذا المجال وتقدم قوى أخرى فيه مثل منافستها العنيدة الصين يهدد تفوقها العسكري ومكانتها العالمية، لذلك وضعت قيوداً كبيرة على تصدير بعض آلات تصنيع الرقائق ومنتجات أخرى إلى الصين، وهو ما وصفته بيجين بـ "الإرهاب التكنولوجي"، وأعدت حزمة دعم بقيمة 143 مليار دولار لصناعة أشباه الموصلات لديها، وتطوير سلاسل إمداد للرقائق محلية بالكامل<sup>(2)</sup>.

في الوقت الذي كانت تدور فيه رحى هذه الحرب التكنولوجية الأمريكية-الصينية، كانت الهند تواصل صعودها التكنولوجي؛ إذ أصبحت تكنولوجيا

---

(1) محمد كمال، "الصين ومآلات النظام الدولي"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 85، العدد 233، يوليو/تموز 2023، ص 144.

(2) هدير أبو زيد، "حرب الرقائق الإلكترونية بين الولايات المتحدة والصين.. الملامح والأبعاد"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/نيسان 2023، ص 279.

المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث والقطاع الأسرع نموًا فيه؛ وهو ما مكنها من استقطاب صناعة تقنية المعلومات بشكل متزايد، وتحولت مدينة بنغالور إلى معقل عالمي لهذه الصناعة.. وفي محاولة لمحاكاة تجربة وادي السليكون، تم إنشاء شركات ومدن تكنولوجية متكاملة بخبرات محلية هندية في أماكن أخرى مثل كالكوستا وبومباي وحيذر أباد. وتحولت الهند إلى أكبر مصدر عالمي للعقول المبدعة والمهندسين في مجال البرمجيات لصالح شركات عملاقة مثل "مايكروسوفت" و"آي بي إم" و"ناسا" وغيرها، ونافتت تلك العقول أخصائيي البرمجيات عبر العالم وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما دفع ممثل ولاية نيوجيرسي في مجلس الشيوخ منذ سنوات، لتقديم مقترح تشريعي يمنع غير الأميركيين من العمل في مشاريع تكنولوجيا المعلومات<sup>(1)</sup>.

وتطورت صادرات الهند من البرمجيات وخدماتها بشكل كبير، فبعد أن كانت 4.20 مليارات دولار عام 2000، ارتفعت إلى 6 مليارات عام 2001<sup>(2)</sup>، أما الطفرة الكبرى فقد شهدتها الفترة ما بين 2012 و2022، التي نمت فيها عائداتها بحوالي ثلاثة أضعاف، لترتفع من 62 مليار دولار عام 2012، إلى 156 مليار دولار عام 2022، ومع استمرار ارتفاع الطلب على الخدمات الرقمية بعد جائحة كورونا، تشير توقعات مؤسسة NASSCOM إلى إمكانية بلوغ صادرات الهند من مختلف الخدمات التكنولوجية 350 مليار دولار بحلول عام 2026<sup>(3)</sup>.

إن قارة آسيا، بحسب "كيشور محبوباني"، ثرية بعقول لم تستغل جيدًا لقرون عدة، فإذا كانت ولاية تاميل نادو إحدى أصغر الولايات الهندية، والتي

---

(1) شارف عبد القادر ورمضاني لعلا، "دعائم النموذج الهندي في اقتصاد معرفي تنافسي"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي - الجزائر، المجلد 7، العدد 12، يونيو/حزيران 2017، ص ص 243، 244.

(2) 6 مليارات دولار صادرات الهند من برامج الكمبيوتر، صحيفة الجزيرة الإلكترونية (السعودية)، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2001، (تاريخ الدخول: 16 أبريل/نيسان 2023)، في: <https://www.al-jazirah.com/2001/20011004/ev6.htm>

(3) Narayan Ammachchi, Infographic: The Stunning Ten-Year Explosion of India's Software Services Exports, Nearshore Americas, October 2022. [nearshoreamericas.com/infographic-the-10-year-explosion-in-indias-software-services-exports/](https://nearshoreamericas.com/infographic-the-10-year-explosion-in-indias-software-services-exports/). Accessed April 15, 2023

تضم نحو 5٪ فقط من سكان الهند، قد كانت موطنًا لعدد كبير من علماء الرياضيات والفيزياء ومنهم حاصلون على جوائز نوبل وجوائز عالمية أخرى مرموقة وموظفون في أكبر شركات التكنولوجيا في العالم، رغم انخفاض مستويات الدخل هناك. وبحسب "كيشور"، فالهند بمفردها بإمكانها أن تضاهي العديد من قصص النجاح الأوروبية، فتاميل نادو لوحدها يمكنها أن تضاهي فرنسا، وغوجارات يمكنها أن تضاهي إسبانيا، والبنغال الغربية يمكنها أن تضاهي إيطاليا، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والابتكارات والاكتشافات العلمية بمعدلات هائلة<sup>(1)</sup>.

وبالمواصلة مع نموذج الهند، فهي أرض خصبة لعدد كبير من المهندسين الموهوبين في التكنولوجيا والبرمجيات وخزان عالمي في هذا القطاع، بفضل قدراتهم الخارقة وكذلك النظام التعليمي الصارم والقوي في هذا المجال، ويبلغ مجموع الخريجين الهنود المؤهلين في تخصصات الهندسة والعلوم والتكنولوجيا والرياضيات 2.5 مليون خريج سنويًا، ناهيك عن الكثير من الهنود خريجي كبريات الجامعات العالمية، وليس من قبيل المبالغة القول بأن عددًا من أنجح وأبرز الرؤساء التنفيذيين في شركات كبرى عالميًا هم من الهند، أمثال: "ساتيا ناديا" Satya Nadella، الرئيس التنفيذي لمايكروسوفت، و"سوندار بيتشاي" Sundar Pichai، الرئيس التنفيذي لشركة غوغل، و"شانتانو نارايين" (Shantanu Narayen)، الرئيس التنفيذي لـ Adobe، وأسماء أخرى مثل "فينود ناير" Vinod Nair و"أكريت فايش" Aacrit Vaish وغيرهم<sup>(2)</sup>.

هكذا يلعب العامل البشري الدور المحوري في تقدم آسيا علميًا وتكنولوجيًا، والذي يعتمد بدرجة كبيرة على رصيدها من الباحثين الحاصلين على الدكتوراه في العلوم والهندسة خصوصًا، وقد أشار تقرير للبنك الدولي حول "التوقعات الاقتصادية العالمية.. إدارة الموجة القادمة من العولمة"، إلى أن عدد

(1) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص 49.

(2) **Indian tech leaders across global companies and their impact**, Times Now, March 22, 2023. Accessed August 3, 2023. <https://www.timesnownews.com/technology-science/indian-tech-leaders-across-global-companies-and-their-impact-article-98875237>

الطلبة الآسيويين الذين يحصلون على درجة الدكتوراه في العلوم والهندسة من الولايات المتحدة الأميركية زاد بدرجة كبيرة.. وعكس حديث "توماس فريدمان" عن حفل تخرج حضره بمعهد "رينسيلير بوليتيكنيك"، الذي يعد أحد أعظم معاهد الهندسة والعلوم الأميركية، حقيقة هيمنة الآسيويين وخاصة الصينيين على الدراسات العليا في تلك المعاهد؛ حيث صُدم عندما كانت تتلى أسماء الطلبة الحاصلين على درجة الدكتوراه في الهندسة وعلوم الحاسب والتكنولوجيا الحيوية والفيزياء والهندسة، وقال: "ظننت أن كل دفعة الدكتوراه في الفيزياء من الصينيين، حتى سمعت اسمًا أميركيًا "بول شين مورو" فأنقد يومي" (1).

رابعًا- الجانب المجتمعي: تباين الوضعية المجتمعية والقيمية: وعلى الصعيد المجتمعي والقيمي يعيش الغرب معضلات كبيرة، تشمل مختلف المناحي الإنسانية والأسرية والاجتماعية، وتمس في الصميم القيم التي يتفاخر بها الغرب مثل الحرية والديمقراطية وتكافؤ الفرص وغيرها.

فمن الجانب الديمغرافي، يحدث هذا التجديد والإحياء الآسيوي المشار إليه، في الوقت الذي أخذ فيه الغرب بحسب "جابور شتاينجارت"، يتحول إلى نسخة مصغرة عن نفسه، فقد بدأ سكانه ينكمشون ويشيخون معًا بتراجع نصيب الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية من سكان العالم من 20٪ في الستينات، إلى 12٪ في مطلع الألفية الجديدة، وسوف ينخفض أكثر إلى 9٪ بحلول منتصف القرن الحالي، فيما مليارات البشر في آسيا يشكلون 60٪ من سكان العالم، ويقودون ثورة لافته في الحيوية الاقتصادية بحسب "هيلموت شميث" المستشار الألماني الأسبق (2).

هذه المعضلة الديمغرافية للغرب، كانت موضوع قسم مهم من كتاب "موت الغرب" للكاتب "باتريك بوكانن"، والتي استهل بها تبرير أطروحته حول الفناء القادم للغرب، ومن ذلك قوله في الفصل الأول من كتابه: "إن هبوط عدد السكان صار سمة للأمم والحضارات التي تعيش حالة انحطاط.. وهو ما يضع الحضارة الغربية في وضعية حرجة، لأن سكان الغرب بدؤوا بالتلاشي. ويُتوقع

(1) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص ص 108، 109.

(2) جابور شتاينجارت، مرجع سابق، ص ص 22، 23.

بين العام 2000 والعام 2050 أن ينمو عدد سكان العالم بأكثر من ثلاثة ملايين نسمة، ولكن هذه الزيادة سوف تأتي بأكملها من آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، فيما سيتلاشى عن ظهر الأرض 100 مليون نسمة من أصول أوروبية، لينخفض نصيب السكان المنحدرين من أصول أوروبية من سكان العالم، بعد أن كانوا يشكلون الربع عام 1960، والسادس (1/6) عام 2000، إلى العشر (1/10) فقط عام 2050<sup>(1)</sup>.

وتتعرض قيم الغرب الأخلاقية والسياسية التي شكلت أساساً لقوته الناعمة لحملة تشكيك وانتقاد غير مسبوقه، فالبناء الاجتماعي للغرب أثبت هشاشته، بتغييب قيمة ومكانة الأسرة، وتبني وتشجيع المثلية الجنسية، وهدم أسس الأسرة التقليدية، وتنامي العنصرية وكراهية الأجانب والإسلاموفوبيا، وبروز عقدة تفوق العرق الأبيض وما انجرَّ عنها من تمييز وعنف (الإرهاب الأبيض)، وأزمة الرأسمالية كموجه للاقتصاد العالمي، والأزمة التي تعيشها الديمقراطية الغربية وتراجع قيمتها المعيارية، بانحدار الخطاب السياسي الغربي، وصعود الأفكار اليمينية المتطرفة، والهجوم غير المسبوق على المخرجات الديمقراطية للانتخابات في الولايات المتحدة الأميركية (واقعة اقتحام مبنى الكابيتول)، والتخطيط لعملية انقلاب على الحكومة في ألمانيا، والممارسات التمييزية للديمقراطيات الغربية في تعاملها مع الدول الأخرى ومع القضايا المطروحة في المجتمع الدولي، مما وسّمها بالتحيز والنفاق السياسي وقلص كثيراً من رصيدها لدى الشعوب والدول عبر العالم.

إن الحضارة الغربية التي وُلدت من رحم "الأُنوار"، وبسطت سيطرتها الروحية والمادية والسياسية على العالم على إثر الثورتين، الفرنسية والأميركية، وبشرت بقيم وصفتها بالكونية وسعت إلى فرضها على مختلف مناطق العالم، لم تتعامل، بحسب الفرنسي من أصول أرمينية "جيرارد شاليو" Gérard Chaliand (Vers un nouvel ordre du monde) "نحو نظام جديد للعالم".

(1) باتريك جيه بوكانن، موت الغرب: أثر شيخوخة السكان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب، ترجمة محمد محمود التوبة ومحمد بن حامد الأحمري، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2005)، ص ص

الصادر عام 2013، بالشكل اللازم مع تلك القيم ولم تلتزم بها هي نفسها، بل واعتبر أن سوء إدارتها للرصيد الأخلاقي لتلك القيم، هو أحد الأسباب المهمة التي سرّعت بتراجعها وفقدانها لموقعها الريادي في العالم اليوم<sup>(1)</sup>.

وأسهمت الهزائم القيمة للغرب، في المناطق التي كان يسعى لجعلها نماذج ديمقراطية وليبرالية تشبه ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، في تلك الانتكاسة، مع الفشل في العراق وأفغانستان وليبيا وهشاشة مقاربتة لمحاربة الإرهاب، وانسحابات الولايات المتحدة الأميركية المذلة من أفغانستان والمتخبطة من العراق، وخذلانها لحلفائها هناك، وتركها الثقيلة التي خلفتها وراءها من طائفية وأزمات اقتصادية وتفتت اجتماعي وغيرها.

قوضت تلك المظاهر والمخرجات الثقة المتضعضة أساسًا في الديمقراطية الغربية التي شكلت إحدى القيم الثلاث التي حرص الغرب على نشرها (الديمقراطية، حقوق الإنسان، اقتصاد السوق)، وزادت بعض الوقائع المشينة وغير المتوقعة التي شهدتها الغرب -معقل الديمقراطية المراد تصديرها- الوضع سوءًا، ومن ذلك الهجوم غير المسبوق على مبنى الكابيتول من طرف أنصار الرئيس المنتهية ولايته "دونالد ترامب" خلال التصديق على نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية لعام 2020، فقد تأثرت صورة أميركا في الخارج بشدة بحادث اقتحام الكابيتول، ورغم أن الديمقراطية الأميركية لا تزال تحاول امتصاص ما حدث، والظهور بمظهر المنظومة المتينة، والمستندة إلى إرث طويل متجذر من الأصول السياسية والدستورية، ولكن يبقى للحدث تأثيره على اهتزاز هيبة القوة الأميركية.. وما حدث سيتذكره الناس حول العالم، كلما خرج مسؤول أميركي ليعلم ويحاضر في الديمقراطية<sup>(2)</sup>.

وحذر الكاتب السياسي "جاك روبينك" Jack Rubink من أنه سيكون من

(1) عبد الحق الزموري، "نحو نظام عالمي جديد: قراءة في كتاب جيرارد شاليو"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 فبراير/ شباط 2014، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2014/02/2014216114312986150.html>

(2) نور الدين إسكندر، "وشم مرعب على وجه الديمقراطية الأميركية"، عن موقع قناة الميادين، 12 يناير/ كانون الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 28 يوليو/ تموز 2023)، في: <https://bit.ly/2NgMKtK>

الصعب على "بايدن" تقديم أميركا على أنها "المنظم لمجتمع الديمقراطيات"، وسيظل العالم لوقت طويل ينظر لأميركا بنوع من الشك عندما تحاول الترويج للقيم الديمقراطية؛ حيث ستظل صورة اقتحام الكابيتول حاضرة، فما حدث في ذلك اليوم يمكن اعتباره، بحسب عنوان صحيفة لوفيغارو الفرنسية، "تهشم الديمقراطية"<sup>(1)</sup>.

وعلى صعيد القيم الاقتصادية، أضحت الرأسمالية النيوليبرالية محل تشكيك ومعارضة حتى داخل الغرب، وكانت انتقادات "جوزيف ستيجلتز" Joseph Stiglitz، أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا الأمريكية، وكبير الاقتصاديين في البنك الدولي سابقاً، والأزمات المتعاقبة التي عرفها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة النيوليبرالية مثل الأزمة الآسيوية 1997، والأزمة المالية العالمية 2008، وأزمة دول منطقة اليورو 2010، وحالات التضخم غير المسبوقة في أوروبا وأميركا، مؤشراً لتحول مهم في إطار ما عُرف بأزمة الرأسمالية، فقد عجزت آلياتها وترسانتها الأكاديمية والمالية الضخمة عن توقع حدوث تلك الأزمات التي هزت أركان الاقتصاد العالمي، وهو ما عبّر عن وضع مأزوم داخل دواليب الرأسمالية.

وهذا ما دفع بخطاب المراجعة للساحة النقاشية؛ حيث تعالت أصوات تنتقد القواعد الرأسمالية المسيرة للاقتصاد العالمي، وعدم قدرتها على توفير الاستقرار والنمو المطلوبين، وصدر ذلك من شخصيات محسوبة على الفضاء الرأسمالي، مثل رئيس الاحتياطي الأمريكي الأسبق، "آلان غرين سبان" Alan Greenspan، الذي أعلن غداة أزمة عام 2008 أن: "الأزمة التي نشهدها هي بدون شك أكثر الأزمات حدة منذ قرن من الزمن"، ودفعت حدة الأزمة للاعتقاد "بأننا يجب أن نشهد تغييراً جذرياً في النظام الاقتصادي العالمي، على اعتبار أنها أزمة هيكلية ناتجة عن النظام الاقتصادي للعولمة النيوليبرالية"<sup>(2)</sup>.

---

(1) إبراهيم درويش، "نيويورك تايمز: احتلال الغوغاء للكونغرس هز صورة أميركا كمنارة للديمقراطية في العالم"، صحيفة القدس العربي، 8 يناير/ كانون الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 28 يوليو/ تموز 2023)، <https://bit.ly/3bjtB26> في

(2) ضياء حسني، "الخروج من أزمة الرأسمالية أم من رأسمالية الأزمة؟"، مجلة الديمقراطية، مركز



وجاء كتاب "ما بعد الرأسمالية: دليل إلى مستقبلنا" للصحفي في قناة بي بي سي، "بول ماسون" Paul Mason، الذي عايش الأزمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها الخطيرة.. ليتوصل إلى أن الرأسمالية وصلت إلى طريق مسدود.. وجادل بأنها تمر بأزمة طويلة المدى، وربما غير قابلة للحل، واعتماداً على نظرية "الموجات الكبرى" للاقتصادي السوفيتي "كوندراتيف"، توقع "ماسون" أن الرأسمالية تمر من فترة ازدهار عظيم إلى فترة إخفاق كبير<sup>(1)</sup>.

ويلخص "ريتشارد كوك" و"كريس سميث" في مقدمة كتابهما "انتحار الغرب"، المشكلة القيمة لانحدار الغرب في "أزمة تولدت داخلياً، تكمن في انهيار الثقة بالنفس والقيم والأفكار.. لأن معظم الغربيين لم يبقوا مؤمنين بالأفكار التي جعلت الغرب ناجحاً (المسيحية، التفاؤل، العلم، النمو الاقتصادي، الليبرالية، الفردانية) ليصل هذا الغرب إلى مرحلة الانتحار الحضاري، أي النهاية الطوعية الذاتية التي تفرضها حضارة ما بنفسها على نفسها؛ فالحضارات نادراً ما تنتهي بسبب الأعداء الخارجيين (البرابرة) فحسب، بل إن الانقسامات والعيوب الداخلية هي التهديد الحقيقي والدافع لذلك الانتحار الحضاري الغربي"<sup>(2)</sup>.

ويتسق ذلك الطرح مع اتجاه التشاؤمية الثقافية النييتشوي (نسبة إلى الفيلسوف الألماني، نييتشه، الذي نادى به)، الذي قدمه لتفسير واقع ومستقبل الحضارة الأوروبية؛ إذ يرى أن الأمم تفسد قيمها (بشكل ذاتي داخلي)، أي تكون مشكلتها نابعة من الداخل، ولذلك ينبغي رفض القيم الفاسدة وتركها تتفسخ وتتلأشى، لأنها تستحق التدمير لتتنفض من جديد، ولذلك قال: "إذا رأيت شيئاً ينزلق.. فادفعه"، لأن ذلك يفسح الطريق لشيء جديد تماماً، ولنظام ثقافي آخر أفضل"<sup>(3)</sup>.

---

الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 64، أكتوبر/ تشرين الأول، 2016، ص 79.

(1) مجموعة محررين، "ما بعد الرأسمالية: نحن ذاهبون إلى حيث لا نحتاج دروباً"، ترجمة: سحر توفيق، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 182، مارس/ آذار-أبريل/ نيسان 2016، ص ص 93-91.

(2) ريتشارد كوك و"كريس سميث"، انتحار الغرب، ترجمة محمد محمود التوبة، (الرياض/ أبو ظبي، دار كلمة، مكتبة العبيكان، 2009)، ص ص 13-19.

(3) آرثر هيرمان، فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربي، ترجمة طلعت الشايب، (القاهرة، المجلس

وبغض النظر عن مختلف المؤشرات والمظاهر المذكورة لتراجع طرف وصعود آخر، فإن التاريخ يبين لنا حقيقة لا ينبغي إغفالها في تحليل مثل هذه المواضيع، وهي أن الشرق لم يكن يوماً غائباً أو غريباً عن الريادة السياسية والثقافية والحضارية، ففي بلاد الرافدين والصين ومصر القديمة وبلاد فارس والهند والعالم الإسلامي ازدهرت أقدم وأرقى الحضارات الإنسانية، وحتى اليابان وشعوب الخمير في الهند الصينية كان لها حضارتها الخاصة بها، وإمبراطورية المغول بلغت ثاني أكبر الامتدادات الإمبراطورية عبر التاريخ بعد الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية، وروسيا شكلت إمبراطورية عظيمة في عهد القيصرية، وقادت في عهد الاتحاد السوفيتي صراعاً محتدماً مع الولايات المتحدة والعالم الغربي فيما عُرف بالحرب الباردة، مما يوضح أن ما تشهده قوى الشرق حالياً هو عبارة عن "عودة" لمكانة ريادية سابقة، أكثر من كونه مجرد "صعود" وليد معطيات دولية معينة. إننا نشهد اليوم ليس على صعود لقوى وقارة حديثة عهد بالريادة العالمية، بل على انبعاث جديد وعودة لدائرة القوى العالمية، وأمام قارة تستعيد مكانتها كقوة مؤثرة عالمياً، ورغم فترة الضعف والتراجع التي شهدتها، إلا أن الصين وغيرها من القوى الآسيوية، بحسب "زبيغنيو بريجنسكي" Zbigniew Brzezinski، تمتاز بقدرتها عبر تاريخها على القيام بعمليات تجديد دورية، أو عمليات إحياء وترميم نشيطة.

## الفصل الثالث

مأسسة وتنسيق جهود قوى الشرق  
لتغيير هيكل النظام الدولي

محفزات وعقبات

"إن السبب الرئيسي للتغيرات الحالية في العلاقات الدولية، يكمن في تسارع انتقال القوة والسلطة بين الشرق والغرب".

الرئيس الصيني "شي جين بينغ"

## المبحث الأول

### نزعة الصين وروسيا القيادية والمتحدية للغرب والولايات المتحدة الأميركية

من بين جميع القوى الصاعدة، يأتي التركيز الأميركي والغربي على الصين وروسيا بالدرجة الأولى مدفوعاً بطبيعة العلاقات الوطيدة التي تجمعهما، والمستوى الكبير للقوة والإمكانات التي تحوزانها، على أصعدة النفوذ والمقومات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، والتقارب الكبير في مصالحهما وتوجهاتهما، والذي يترافق في نفس الوقت مع حالة شديدة من عدم الرضا، والرفض للهيكल الحالي للنظام الدولي، واتجاههما الواضح لمعارضة سياسات الهيمنة الأميركية، وأي مسعى منها للانفراد بقيادة العالم، والدعوة لإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، وهي عناصر كفيلة بحسب منطلقات نظرية انتقال القوة يجعلهما على رأس القوى المتحدية للهيمنة الغربية على العالم بقيادة أميركية، وتشير كذلك تساؤلات بشأن طبيعة صعودهما (سلمي/ لا سلمي)، والنمط الذي سيأخذه انتقال القوة المرتقب (توافقي/ صراعي).

أولاً- معالم التوازنات الدولية في ظل الصعود الصيني والروسي: في الثامن عشر من فبراير/ شباط 1992، تسربت للصحافة الأميركية وعلى رأسها صحيفة نيويورك تايمز مسودة خطة إستراتيجية لوزارة الدفاع الأميركية، جاء فيها: "هدفنا الأول هو منع ظهور أي منافس جديد للولايات المتحدة الأميركية، سواء على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق أو في أي مكان آخر من العالم. ويتطلب تحقيق ذلك منع أية قوة معادية من الهيمنة على منطقة ذات موارد من الممكن أن تكون كافية لتوليد قوة عالمية، ومن بين هذه المناطق شرق آسيا وأقاليم الاتحاد السوفيتي السابق وجنوب غرب آسيا"<sup>(1)</sup>.

وبعد ثلاثة عقود من تاريخ تسريب تلك المسودة، وبالضبط في أبريل/ نيسان 2023، صرح مدير جهاز الاستخبارات الأميركية CIA "ويليام بيرنز" William

(1) هل تنضم مصر والسعودية والجزائر لأقوى تحالف تتزعمه الصين؟، المخبر الاقتصادي، 15 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/ نيسان 2023)، في: <https://www.youtube.com/watch?v=W6rB5bMcXKk>

Burns: "إن هناك قوى متعددة تتنافس على مقاعدها في المشهد الجيوستراتيجي الذي يتشكل حاليًا عالميًا. لم نعد الكبار الوحيدين في الحي"<sup>(1)</sup>. لذلك، تهيمن على سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ "باراك أوباما" وصولاً إلى "جو بايدن" مروراً بـ"دونالد ترامب"، أولوية الاهتمام بالتنافس بين القوى العظمى الذي قد يأخذ حتى طابع الصراع العسكري، لاسيما مع صعود الصين وروسيا وتهديدهما لتفرد الولايات المتحدة الأميركية العالمي، فهما تتعطشان للقوة وللأفضلية الدولية، وتحدي القيادة الأميركية الأحادية للنظام الدولي الراهن، في وقت تشهد فيه مصادر القوة الأميركية المختلفة تراجعاً نسبياً. وقد عبّرت مديرة الاستخبارات الوطنية الأميركية "أفرييل هاينز" Avril Hines، خلال جلسة استماع حول "تقييم مجمع الاستخبارات الأميركية لأبرز التهديدات" بمجلس الشيوخ، يوم 8 مارس/ آذار 2023، عن مخاوفها من أن القوة الصينية مقتنعة بشكل متزايد بأنها لا تستطيع أن تجعل نفسها القوة الأبرز في آسيا، وقوة كبرى على مستوى العالم إلا من خلال تقليص القوة والنفوذ الأميركيين، وهذا الهدف (إضعاف قوة الولايات المتحدة ونفوذها) بحسب التقرير الأميركي السنوي للتهديدات لعام 2023، هو ما يدفع بيجين نحو تعميق شراكتها وعلاقتها بروسيا أكثر<sup>(2)</sup>.

وهذا إقرار صريح بأن الولايات المتحدة الأميركية فشلت في تحقيق الهدف المعلن في وثيقة 1992، وهي تواجه الآن بالفعل تحديات جادة تتقدمها العلاقات الصينية الروسية و"تعاونهما المتين"، بتعبير "بيرنز"، وهو ما أوضحته بجلاء مخرجات القمتين الرئاسيتين بين زعمي البلدين، في فبراير/ شباط 2022 ومارس/ آذار 2023.

ففي 4 فبراير/ شباط 2022، وقبل أيام فقط من شن الهجوم الروسي على أوكرانيا، وكتتويج لزيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" Vladimir Putin

---

(1) مدير الاستخبارات الأميركية: لم نعد وحدنا الكبار في الحي.. وعلاقات الصين وروسيا تمثل تحدياً هائلاً، موقع القاهرة 24، 12 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 18 أبريل/ نيسان 2023)، في:  
(2) عمرو عبد العاطي، "المواجهة والتعاون سيان حاكمتان في المنافسة الأميركية-الصينية"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023، ص ص 148، 149.

ليجين، وُقِعَ مع نظيره الصيني "شي جين بينغ" Xi Jinping على "البيان المشترك بين الصين وروسيا حول العلاقات الدولية في حقبة جديدة والتنمية العالمية المستدامة"، والذي أكد على التحولات التي تشهدها العلاقات الدولية، وعلى ضرورة إعادة النظر في القيادة الحالية للعالم وفي بنية القوة في النظام الدولي، فكما جاء في البيان: "يمر العالم اليوم بتغيرات بالغة الأهمية، والبشرية تدخل حقبة جديدة من التطورات السريعة والتحولات العميقة، منها التعددية القطبية والتحول في بنية النظام العالمي. وهناك اتجاه يتبلور نحو إعادة توزيع القوة في العالم والمطالبة بقيادة عالمية تهدف إلى التنمية السلمية والمتدرجة بينما تستمر أقلية على المستوى الدولي في التعامل مع القضايا الدولية بأحادية، وباللجوء إلى القوة، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وباعتبارهما قوتين عالميتين وعضوين دائمين في مجلس الأمن، فإن الصين وروسيا تدعمان التعددية القطبية، ودمقرطة العلاقات الدولية؛ وهو ما يكفل إقامة نظام دولي من نوع جديد"<sup>(1)</sup>.

وفي قمة الرئيسين، في 21 مارس/ آذار 2023، وُقِعَ الطرفان على "البيان المشترك لتعميق الشراكة الإستراتيجية الشاملة للتعاون في الحقبة الجديدة"، والذي جاء فيه أن روسيا تحتاج إلى صين مزدهرة ومستقرة، والصين بالمثل تحتاج إلى روسيا قوية وناجحة، وأن الحقبة الجديدة للعلاقات الدولية تتطلب إعادة النظر في هيكله النظام الدولي، وضرورة الاتجاه بها نحو التعددية، بدلاً من الأحادية الأميركية التي يرفضها الجانبان، لأن التعددية بحسبهما هي الضمان الوحيد لإقامة علاقات دولية أكثر ديمقراطية، وحكم عالمي أكثر عدلاً وعقلانية، وهو ما لا يتوافر في ظل العالم أحادي القطبية، حيث تحتاج الأمم المتحدة وبقية المؤسسات الدولية لعملية إصلاح عميقة لتحقيق أهدافها"<sup>(2)</sup>.

(1) **Joint statement of the Russian federation and the People's Republic of China on the international relations entering a new era and the global sustainable development**, President of Russia, 4 February 2022. , 2023.

(2) , **The Putin-Xi Summit – Their Joint Statement and Analysis**, China Briefing, March 22, 2023. . Accessed April 16, 2023

وشدّد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" خلال خطابه أمام الجمعية الاتحادية الروسية، يوم 21 فبراير/ شباط 2023، على أن العالم يتغير وبلاده تعارض بناء نظام عالمي لمصلحة دولة واحدة يقصد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية، بل يجب الأخذ في الحسبان ظهور مراكز قوى جديدة. وكان ذلك الخطاب بحضور رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الحزب الشيوعي الصيني "وانغ يي" Wang Yi، بما لا يدع مجالاً للشك في الدعم الصيني للموقف الروسي؛ مما يزيد من مخاوف الغرب<sup>(1)</sup>.

لذلك أفردت مختلف التقارير والوثائق الإستراتيجية الأميركية قسماً مهمماً من مضمونها، للتأكيد على وضع الصين وروسيا على رأس القوى والتحديات التي تهدد القيادة الأميركية للعالم، باعتبارهما أهم القوى المُراجعة أو التعديلية (Revisionist powers) في العلاقات الدولية، وإن كانت الصين تحظى باهتمام وتخوف أميركيين أكبر من روسيا.

ففي وثيقة إستراتيجية البنتاغون الجديدة تجاه منطقة الهندوباسيفيك المعلن عنها يوم 1 يونيو/ حزيران 2019، تم تصنيف الصين كقوة مراجعة أول وأكبر التحديات على الإطلاق، التي تواجه الولايات المتحدة في المنطقة والعالم.. وتمثّل التحدي الثاني في روسيا التي تسعى لتثبيت وجودها في المنطقة، ومباشرة أعمال نفوذ هناك، للمسّاس بالقيادة الأميركية وبالقواعد التي يقوم عليها النظام الدولي، وتحالفها مع الصين عبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لإضعاف السيطرة العالمية الأميركية.. فيما حلت كوريا الشمالية ثالثة في ترتيب تلك التحديات، إضافة لتهديدات أخرى عابرة للحدود مثل الإرهاب، وتهريب المخدرات، والقرصنة، والاتجار المحظور بالأسلحة<sup>(2)</sup>.

وعكّس تقرير إستراتيجية الدفاع الوطني الأميركية الصادر يوم 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، حالة عدم الثقة بين واشنطن وكل من موسكو وبيجين،

(1) إسرائ إسماعيل، مرجع سابق، ص 172.

(2) "The Pentagon's New Strategy For The Indo-Pacific Region6", June 2019. , (2) 2022.



وحظيت هذه الأخيرة بالمكانة الأكبر في التقرير، فقد جاء فيه أن الصين "هي المنافس الوحيد الذي له رغبة ونوايا في إعادة تشكيل النظام الدولي، والقدرة على القيام بذلك بشكل متزايد"، واعتبر التقرير أنه "على عكس الصين، لا تستطيع روسيا تحدي الولايات المتحدة بشكل منهجي على المدى الطويل، لكن العدوان الروسي على أوكرانيا يشكل تهديدًا فوريًا وجادًا". وجاء في الوثيقة أيضًا أن بيجين تسعى "لإعادة تشكيل منطقة المحيطين الهندي والهادي والنظام الدولي، بما يناسب مصالحها وخياراتها التسلطية"<sup>(1)</sup>.

وعلى عكس نهج المواجهة الذي يغلب على علاقات الصين بالولايات المتحدة الأمريكية، فضلت روسيا القبول بالصين قوةً كبرى وبناء شراكة مستقرة معها، تخدم مصالحهما معًا وتدعم مقتضيات أمنهما والأمن العالمي، والمشاركة معًا في بناء نظام دولي جديد، وحكم الموقف الروسي هنا اعتبارات براغماتية؛ فموسكو تدرك جيدًا أن المواجهة مع بيجين تستنزف قواهما معًا، ولا رابح من ذلك سوى واشنطن، في حين أن تقاربهما وشراكتهم معًا تزيدهما قوة وتجعل كلاً منهما سندًا للأخرى ولاسيما في وقت الأزمات<sup>(2)</sup>.

إن تخندق الصين وروسيا في نفس الجانب يعطيها وزناً إستراتيجياً مؤثراً، فالملامح القيادية للطرفين واضحة بشكل كبير، ولاسيما في ظل التأكيد على دورهما في الانقسام الجديد للعالم إلى فضاءين جيوسراتيجيين، مع مناطق صدع جيوسراتيجية واسعة في شرق وغرب أوراسيا، تشكل مصدر ومركز التفاعلات السياسية العالمية، وتتصارع ضمن هذه البنية الإستراتيجيات القارية والبحرية معًا. على الجانب الأول، تتركز روسيا والصين وحلفائهما شرقاً مثل كوريا الشمالية، ومن جانب ثان، تتركز الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وحلفاؤهما في فضاء الأطلسي والباسيفيك

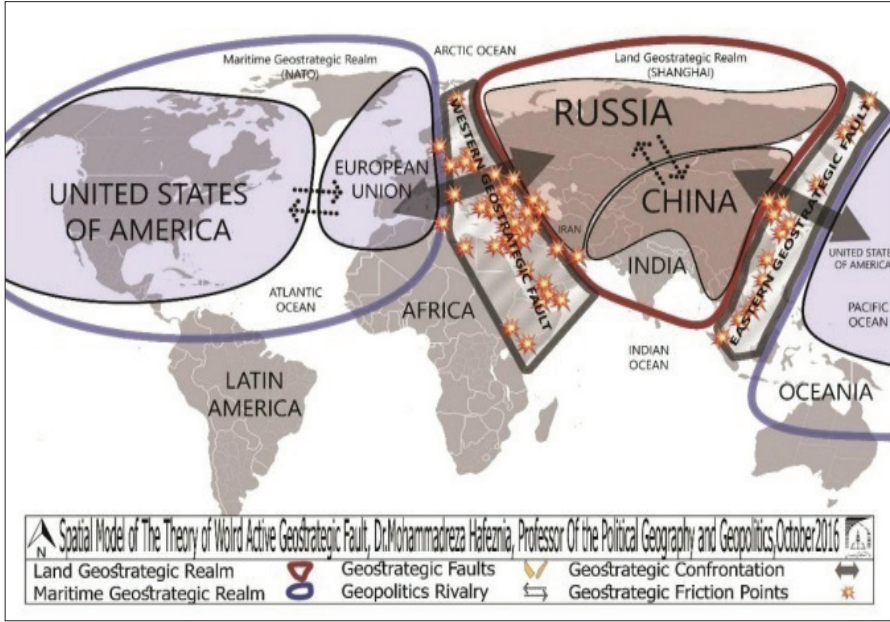
---

(1) 2022 National defense strategy of The United States of America, (Washington, U.S. Department of Defense, 2022). p. p 4, 5.

(2) نورهان الشيخ، "التحالف الصيني-الروسي وقيادة تغيير النظام الدولي"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 233، المجلد 58، يوليو/تموز 2023، ص 138.

غرباً، وهذا الانقسام هو نتاج للتطورات المسجلة خلال العقود الثلاثة الماضية، وصعود قوى دولية اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً، وتحولها إلى منافس حقيقي للغرب وقواه التقليدية<sup>(1)</sup>.

### خريطة رقم (1) الانقسام الكبير بين الشرق والغرب وخطوط الصدع بينهما



**Source:** Mohammad Reza Hafeznia, Scenarios for the Future of the World in Light of the Ukraine Crisis, Geopolitics Quarterly, Volume: 18, No 4, Winter 2023. p. 4.

ووضع "توم بيترز" Tom Peeters الصين وروسيا ضمن تصوره لانقسام سياسي بين شرق تسوده، بحسبه، نظم (شمولية سلطوية)، تقوده الصين وروسيا ضمن معسكر يزيد من قدراته وتطلعاته، وغرب (ديمقراطي) في مواجهة المعسكر الأول بقيادة أميركية وتحالفات أوروبية، والحرب الروسية-الأوكرانية، بحسب "بيترز"، ما هي إلا إحدى انعكاسات هذا الانقسام، وإيدان بتحول الصراع بين

(1) Mohammad Reza Hafeznia, Scenarios for the Future of the World in Light of the Ukraine Crisis, Geopolitics Quarterly, Volume: 18, No 4, Winter 2023. p. p 2- 4.

المعسكرين إلى مواجهة مفتوحة، مع احتمالات تأثير هذا الانقسام على الموقف الصيني من الحرب في أوكرانيا، كانعكاس لموقعها القيادي ضمن معسكر الشرق (السلطوي) بحسب التوصيف الغربي طبعاً<sup>(1)</sup>.

ويبرز توجه إستراتيجي آخر في ظل تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية، يرجح تحرك الساحة الدولية ككل نحو تبلور ثلاث دوائر من النفوذ: روسية، وصينية، وأورو-أطلسية، (وميزة هذا الطرح أنه يفصل الدائرتين، الصينية والروسية، عن بعضهما لاستبعاده حدوث تحالف إستراتيجي بينهما حالياً على الأقل)، ولكن الحدود الفاصلة بين هذه الدوائر ستظل مرنة نسبياً، نظراً لمحاولة الأطراف المختلفة جذب حلفاء جدد، منها ما يتموقع في الشرق الأوسط وخاصة المنتجة للطاقة من قطر إلى الجزائر، وهو ما سيؤهلها لتعود لتحتل موقعاً أكثر أهمية في موازين القوى العالمية، خاصة إن بدأت دول أوروبا في التحرر من الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية. كما ستستعيد تركيا ثقلها الإستراتيجي في منظور كافة أقطاب التدافع الدولي، طالما اعتمدت موقفاً متوازناً من الصدام الروسي-الغربي، حتى مع حفاظها على التزاماتها في حلف الناتو<sup>(2)</sup>.

وبحسب فرضية تشكل الأقطاب أو الدوائر الثلاث، فالمتوقع أن تكون لكل قوة مناطق نفوذ خاصة بها؛ إذ تواصل الولايات المتحدة الأميركية استئثارها بالقسم الغربي من العالم (The Western Hemisphere) الذي يضم الأمريكيتين من شمالها إلى جنوبها مروراً بوسطها، وانخراط أوروبا ضمن هذا المجال بحكم طبيعة علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة عبر الأطلسي، بينما تركز الصين سيطرتها على شرق آسيا، المجال الحيوي والجوار الجيوبوليتيكي المباشر لها، مع تموقع روسيا في أوراسيا حيث كانت تهيمن تقليدياً منذ عصر القياصرة، ولكن العلاقات بين الدائرتين، الصينية والروسية، ستكون أقوى من علاقاتهما

---

(1) Tom Peeters, **China's Options in the Ukraine War: Bandwagoning with Russia or Being a Real Mediator**, 15 April 2022. Beyond the horizon, . Accessed March 25, 2023.

(2) "نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة: مغامرة روسيا في أوكرانيا تعيد تشكيل النظام العالمي برمته"، مرجع سابق.

بالدائرة الأورو-أطلسية، واحتمالات تحالفهما معاً مستقبلاً ستكون أكبر، في حين تقع بقية مناطق العالم وخاصة الشرق الأوسط وقارة إفريقيا محل تنافس وصراع على التغلغل وكسب دولها والاستفادة من خيراتها وميزاتها الإستراتيجية. ففي إفريقيا لا يمكن فصل التنافس القائم هناك بين الصين وروسيا والولايات المتحدة الأميركية عن الصراع الأكبر الذي يدور بين القوى الثلاث (الصين وروسيا من جهة والولايات المتحدة في الجهة المقابلة) حول شكل النظام الدولي القائم ومستقبله، فيجب وموسكو تتفق أن الوجود في القارة الإفريقية وكسب النفوذ السياسي والأمني والاقتصادي فيها، يعد ضمن الأوراق المهمة التي يمكن الاستفادة منها في الصراع مع واشنطن بشأن إعادة صياغة النظام الدولي، فيما تسعى الولايات المتحدة للتصدي لنفوذ القوتين الصاعدين في القارة، وترسيخ نفوذها هناك بما يخدم أهدافها في تعزيز هيمنتها على النظام الدولي. ورغم أنه لا يمكن الجزم بوجود تكامل وتنسيق في سياسات الصين وروسيا تجاه إفريقيا، إلا أنه يمكن القول: إن كلا منهما لا تسعى إلى مواجهة الأخرى أو التقليل من نفوذها وتقليصه (في المدى المنظور على الأقل)، بل إن هناك حالة من القبول الضمني لتوجهاتهما إزاء القارة، لاسيما في ظل مشاركتهما لعدد الأهداف المحورية على المستوى الدولي، وأهمها معارضة النفوذ الأميركي والشكل الحالي للنظام الدولي<sup>(1)</sup>.

في هذا الإطار، عززت روسيا علاقاتها مع إفريقيا في ظل التوافق مع عدد كبير من دول القارة بشأن الوجود الأوروبي هناك باعتباره شكلاً من أشكال الاستعمار وامتداداً له بأشكال أخرى، وتنامي النفوذ العسكري الروسي هناك، من خلال إبرام الصفقات العسكرية المتعددة، وتوظيف إستراتيجية التعاون العسكري لاكتساب مكانة و نفوذ في الدول الإفريقية لتحل محل النفوذ الغربي، وتوزع مجموعة فاغنر المحسوبة عليها عبر أنحاء القارة (إفريقيا الوسطى، مالي، ليبيا، السودان، غينيا، زيمبابوي، أنغولا، غينيا بيساو، موزمبيق، جمهورية الكونغو

---

(1) خالد أحمد عبد الحميد، "المآلات المستقبلية للتنافس الدولي المتصاعد في القارة الإفريقية"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023، ص 184.

الديمقراطية)، وحصولها على معادن ثمينة وعلى رأسها الذهب مقابل خدماتها العسكرية والأمنية، لزيادة الاحتياطي الروسي منه، بما يخفف من تداعيات العقوبات الغربية عليها، ويوفر لها مصادر لتمويل الحرب ضد أوكرانيا. وليس أدل على نجاحات الإستراتيجية الروسية هناك من تزايد نفوذها وشعبيتها لدى الأفارقة، وإخراج القوات الفرنسية من مالي، وبوركينا فاسو ودول أخرى في وقت لاحق (لاسيما بعد الانقلاب العسكري في النيجر من أطراف مناوئة للنفوذ والسياسات الفرنسية في البلاد والمنطقة ككل)<sup>(1)</sup>.

وكانت روسيا قد أكدت على وضع القارة الإفريقية ضمن أولوياتها الإستراتيجية بسعيها لعقد قمم مع زعماء القارة كانت أولها عام 2019، وجاءت القمة الثانية في 27 يوليو/تموز 2023 بمدينة سان بطرسبورغ؛ حيث تضع روسيا القارة الإفريقية البالغ مجموع عدد سكانها نحو 1.4 مليار نسمة نصب أعينها، وسط تطلعات لإعادة العلاقات مع القارة إلى مستوى الحقبة السوفيتية، ومحاولة تعويض تراجع مكانتها على سلم أولويات السياسة الخارجية الروسية منذ تسعينات القرن الماضي، وطمأنتها على مستقبل أمنها الغذائي في ظل الأزمة الحالية (وعود روسية بعدم انقطاع تمويل الحبوب للدول الإفريقية، ومنحها مجاناً للدول الأكثر فقراً فيها). وربطت الدبلوماسية الروسية بين القمة وطبيعة التحولات الدولية والتحديات التي تواجهها روسيا، باستمرار الحرب الروسية الأوكرانية، ومحاولة إثبات فشل سياسة العزل التي تمارسها عليها القوى الغربية، والأهم بروز تبدلات جيوسياسية من شأنها إعادة صوغ النظام العالمي، والترويج لخطاب يقدم روسيا كشريك بديل لإفريقيا عن الغرب عازفة على وتر التركة الاستعمارية مع هذا الأخير، وداعية إلى إسهام إفريقيا مع روسيا في التحولات الجارية، وفي تشكيل نظام عالمي جديد مستند على مبدأ التعددية والمساواة بين كل الدول<sup>(2)</sup>.

وتغلغلت الصين بعمق في القارة، مستهدفة الحفاظ على وصول آمن ومستمر

(1) إسراء إسماعيل، مرجع سابق، ص 173.

(2) رامي القليوبي، "القمة الروسية الإفريقية الثانية: توسيع النفوذ بسلاح الأمن الغذائي"، العربي الجديد، 27 يوليو/تموز 2023، (تاريخ الدخول: 6 أغسطس/آب 2023)، في: <https://2u.pw/bEiqEpl>

إلى الموارد (الطاقوية والمعدنية) والأسواق في إفريقيا، فهي الشريك التجاري الأول للقارة بحجم تبادل تجاري بلغ 254 مليار دولار عام 2021، متجاوزة حجم التبادل الأميركي مع القارة بأربعة أضعاف كاملة، وتعزيز الاستثمارات الصينية هناك التي تتفوق على نظيرتها الأميركية منذ عام 2014، وتحقيق حزمة من الأهداف السياسية والإستراتيجية، مثل كسب تأييد دول القارة في قضايا بيجين الحيوية مثل قضية تايوان ومبدأ الصين الواحدة، كما تسعى إلى زيادة وجودها العسكري أيضاً، فبالإضافة إلى قاعدتها العسكرية في جيبوتي، تحدثت تقارير عن سعيها لبناء قواعد أخرى في عدة دول، منها: أنغولا وغينيا الاستوائية وكينيا وناميبيا وسيشل وتنزانيا، ورفع صادرات أسلحتها لدول القارة، رغم أنها حالياً ثاني أكبر مورّد عسكري بعد روسيا لجيوش دول إفريقيا جنوب الصحراء. وقد كانت الصين تسعى لتعزيز تعاونها مع إفريقيا عبر تأسيسها منذ عام 2000 لـ"متنّدى التعاون الصيني-الإفريقي"، الذي يعقد بانتظام في بيجين كل ثلاث سنوات، ويعد آلية مهمة لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية الصينية (اقتدت الولايات المتحدة الأميركية وروسيا فيما بعد بالصين في تتبع آلية القمم)<sup>(1)</sup>.

أما في الشرق الأوسط الذي كان الحلقة المفضلة للولايات المتحدة الأميركية قبل تغير أولوياتها الإستراتيجية، فقد أدمجته الصين بقوة في مشروع الحزام والطريق، للاستفادة من الميزات الإستراتيجية لموقع المنطقة، وربط مواردها الطاقوية أكثر بالاقتصاد الصيني، وضمان الأمن البحري عبر طرق التجارة في المحيط الهندي، ومضائق المنطقة مثل هرمز وباب المندب، وخطوط المواصلات البحرية الحيوية في مضيق ملقا ومدخل المحيط الهادي.

واعتمدت الصين في ترويجها لمبادرة الحزام والطريق في منطقة الشرق الأوسط، وكسب دول المنطقة إلى جانبها ومساهماتها في إنجاحها، على مجموعة من المبادئ والعوامل المختلفة، وأهمها<sup>(2)</sup>:

(1) خالد أحمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 184 - 186.

(2) باسم راشد، "تداعيات مبادرة الحزام والطريق على توازنات الشرق الأوسط"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، (تاريخ الدخول: 26 يناير/ كانون الثاني 2023)، في:

1- عرض المبادرة في إطار مفيد وغير مُهدّد للدول: بتقديمها على أنها "نوع جديد من آليات التعاون" التي تتميز بالانفتاح، والمعاملة بالمثل، والمنفعة المتبادلة، والنتائج المتكافئة، والابتكار، والتكامل، والتعددية. كما تستغل الصين ميزتها السياسية باعتبارها دولة لا تملك تاريخاً إمبريالياً، وتقوم بتصوير نفسها للشرق الأوسط شريكاً محايداً وغير متحيز ولا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

2- تحديد أهداف المبادرة ومدى توافقها مع مصالح المنطقة من أجل زيادة جاذبيتها: وجذبها للاعبين الرئيسيين في المنطقة، إذ تؤكد الصين على توسيع التقارب بين مصلحة المنطقة ومصالحها، وكذلك أهمية تحقيق التكامل بين الطرفين، وتكوين مجتمع يتقاسم رؤية مشتركة لمستقبل البشرية، وفي هذا الإطار تُروّج الصين لمفهوم "التعاون في القدرات الإنتاجية الدولية"، نموذجاً تنموياً جديداً يعزز التعاون من خلال الاستثمار في شبكات البنية التحتية، وخلق فرص العمل في المنطقة.

3- الاعتماد على الأدوات الدبلوماسية لتأسيس ما يُعرف بـ"دائرة أصدقاء مبادرة الحزام والطريق": وهو ما يعني ضمناً وجود تحالف ذي تفكير مشابه، ومنذ إعلان المبادرة في عام 2013، تم تنظيم زيارات مهمة للقيادات بين الصين ودول الشرق الأوسط؛ إذ زار الرئيس الصيني مصر والمملكة العربية السعودية وإيران، في يناير/ كانون الثاني 2016، بهدف تعزيز المبادرة، ووقع اتفاقيات شراكة إستراتيجية شاملة جديدة مع الدول الثلاث، بالإضافة إلى توقيع مذكرات تفاهم مع سبع دول في الشرق الأوسط حول تطوير وتعزيز المبادرة.

4- تجنب الاعتماد المفرط على أي مورد وحيد للطاقة أو طريق واحد للتجارة: بل العمل على تنويع إمدادات النفط، وبناء شبكات بديلة من الاتصال والتنسيق والتعاون. فبرغم اعتماد الصين الأساسي على السعودية مثلاً في استيراد النفط، إلا أنها تسعى إلى تعزيز علاقتها الثنائية مع إيران لتنويع مواردها النفطية. وحققت الصين انجازاً دبلوماسياً كبيراً في الشرق الأوسط من خلال إشرافها في بيجين على تحقيق التقارب السعودي-الإيراني، يوم 10 مارس/ آذار 2023، وتطبيع العلاقات المنقطعة منذ عام 2016 بينهما، ويمكن اعتبار ذلك أكبر إنجاز إستراتيجي تاريخي للصين في الشرق الأوسط بعد أن تركزت تفاعلاتها سابقاً على الجانب الاقتصادي أساساً.



أثبتت الصين من خلال الاتفاق أنها قادرة على صناعة إنجاز دبلوماسي في قضية طالما استعصت على الأميركيين، وذلك بسبب امتلاكها علاقات جيدة مع كلا الطرفين، بعكس واشنطن التي تمتلك علاقات جيدة مع السعودية وحدها، ومن ناحية أخرى قدمت دليلاً على إمكانية لعب بيجين دوراً بناءً في النظام الدولي، وأظهرت رغبتها بل وقدرتها على دعم شرق أوسط مستقر يمكنه تلبية احتياجاتها من الطاقة بشكل موثوق، فضلاً عن تمهيد الطريق للمزيد من المشاركة الإقليمية الصينية، خاصة في القضايا والتحديات التي أثبتت الولايات المتحدة أنها غير راغبة أو ربما غير قادرة على حلها، في سوريا واليمن على سبيل المثال، ويعد الاتفاق رسالة واضحة من بيجين حول مصالحة تتمحور حول الشروط الصينية وليس الصيغ الأميركية التقليدية، الدائرة حول الاشتراطات والتعهدات الأمنية والالتزامات الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وما يتبعها من رقابة أميركية متبادلة على أطراف الاتفاق تشمل الوجود العسكري<sup>(1)</sup>.

وكانت الصين قبل ذلك قد عبّرت عن اهتمامها بالوضع الإستراتيجي في المنطقة، عن طريق دعوتها لإيجاد حلول سلمية لصراعات الشرق الأوسط، فطرحته، في مارس/ آذار 2021، مبادرة النقاط الخمس لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن أهم مرتكزاتها: الاحترام المتبادل، والالتزام بالعدالة والإنصاف، وعدم الانتشار النووي، واعتماد الأمن الجماعي. وفي يوليو/ تموز 2021، قدمت رؤيتها لحل الأزمة السورية والمستندة على أربع نقاط، تشمل احترام مبدأ السيادة والاستقلال، وتخفيف الأزمة الإنسانية، والمصالحة الشاملة، ومحاربة الإرهاب، وفي ذات الشهر طرحت رؤية ذات ثلاث نقاط لتطبيق حل الدولتين في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي<sup>(2)</sup>.

---

(1) عارف عبد البصير، "أسرار المصالحة السعودية الإيرانية.. ماذا ستكسب الرياض وطهران؟ وما طبيعة الدور الصيني؟"، الجزيرة نت (ميدان)، 13 مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 7 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://2u.pw/JEGcMOE>

(2) هدير طلعت سعيد، "السلام التنموي الصيني في مواجهة السلام الليبرالي الغربي.. الرؤى والمرتكزات"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023، ص 179.



سعت روسيا من جهتها إلى تعميق بصمتها في الشرق الأوسط، وذلك منذ التدخل العسكري في سوريا منتصف العقد الماضي، بعمل الرئيس "فلاديمير بوتين" على نسج شراكات متعددة الأوجه مع مختلف الجهات الإقليمية الفاعلة، ففي الوقت الذي تعاون فيه مع إيران لدعم نظام "بشار الأسد"، كان يمنح إسرائيل هامشًا من الحركة لاستهداف الوجود الإيراني على الأراضي السورية، وعمل على تعميق شراكة أخرى مع تركيا التي كانت تدعم بقوة المعارضة السورية، كما وسَّع طموحه الشرق أوسطي عبر الدخول في تحالف نفطي مع المملكة العربية السعودية. وهذه القدرة على بناء الشراكات مع جهات لديها تاريخ من العداء والتنافس فيما بينها علامة على براعة الإستراتيجية الروسية في فهم تناقضات الشرق الأوسط، وبقدر ما ساعدت هذه البراعة في توظيف هذه التناقضات لخدمة الأهداف الروسية في المنطقة (تمكّن روسيا من فتح قاعدة بحرية على البحر الأبيض المتوسط في خدمة لهدفها الجيوبوليتيكي الأول الرامي للوصول إلى المياه الدافئة وضمان وجود دائم فيها)، فإن إدارتها بطريقة لا تؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى الإقليمية ولا تُهدد شراكات روسيا مع دول المنطقة، شكّلت على الدوام اختبارًا حقيقيًا لروسيا بقيادة "بوتين" الذي نجح فيه بشكل معقول لحد الآن<sup>(1)</sup>.

وينبغي التساؤل في منتهى هذا المحور عن موقع أوروبا وبقية مكونات الغرب مثل أوروبا وأستراليا في الصراع ما بين الصين وروسيا من جهة والقائد الغربي، الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة أخرى؛ إذ تبدو تلك المكونات أحيانًا مشتتة ما بين ولائها للولايات المتحدة من جانب، ومصالحها الاقتصادية والتجارية مع الصين وروسيا من جانب آخر، وتخوفاتها من أي نزعة توسعية أو عدوانية لتلكما القوتين من جانب ثالث. فأوروبا معروفة بتحالفها التقليدي مع القوة الأخرى على الأطلسي، وأمنها مرتبط بها بشكل كبير، ومخاوفها الإستراتيجية من روسيا أكبر وأوضح من مخاوفها من الصين، بما يجمعها مع هذه الأخيرة من روابط تجارية عميقة، ولكن في ذات الوقت لديها مصالحها

(1) محمد علوش، "روسيا وتوازن القوى في الشرق الأوسط"، الجزيرة نت، 9 يناير/كانون الثاني

2023، (تاريخ الدخول: 8 أغسطس/آب 2023)، في: <https://2u.pw/n2mm6l>

الطاقوية بالخصوص الوثيقة مع موسكو، وأمنها الطاقوي أضحى يعاني اضطراباً بل وحتى انكشافاً بسبب تداعيات الحظر على موارد الطاقة الروسية.

بينما أستراليا تهيمن هواجسها من الخطر الصيني على أجنحتها الأمنية والإستراتيجية، وقد اختارت الصف الأميركي منذ عقود طويلة، وانخرطت مع واشنطن ولندن ضمن اتفاق "أوكوس" الثلاثي لتزويدها بتكنولوجيا تصنيع الغواصات النووية، كما أنها عضو فعال ضمن الرباعي الإستراتيجي في إستراتيجية الهندوباسيفيك، وامتدى الحوار الأمني الرباعي إلى جانب الولايات المتحدة واليابان والهند، في حين تعد الصين الشريك التجاري الأول لها، ومن أهم مصادر الاستثمارات الأجنبية في البلاد، وهو ما وضعها في خيار صعب ما بين الأمن (علاقتها مع الولايات المتحدة) أو الرفاهية الاقتصادية (علاقتها بالصين).

ويحاول "ميرشايمر" مساعدة كانبرا على اتخاذ القرار الصائب وفقاً لوجهة نظره، رغم أنه يقر بأن أستراليا ترتبط بعلاقات تجارية كبيرة مع الصين وذلك بدون شك له دور معتبر في تحقيق الرفاهية، ولكن الأمن يبقى أهم من الرفاهية، "لأنك إن لم تنجح وتحقق البقاء لن يكون هناك وجود ولا معنى للرفاهية الاقتصادية"، ولهذا ينبغي على صنّاع القرار الأستراليين وضع الأمن في المقام الأول "وهذا ما يدفعكم لأن تكونوا معنا"، أي اختيار جانب الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنافسة، وفي نوع من التهديد المبطن يخاطب "ميرشايمر" الأستراليين قائلاً: "ليس لكم بديل أو خيار، وإذا ذهبت مع الصين فعليكم أن تفهموا أنكم أصبحتم أعداءنا. فضمن هذه المنافسة الإستراتيجية مع الصين إما أن تكونوا معنا أو ضدنا، وإذا اخترتم جانب الصين فمعنى ذلك أنكم تسهمون في إطعام الوحش (الصين)، ونحن لن نكون بالتأكيد سعداء بذلك، وإذا كنتم تريدون أن تعرفوا كم من الممكن أن نكون مقرفين وقساة في ذلك الموقف فاسألوا فيدل كاسترو (في إشارة للحصار الأميركي الطويل لكوبا)"<sup>(1)</sup>.

وبمقابل هذا المسار المندمج في سياسات الولايات المتحدة الأميركية قلباً

---

(1) China debate: John Mearsheimer Vs Hugh White, Centre for Independent Studies, August 13, 2019. Accessed August 5, 2023. <https://www.youtube.com/watch?v=oRlt1vbnXhQ&t=1609s>

وقالبًا من طرف أوروبا وأستراليا، رغم ما يربطهما من مصالح مع روسيا والصين بالخصوص، تحاول هاتان الأخيرتان مع ذلك فك الارتباط ما بين مكونات الغرب المختلفة (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وقوى المحيط الهادي خاصة أستراليا)، بالعمل على فصل الضفة الأوروبية من الأطلسي عن الضفة الأمريكية منه.

وعلى عكس توصيات "ميرشايمر"، كان لـ"كيشور محبوباني" تصوره الخاص لهذا الموضوع؛ إذ نصح الأوروبيين بالحياد في التعاطي مع التنافس الصيني-الأميركي قائلاً: "إن أفضل ما تفعله أوروبا هو أن تكون فاعلاً مستقلاً، فإذا كنت كبيراً بما فيه الكفاية، فلست بحاجة إلى الدوران في فلك طرف آخر"، وقدم ذات النصيحة لأستراليا ذات الطبيعة الخاصة لكونها امتداداً حضارياً للغرب في المحيط الهادي يكاد يلامس آسيا، وطالبها بالاعتراف بالبيئة الآسيوية القريبة منها، بدل المراهنة على القوة الأمريكية البعيدة عنها، وقال في هذا الصدد: "نصيحتي لأستراليا، بما أنها محاطة بأربعة مليارات آسيوي، فعلية التكيف مع هذه الحقيقة"<sup>(1)</sup>.

وتنتشر سيناريوهات متعددة لنمط العلاقات والتوازنات والتفاعلات التي يمكن أن تسود العلاقات الدولية، وفقاً لطبيعة المآلات المرتقبة للتنافس أو الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة سائدة ومهيمنة، والصين وروسيا كقوى متحدية وغير راضية عن الوضع القائم، ولكن بؤرة التحليل تتمركز حول الصين أكثر من روسيا بالنظر لما ذكرناه من خصائص ومميزات للقوة الصينية، ومن تطورات في سياساتها وإستراتيجياتها الموجهة لكيفية توظيف مقوماتها ومصادر قوتها المتعاضمة في مختلف المجالات.

ويبرز في هذا الصدد سيناريو هان رئيسيان لمسار التغيير المرتقب في النظام الدولي<sup>(2)</sup>:

(1) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص 20.

(2) أبوبكر الدسوقي، "أهداف ومآلات الصعود الصيني"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/تموز 2023، ص 67.

- أولهما: أن يتم ذلك التغيير عن طريق الحل الجذري من خارج النظام، مما يستدعي الانتصار الكامل لإحدى القوتين على حساب الأخرى، بتطور المسائل الخلافية بينهما إلى صدام مباشر، قد تتسبب فيه محاولة بيجين استعادة تايوان بالقوة وإعادة توحيدها مع الوطن الأم، وهو ما يتسبب في حدوث مواجهة بين الطرفين، أو محاولة إيقاع الولايات المتحدة للصين في شرك حرب استنزاف مثلما تفعله مع روسيا في أوكرانيا، ولكن تكبح هذا السيناريو التكلفة الباهضة لمثل تلك المواجهة على الجانبين، وعدم استعدادهما لتحمل أو تقبل مثل تلك الخسائر، واستبعاد الهزيمة التامة والكلية لأي طرف بالنظر لما يمتلكه من مقومات قوة كبيرة، وكذلك الرفض الواضح لحد الآن لدى بيجين لدخول معترك مثل هذا السيناريو.

- ثانيهما: أن يحدث التغيير من داخل النظام، بأن تقبل الولايات المتحدة حقيقة تحول الصين إلى فاعل دولي أساسي على المسرح الدولي بحكم الأمر الواقع، ليسود نوع من "الهيمنة المشتركة" التي يتمتع بها كل طرف في مناطق نفوذ خاصة به، وحدث تعايش سلمي بينهما دون أن يجرؤ أحدهما على التصادم مع الآخر.

ونميل بدورنا إلى ترجيح السيناريو الثاني في المدى المنظور والمتوسط، مع وجود -إن صح التعبير- "قواعد اشتباك سياسية" و"مدونات سلوك إستراتيجية" و"قنوات اتصال دائمة" متفق عليها، تحكم علاقاتهما وتمنع التصعيد الذي لا تحمد عقباه، لأن مصالح الطرفين تلتقيان حالياً وفي المستقبل القريب عند تحجيم احتمالات الصدام إلى حدودها الدنيا، لأنه ليس من مصلحة أي منهما خوض حرب بتلك الشمولية والقسوة والخسائر.

فالصين ستُضِيع بذلك ثمار عقود من الصعود السلمي والنتائج المبهرة في مختلف المجالات، وهي حريصة على حفظ صورتها السلمية والجذابة لحد بعيد لدى شعوب ودول كثيرة، ترى فيها المنقذ من سلبيات حقبة الأحادية الأميركية والهيمنة الغربية، والولايات المتحدة الأميركية، من جانبها، لا تبدو بذات الجموح الإمبراطوري والتوسعي الذي كانت عليه حين كانت تخوض حروبها في كل اتجاه، وتنتشر مئات الآلاف من قواتها عبر العالم، ومشاكلها

الداخلية وتحديات الحفاظ على استقرار بيئتها أمام جسامة المشاكل الاقتصادية والمجتمعية، تجعلها تختار الرفاهية لسكانها لتوفير تماسك أكبر في الداخل الأميركي، كما أن تجربة الحروب المريرة في مطلع هذا القرن في العراق وأفغانستان، وما جرّته على تلك المناطق وشعوبها وعلى المجتمع الدولي ككل من ويلات وتداعيات خطيرة، تجعلها حذرة في قرارات المواجهة أكثر من أي وقت مضى، والأهم من كل ذلك أن الخصم هذه المرة ليس دولة من الدول المتخلفة المغلوبة على أمرها في صحراء الشرق الأوسط أو جبال وسهول آسيا الوسطى، ولكنها الصين التي طورت ترسانة عسكرية هائلة، ولها استعدادات إستراتيجية للتعامل مع مختلف السيناريوهات، والظاهر أنه ليس من مصلحتهما خوض مثل تلك التجربة لأن كثافة عوامل الاعتماد المتبادل بينهما لها كلمتها الفصل في ذلك أيضاً.

ثانياً- جدلية سلمية ولا سلمية صعود الصين وروسيا: كانت التحركات الميدانية الصينية والروسية لتجسيد خطابات تغيير الوضع القائم دولياً، إنذاراً مدوياً للولايات المتحدة الأميركية والغرب عموماً حول جدية نهجها المعارض وغير الراضى عن نظام دولي متحكّم فيه أميركياً وغريباً، وصيرورة التحولات في التوازنات الدولية في ظل صعود هاتين القوتين لا تزال آخذة في التبلور والتشكل، وتثير الجدل والتساؤلات بشأن المنحى الذي سيأخذه هذا الصعود باتجاه السلمية والتوافق أو عدم السلمية والصراع.

تقع الصين في صدارة وعلى رأس الأولويات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية؛ ذلك أن هناك إدراكاً أميركياً وغريباً عموماً بأنها هي القوة الصاعدة المؤهلة أكثر من أية قوة أخرى ومن أي وقت مضى لتحدي سلطة الغرب، وظهر ذلك جلياً في مختلف التقارير والبيانات والخطابات السياسية والإستراتيجية، وفي الإسهامات النظرية والأكاديمية لكتّاب ومفكرين أميركيين بالخصوص محذرين من صعود عنيف وغير سلمي للصين، ومنذر بتدمير التفوق الغربي والهيمنة الأميركية، في المجال الآسيوي أولاً ثم عبر العالم فيما بعد. ويمكن تلمس المخاوف والتحذيرات الغربية الأولى من قوة الصين في المقولة التاريخية الشهيرة للقائد الفرنسي "نابليون بوناپرت" "هناك في أقصى

الشرق عملاق نائم.. اتركوه، لأنه عندما يستيقظ سيهتز العالم" (1). ويمثل "جون ميرشايمر" التوجه الأكثر جرأة وصراحة في الإجابة عن سؤال: كيف سيكون صعود الصين؟ ويجب بأنه لن يكون سلمياً، ويؤكد في كتابه "مأساة سياسة القوى العظمى" (The Tragedy of Great Powers) الصادر عام 2001، أن إحدى قضايا السياسة الخارجية الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية هي: كيف ستتصرف الصين إذا استمر نموها الاقتصادي السريع وتحولت إلى هونغ كونغ عملاقة؟ ويجب في ذات الكتاب: إذا أصبحت الصين قوة اقتصادية، فإنها ستسعى إلى ترجمة قوتها الاقتصادية إلى قوة عسكرية، ومحاولة الهيمنة على منطقة شمال شرق آسيا.. لأن الهيمنة هي الطريقة المثلى لضمان بقاء الدولة، وبالطبع لن يقف جيران الصين مكتوفي الأيدي أمام محاولتها لزيادة قوتها، بل سيسعون إلى احتواء الصين ربما عن طريق تشكيل تحالف لفرض التوازن عليها، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى تنافس أمني حاد بين الصين وخصومها، فضلاً عن تزايد خطر نشوب حرب قوى عظمى، ومختصر كل ذلك هو أن تنامي قوة الصين يحتم العداء بينها (كقوة صاعدة) وبين الولايات المتحدة الأمريكية (كقوة الوضع القائم المهيمنة) (2).

إن مفتاح الهيمنة الدولية من منظور الواقعية الهجومية التي يؤمن بها "ميرشايمر" هو أن تتمكن دولة كبرى من الهيمنة على إقليمها أولاً، ثم حرمان الدول القوية الأخرى من الهيمنة على أقاليمها الخاصة، لذلك ولأسباب وجيهة قضت الولايات المتحدة الأمريكية القرن الأول من عمرها وهو القرن التاسع عشر، في السعي لاحتكار السيطرة على محيطها الإقليمي وطرده القوى الأوروبية (البريطانية والإسبانية والفرنسية) من القارة الأمريكية، فلما تحققت لها الهيمنة الإقليمية طبقاً لما عُرف بـ"مبدأ أو عقيدة مونرو"، قضت القرن الثاني من عمرها وهو القرن العشرين، في السعي إلى حرمان أي دولة أخرى من

(1) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص 22.

(2) جون ميرشايمر، "مأساة سياسة القوى العظمى"، ترجمة مصطفى محمد قاسم، (الرياض، النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود، 2012)، ص 5، 6.

الهيمنة في أي إقليم آخر من أقاليم العالم، سواء اليابان الإمبراطورية، أو ألمانيا النازية، أو روسيا السوفيتية، وقد نجحت في الحالتين خلال هذين القرنين حسب تحليل "ميرشايمر"، الذي يذهب إلى أن ما ستفعله الصين بعد تصاعد قوتها هو الاقتداء بالعم سام في سياساته، أي انتهاج نفس النهج الإستراتيجي الذي سبقتها إليها الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، فالصين تسعى اليوم إلى الهيمنة على إقليمها خصوصاً سواحل المحيط الهادئ الآسيوية، وزيادة فجوة القوة بينها وبين جيرانها الإقليميين الأقوياء، الهند واليابان وروسيا، ثم "رسم حدود السلوك المقبول من طرف جيرانها"، ولكن تجسيد مبدأ مونرو الصيني ذلك لن يكون إلا بوقوعهما معاً في "فخ ثيوسيديس"، ودخولهما في الصراع المعتاد بين القوة الصاعدة والقوة السائدة<sup>(1)</sup>.

وعلى ذكر "فخ ثيوسيديس"، فقد شكَّلت مقولات "غراهام أليسون" Graham T. Allison حول حتمية الحرب والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إحدى المرجعيات الرئيسية لتفسير مستقبل التفاعلات بين القوة الصينية الصاعدة والقوة الأميركية المهيمنة، وكانت الإشارة الأولى إلى ذلك في مقال له عام 2012 طرح فيه ما اصطلح عليه "فخ ثيوسيديس" ('Thucydides Trap')، كمنطلق للبرهنة على توجه العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية نحو التصادم، وأصل التحليل يعود إلى ما عُرف في التاريخ اليوناني والعالمية بـ"الحروب البيلوبونيزية"، التي كانت موضوعاً لكتاب بعنوان "تاريخ الحروب البيلوبونيزية" (History of The Peloponnesian War)، الذي أرَّخ فيه اليوناني "ثيوسيديس" لمسار تلك الحرب، التي جرت أطوارها بين أثينا القوة اليونانية الصاعدة، وإسبرطة التي كانت القوة اليونانية المهيمنة، وخلص "ثيوسيديس" من دراسته إلى أن "ما يجعل الحرب حتمية وغير ممكن تفاديها، هو نمو القوة الأثينية، والمخاوف مما سيسببه ذلك في إسبرطة"، وعلى هدي استنتاجات "ثيوسيديس" توسع "غراهام أليسون" في مقاله، المنشور عام 2012، ليصدر في شكل كتاب، عام 2017، تحت مسمى "الحرب الحتمية: هل تستطيع الصين والولايات المتحدة تفادي فخ ثيوسيديس؟" (Destined for War: Can)

(1) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص ص 23، 24.

(1). (America and China Escape Thucydides' Trap?) .

واختير هذا الكتاب من طرف "نيويورك تايمز" و"فاينانشل تايمز" و"تايمز أوف لندن" ليكون كتاب العام حينها، وعُدَّ أكثر الأعمال دفعًا بمنطلق فنخ ثيوسيديس كأداة لفهم السياسات الدولية، وبعد نيله لجوائز عديدة، كان الكتاب ملهمًا لتأسيس "مشروع هارفارد لفنخ ثيوسيديس" (Harvard Thucydides's Trap Project)، ومثَّل إحدى المرجعيات لتأكيد فرضية الصعود غير السلمي للصين، معتمداً على تحليل وقائع تاريخية عديدة لصعود قوى جديدة على الساحة الدولية، ودخولها في حرب مع القوة المهيمنة، ومن بين 16 حالة تناولها تحليل "أليسون" لصعود قوى جديدة عالمياً منذ نهاية القرن الخامس عشر، كانت 4 حالات فقط خالية من الحرب، وكان الانتقال فيها توافقياً أو تعاونياً، بينما شهدت الحالات الأخرى حالات حرب، من بينها حروب كبرى مدمرة مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية<sup>(2)</sup>.

#### جدول رقم (4) حالات "غراهام أليسون" التاريخية المرجعية لفنخ ثيوسيديس

الرقم	الفترة الزمنية	القوة المهيمنة	القوة الصاعدة	المجال	النتيجة
1	نهاية القرن الـ 15 م	البرتغال	إسبانيا	الإمبراطورية العالمية والتجارة	غياب حرب
2	النصف الأول من القرن الـ 16	فرنسا	إمبراطورية هابسبورغ	السيطرة على الأراضي في أوروبا الغربية	حرب
3	القرنين الـ 16 و 17	إمبراطورية هابسبورغ	الإمبراطورية العثمانية	القوة البرية في وسط وشرق أوروبا، والقوة البحرية في المتوسط	حرب

(1) Richard Hanania, **Graham Allison and the Thucydides Trap Myth**, Strategic Studies Quarterly, Winter 2021. p. 13.

(2) Shengyang Li, **An Exploitable Theory: Thucydides's Trap Model Percieved By The Chinese Government**, A Thesis submitted for master's degree, The Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, Georgetown University, Washington D.C. April 2020. p. 2.



4	النصف الأول من القرن الـ 17	إمبراطورية هابسبورغ	السويد	القوة البرية والبحرية في شمال أوروبا	حرب
5	من منتصف إلى أواخر القرن الـ 17	هولندا	إنكلترا	الإمبراطورية العالمية، القوة البحرية، التجارة	حرب
6	من أواخر القرن الـ 17 إلى منتصف القرن الـ 18	فرنسا	بريطانيا العظمى	الإمبراطورية العالمية، والقوة البرية الأوروبية	حرب
7	أواخر القرن الـ 18 وأوائل القرن الـ 19	المملكة المتحدة	فرنسا	القوة البرية والبحرية	حرب
8	منتصف القرن الـ 19	فرنسا والمملكة المتحدة	روسيا	الإمبراطورية العالمية، النفوذ في آسيا الوسطى وشرق المتوسط	حرب
9	منتصف القرن الـ 19	فرنسا	ألمانيا	القوة البرية في أوروبا	حرب
10	أواخر القرن الـ 19 وأوائل القرن العشرين	الصين وروسيا	اليابان	القوة البرية والبحرية في شرق آسيا	حرب
11	أوائل القرن العشرين	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية	السيطرة على الاقتصاد العالمي، والسيادة البحرية في النصف الغربي للعالم	غياب حرب
12	أوائل القرن العشرين	المملكة المتحدة مدعومة بفرنسا وروسيا	ألمانيا	القوة البرية في أوروبا والقوة البحرية	حرب
13	منتصف القرن العشرين	الاتحاد السوفيتي، فرنسا، المملكة المتحدة	ألمانيا	القوة البرية والبحرية في أوروبا	حرب
14	منتصف القرن العشرين	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	القوة البحرية والنفوذ في منطقة آسيا المحيط الهادئ	حرب

غياب حرب	القوة العالمية	الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة الأمريكية	من الأربعينات إلى الثمانينات	15
غياب حرب	النفوذ السياسي في أوروبا	ألمانيا	المملكة المتحدة وفرنسا	من التسعينات إلى وقتنا الحالي	16

**Source:** Hugo Bras Martins da Costa, *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?*, (Book review), Brazilian political science review, 2018 (12) 3. p. 3.

ويجادل "ميرشايمر" بأن عقوداً من سياسة الهيمنة الليبرالية (Liberal Hegemony) التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يسميه لحظة الأحادية القطبية بعد نهاية الحرب الباردة، بهدف إعادة تشكيل صورة العالم وفق التصورات الأمريكية، القائمة على نشر الديمقراطية الغربية، ودمج القوى الكبرى مثل الصين وروسيا في النظام الاقتصادي العالمي، وتسهيل انخراط مختلف القوى في المؤسسات الدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحلف الناتو وغيرها، لم تفلح في جعل الصين دولة ليبرالية تتجه نحو الديمقراطية رغم أنها أصبحت أكثر ثراء واستفادت من ثمار عضويتها في المنظمة العالمية للتجارة، بل كانت نتيجتها "أننا ساعدنا في تعاضد دولة تعد منافساً ونداً لنا وتُفوقنا أربع مرات من حيث عدد السكان، واقتصادها ينمو بسرعة عالية، ولم نفهم إلا في وقت متأخر أننا كنا نطعم الوحش"، ويردف أنه بسبب تلك السياسة "لم نعد في عالم أحادي القطبية، بل إننا الآن نتجه نحو عالم متعدد الأقطاب بصعود الصين وصحوة روسيا. ورغم أنها لا تزال الأقوى إلا أن الولايات المتحدة عليها أن تدرك أنها أصبحت في عالم مختلف، وأنها تدخل خضم منافسة محتدمة مع الصين خلال العقود القادمة"<sup>(1)</sup>.

وكانت إدارة "دونالد ترامب" قد أدركت أن سياسات الإدارات السابقة قد فشلت في دمج بيجين في النظام الدولي وتغييرها من الداخل، والتزامها

(1) **John Mearsheimer: The Great Delusion**, PolisciCarleton, Feb 13, 2020. Accessed August 10, 2023. <https://www.youtube.com/watch?v=nZVIaXFN2IU&t=2651s>.

بقواعد النظام الدولي الليبرالي التي وضعتها واشنطن، وطرح هذه الفكرة بوضوح "إتش ماكماستر"، مستشار الأمن القومي السابق للرئيس "ترامب"، في مقاله "ماذا تريد الصين؟" الذي نشره في مجلة "أتلانتك"، وخلص فيه إلى أن قدرة القوى الخارجية على التأثير في التطور الداخلي للصين محدودة للغاية، وهي لن تلعب وفقاً للقواعد الدولية، بل ستحاول تقويضها واستبدال قواعد أكثر خدمة لمصالحها بها<sup>(1)</sup>.

ويسترشد حالياً الواقعيون القائلون بعدم سلمية الصعود الصيني، بالطفرة الكبرى التي شهدتها الصين بوصول "شي جين بينغ" للسلطة، عام 2012، فالمراقبون يعتبرون عهد "شي" نهاية عصر التردد واعتبار الصين لنفسها دولة نامية، وبداية مجاهرتها بنفسها قوة عالمية بشكل صريح، وتستحق مكانة أفضل في ظل نظام دولي أكثر توازناً وانفتاحاً.

ويرون في السياسات التي تبنتها الصين بقيادة "شي جين بينغ" الأهداف القومية الأكثر طموحاً منذ تأسيسها، فالرئيس "شي" يعتقد أن الصين قد حققت تحولات كبيرة، ونهضت، واغتنت، وأصبحت قوية، بعبارة أخرى: لم يعد النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي والوحيد، بل ارتقت أهدافها لتتجه نحو تأكيد مكانتها كقوة عظمى، وتوظيف تلك التراكمات الاقتصادية للنمو والثروة لتعزيز نفوذها إقليمياً وعالمياً، وكانت قمة تصورات "شي" لواقع ومستقبل الصين والقارة الآسيوية ككل، في بلورته لما يمكن تسميته بـ "مبدأ مونرو صيني"، فقد صرّح في مايو/أيار 2014: "إنه من اختصاص شعوب آسيا إدارة شؤون آسيا، وحل مشاكل آسيا، وحفظ أمن آسيا"، والسبيل إلى ذلك يكون بإزاحة الولايات المتحدة الأمريكية من الشؤون الأمنية الآسيوية، وإرساء "هندسة أمنية" صينية في المنطقة<sup>(2)</sup>. وفي الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي، صرح الرئيس الصيني "شي" بأن: "الشعب الصيني لن يسمح لأي قوة أجنبية بالتمتر عليه أو اضطهاده

(1) محمد كمال، مرجع سابق، ص 42.

(2) Feng Liu, "The recalibration of Chinese assertiveness: China's responses to the Indo-Pacific challenge", International Affairs, N° 96, January 2020. p. 15.

أو قهره"، وهو ما تم اعتباره رسالة تحذير من بيجين لخصومها<sup>(1)</sup>. وتتصاعد المخاوف والشكوك بشأن الصين لدى القائلين بعدم سلمية صعودها، بأخذ التطورات الكبيرة في قواتها العسكرية وتحديثها بعين الاعتبار، والتي يرون فيها انعكاسًا لصين طامحة لمكانة عالمية مهيمنة، وهادفة إلى تحقيق نهضة أمة عظيمة، وذلك أخذًا بعبر التاريخ وما عانته الصين في قرن السد، من هيمنة وإذلال من طرف بريطانيا وقوى استعمارية غربية أخرى في القرن التاسع عشر، وذلك من بين أهم ما يدفعها اليوم نحو مكانة مركزية في العالم، بعد معاناتها من الهزائم التي لا تزال آثارها متجذرة في النفسية الصينية، ولذلك لا بد من العودة إلى عظمة الصين الإمبراطورية كما يقول "ليو مينغفو" Liu Mingfu، صاحب كتاب "الحلم الصيني"<sup>(2)</sup>، وكان "شي جين بينغ" قد أرسل في يوليو/تموز من عام 2021، رسالة تحذير للقوى الغربية بالخصوص، بقوله: "لن نسمح لأي قوة أجنبية بأن تُرهبنا أو تُقمعنا أو تُخضعنا، وكل من يسعى للقيام بذلك، سيصطدم بجدار فولاذي، صنعه مليار وأربعمئة مليون صيني"<sup>(3)</sup>.

مع أن الخطاب الصيني الخاص باللجوء لخيار الحرب، يربط ذلك بالدفاع عن مصالح الصين وأراضيها التي تتمسك بملكيتها لها، رغم ما يثيره ذلك من جدل ونزاعات متصاعدة مثل تايوان وأجزاء كبيرة من بحر الصين الجنوبي وبعض جزر بحر الصين الشرقي، ففي معرض حديثه عن مصير تايوان، أكد الرئيس "شي" في خطاب له عام 2021: "التوحيد مهمة تاريخية، والطريق الصحيح إلى الأمام. استقلال تايوان طريق مسدود، ونحن لا نستبعد استعمال

---

(1) "الصين: لن نسمح أبدًا بالتنمر علينا أو اضطهادنا"، الموقع الإخباري لقناة روسيا اليوم، 1 يوليو/تموز 2021، (تاريخ الدخول: 27 يوليو/تموز 2023)، في: <https://bit.ly/3uqQV73>

(2) "إمبراطور الصين الجديد.. حلم شي جين بينغ"، شريط وثائقي، وثائقيات قناة دي دبليو (DW)، 31 يوليو/تموز 2022، (تاريخ الدخول: 22 يونيو/حزيران 2023)، في: [https://www.youtube.com/watch?v=9\\_hVY1ys9rs](https://www.youtube.com/watch?v=9_hVY1ys9rs)

(3) "الصراع على بحر الصين"، شريط وثائقي، وثائقيات قناة الشرق نيوز، 27 مايو/أيار 2022، (تاريخ الدخول: 7 يناير/كانون الثاني 2023)، في: <https://www.youtube.com/watch?v=BaEkVr3xiDQ>

القوة، ونحتفظ بالحق في استخدام أي وسيلة ضرورية"، وتبع ذلك مباشرة إجراء مناورات عسكرية قبالة سواحل تايوان، وينتهج عدد من الأكاديميين الصينيين نفس التوجه المتشدد تجاه خيار الحرب عندما يتعلق الأمر بتايوان، فكما يقول "ليو مينغفو": "إن الحل الوحيد هو الحرب ضد تايوان، حرب الوحدة"<sup>(1)</sup>.

ومضى "شي" أبعد من ذلك حين أعلن عن طموحه لبناء "نهضة الأمة الصينية العظيمة" التي تمثل أسس "الحلم الصيني" وتكتمل بحلول سنة 2049، وهي الذكرى المئوية لقيام جمهورية الصين الشعبية، بتوحيد الصين من خلال ضم تايوان للوطن الأم، ووضع البلاد على قمة هرم الريادة العالمية اقتصادياً وعسكرياً، وهو ما يمنح "شي" مكانة الزعيم الأعظم في تاريخ الصين، وتتجاوز بذلك مناقبه وإنجازاته كل من سبقوه من قادة صينيين.

ومن تلك المنطلقات الواقعية المتخوفة من صعود غير سلمي للصين، يسود حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية اتفاق نادر بين الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، حول ضرورة مواجهة الصين بأقوى طريقة ممكنة، بل ويتنافس على أي منهما يتبع سياسات أكثر صرامة تجاه بيجين<sup>(2)</sup>، حتى إن الرئيس الديمقراطي "جو بايدن" عقب انتخابه، في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2020، اتبع سياسة سلفه الجمهوري "دونالد ترامب" تجاه الصين، وهو ما فاجأ الخبراء الصينيين ومن بينهم "وو تشيكون" Wu Chikun، مدير معهد دراسات بحار الصين الجنوبية، الذي قال: "كنت أتوقع أن "جو بايدن" لن يتبع إستراتيجية دونالد ترامب تجاه الصين، ولكنه لم يكتف بالعمل بها فقط، بل قام بتطويرها حتى إنه ينشرها بشكل أسرع"<sup>(3)</sup>.

في الجانب الآخر وعلى عكس طروحات "ميرشايمر" و"أليسون" وغيرهما، برزت أصوات أخرى من النافين لكون الصين تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية أو السلم العالمي، ومؤكدة على أن صعودها سيكون سلمياً، تقدمها عدد من

(1) "إمبراطور الصين الجديد.. حلم شي جين بينغ"، مرجع سابق.

(2) عمرو عبد العاطي، "المواجهة والتعاون سياسات حاكمتان في المنافسة الأميركية- الصينية"، مرجع سابق، ص 49.

(3) "الصراع على بحر الصين"، مرجع سابق.

الأكاديميين الصينيين الذين يلحون على أن الصدام ليس جزءاً من ثقافة الصين التاريخية، لأن ثقافتها تعلي من قيم التعاون والسلام والروح الجماعية، وكذلك المفكر والسياسي (رئيس وزراء سابق) والدبلوماسي (سفير في الولايات المتحدة الأمريكية)، الأسترالي "كيفين رود" Kevin Rudd، في كتابه "الحرب التي يمكن تفاديها: أخطار الصراع بين الولايات المتحدة وصين شي جين بينغ" (The Avoidable War: The Dangers of A Catastrophic Conflict Between The US and Xi Jinping's China)، الصادر في مارس/آذار 2022<sup>(1)</sup>.

وكان السنغافوري "كيشور محبوباني" من أكثر المدافعين عن القول بالصعود السلمي للصين، وقد ورد في كتابه "نصف العالم الآسيوي الجديد" قوله: "هناك إجماع في الصين على مبدأ "النهضة السلمية"؛ حيث يدرك القادة الصينيون جيداً أن فرصة النمو السانحة حالياً لبلادهم تعد أفضل فرصة حصلت عليها في تاريخها، أخذاً في الاعتبار فشل العديد من محاولات في التحديث، وبالتالي من الغباء أن تبدد الصين هذه الفرصة بالدخول في نزاع عسكري من أي نوع، ولعلها تعلمت من النموذج الإيجابي للعالم الغربي، وتجربة الاتحاد السوفيتي الذي انهار نتيجة لعدة أسباب، منها التركيز على التنمية العسكرية بدلاً من التنمية الاقتصادية"<sup>(2)</sup>.

وتدافع الصين عن حسن نواياها، وتطلعها لأن تكون قوة إيجابية ومسؤولة وضامنة للسلام والاستقرار العالميين في صعودها، وانتهاج سياسات أكثر سلمية وفاعلية وتعاونية مقارنة بسياسات القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خلال مسيرة تربعها على قمة القيادة العالمية، وبرز ذلك في مختلف مبادراتها وسياساتها والمبادئ الحاكمة لسياستها الخارجية ورؤيتها للعالم، ومساعيها لتبني قضايا التنمية والسلام والتعايش السلمي والاحترام المتبادل للثقافات والحضارات وسيادة الدول.

وهذا ما يجعل نهضة الصين بحسب "تشانغ وي وي" Zhang Wei Wei "نهضة من نوع مختلف لدولة من نوع مختلف، إنها نهضة دولة متحضرة

(1) محمد مختار الشقيطي، مرجع سابق، ص ص 23، 24.

(2) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص 127.

دمجت بين أطول حضارة مستمرة في العالم، ودولة حديثة ضخمة، التزمت في نهضتها بمسارها الخاص نحو التنمية، بحيث تعلمت في نهضتها من دول أخرى، واعتمدت على قوتها وخصوصيتها من ناحية أخرى، من أجل التفوق على النموذج الغربي، وإرساء نموذجها الخاص بها<sup>(1)</sup>.

وتجادل الصين بأن سياستها الخارجية كانت دوماً ومنذ الحرب الباردة قائمة على طابع سلمي وتعاوني، تحكمها المبادئ الخمسة الشهيرة للتعایش السلمي، والتي تتضمن<sup>(2)</sup>:

- الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة أراضي كل دولة.
- عدم الاعتداء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- المساواة والمنافع المتبادلة.
- التعايش السلمي.

ويعبر الصينيون عن سعيهم لتحقيق تلك البيئة الآمنة والمستقرة المنشودة بمفهوم مبتكر من طرفهم، وهو "مجتمع مصير مشترك للبشرية" (Community Of Common Destiny For Mankind)، أو (Renlei Mingyun Gongtongti)، بالصينية، وجاء في معرض تقرير "التعاون الإنمائي الدولي الصيني في العصر الجديد"، الصادر عن مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني، التعريف بمنطلقات وخصائص وأهداف "مجتمع المصير المشترك للبشرية" الذي تتبناه الصين، بحسبانه: "مشروعاً ذا جوانب ثقافية وحضارية واقتصادية تنموية، قائم على مفهوم التناغم العالمي للأمة الصينية، وتطبيق سياسات عادلة، حتى يصبح العالم للجميع، فلا يمكن تحقيق استقرار وازدهار عالمي بدون تنمية الدول النامية، وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، ويعتبر مشروع الحزام والطريق منصة

---

(1) تشانغ وي وي، الزلزال الصيني: نهضة دولة متحضرة، ترجمة محمد مكاوي وماجد شبانة، (القاهرة، دار سما للنشر والتوزيع، 2017)، ص 77.

(2) Mikael Weissmann, **Chinese Foreign Policy in a Global Perspective: A Responsible Reformer "Striving For Achievement"**, Journal of China and international relations, 3 (1), May 2015. p. 54.

انطلاق مهمة لقيام الصين بالتعاون الإنمائي الدولي"<sup>(1)</sup>.

وكان الرئيس الصيني "شي جين بينغ" قد طرح مفهوم بناء "مجتمع مصير مشترك للبشرية" لأول مرة في عام 2013، وأكد "شي" في خطاب له، في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، التزام الصين بتحقيق مبادئ ذلك المفهوم بقوله: "سنعمل مع الشعوب من جميع الدول الأخرى، على تعزيز القيم الإنسانية المشتركة، مثل السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية، لحماية سلام العالم، ودفع تنميته، كما سنواصل تعزيز أعمال بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية"، وأضاف: "عندما تسعى جميع الدول وراء قضية الصالح العام، يمكننا أن نعيش في تناغم، ونخرط في تعاون متبادل المنفعة، وتكاتف لخلق مستقبل أكثر إشراقاً للعالم بأسره"<sup>(2)</sup>.

ويعكس ذلك واقع سياسة خارجية صينية اتسمت في عهد "شي جين بينغ" بالرغبة في تحمل المسؤوليات الدولية بدلاً من التخلي عنها مثلما كانت عليه الحال في السابق، ولا شك أن الجهود الصينية في حل الأزمات الدولية مؤخراً أصبحت أمراً لافتاً ولا يمكن نكرانه<sup>(3)</sup>.

ويبرهن القادة والأكاديميون الصينيون على تطلعهم لتحمل حقيقي للمسؤوليات الدولية ونهجهم السلمي في العلاقات الدولية، بتبنيهم لسياسات ونماذج سلوك خاصة ببيجين في ممارستها لسياستها الخارجية وبناء علاقاتها مع الآخرين.

ومن أهم تلك النماذج نجد "نموذج دبلوماسية السلام" الذي يعكس دور الصين كقوة كبرى مسؤولة في النظام الدولي، بما يتماشى مع هدفها بعيد المدى للتحوّل إلى قوة عالمية أولى بحلول عام 2049، عن طريق الانخراط النشط

---

(1) التعاون الإنمائي الدولي الصيني في العصر الجديد، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، (بكين، دار النشر باللغات الأجنبية، 2021)، ص ص 3-6.

(2) "شي: الصين تواصل دفع بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية"، صحيفة الشعب الصينية بالعربية، 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 15 يناير/ كانون الثاني 2023)، في: <http://arabic.people.com.cn/n3/2022/1024/c31664-10162591.html>

(3) أبوبكر الدسوقي، مرجع سابق، ص 66.



في التعامل مع الصراعات، وإرسال قوات حفظ السلام لبؤر التوتر، والمشاركة في عمليات الوساطة، وبناء السلام، وإعادة الإعمار، والجهود الإنسانية وغيرها، وذلك في إطار تأكيد مبادئها ضمن وثيقة مبادرة "الأمن العالمي"، التي أصدرتها في فبراير/ شباط 2023، والتي سبق وأن روجت لها كإحدى سبل إصلاح النظام الدولي الحالي، وهي المبادرة المبنية أساساً على احترام أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في التعامل الدولي، وأخذ الانشغالات الأمنية لجميع الدول على محمل الجد، وحل جميع الخلافات سلمياً، لأن التحديات التي تواجه البشرية تستلزم التعاون الشامل والمستدام، وبناء السلام عبر إنشاء هيكل أمني متوازن يقدم نهجاً جديداً للقضاء على أسباب الصراعات الدولية، وتحقيق الاستقرار والأمن عبر تعددية قطبية تعاونية وليس توجهاً أحادي القطبية.. فالثقافة الكونفوشيوسية التي تشكل إحدى مصادر إلهام مختلف السياسات الصينية تقوم على مبادئ سلمية لا صراعية مستمدة من التراث الحضاري الصيني، خاصة مبدأ التناعم الدولي القائم على المبادئ الصينية الخمس للتعايش السلمي<sup>(1)</sup>.

وجسدت الصين ذلك ميدانياً عبر مبادراتها ومساعدتها لإحلال السلام عالمياً بجهودها في عدة نزاعات وخلافات سياسية، مثلما جاء بيانه فيما يخص دورها في التقارب السعودي-الإيراني، ومبادراتها لحل الأزمة في سوريا، والقضية الفلسطينية، ومبادرة إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وكذلك مبادراتها لإيقاف الحرب الروسية-الأوكرانية بعد سنة من نشوبها؛ إذ قدمت الصين، في 24 فبراير/ شباط 2023، وثيقة بعنوان "موقف الصين من التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية" مكوّنة من 12 نقطة، تمّت صياغتها كمبادئ عامة للتعامل مع الحرب، على غرار التزام الأطراف المختلفة بعدم اللجوء إلى السلاح النووي، واحترام سيادة الدول، وعدم استهداف المدنيين والمنشآت المدنية، والتخلي عن عقلية الحرب الباردة، ووقف العقوبات من جانب واحد، والحفاظ على استقرار عمل سلاسل التوريد<sup>(2)</sup>. ويصنّف بعض الخبراء تسارع وتيرة ، لتقديم نفسها قوة عظمى مسؤولة حول العالم، وتصوير

(1) هدير طلعت سعيد، مرجع سابق، ص ص 176 - 178.

(2) مبادرة بكين: لماذا أعلنت الصين عن رغبتها في إنهاء الحرب الأوكرانية؟، إنترجيونال للتحليلات

الولايات المتحدة الأميركية على أنها تفقد نفوذها وبعض أدوارها التقليدية في بعض المناطق الحيوية مثل أوروبا والشرق الأوسط<sup>(1)</sup>.

ومنذ انضمامها رسميًا إلى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عام 1990، انخرطت الصين بنشاط في صياغة قواعد الأمن العالمي، والمشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ليشارك جنود حفظ السلام الصينيون فيما يقرب من 30 عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وأرسلت الصين ما مجموعه أكثر من 50 ألف جندي إلى أكثر من 20 دولة ومنطقة حول العالم، لتكون الصين الدولة التي أرسلت أكبر عدد من قوات حفظ السلام من بين الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وثاني أكبر مساهم في تغطية نفقات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهو ما حدا بالأمين العام السابق للأمم المتحدة "بان كيمون" للإشادة بدورها قائلاً: "باعتبارها بانيًا للسلام، ومساهمًا في التنمية الاقتصادية، ومدافعًا عن النظام الدولي، ومزودًا للمنتجات العامة، أسهمت الصين مساهمات كبيرة كعضو مسؤول في المنظمة التابعة للأمم المتحدة"<sup>(2)</sup>.

وانتهجت الصين أيضًا نهج "نموذج السلام التنموي" الذي يبنى على كون التنمية شرطًا مسبقًا لتحقيق السلام والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهي تتطلب توفير بيئة آمنة وسلمية ومستقرة مواتية للتنمية الاقتصادية، في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية (يدخل مشروع الحزام والطريق في هذا الإطار بحسب الصينيين)، والاتجاه نحو شراكات محايدة لا تفرض إملاءات سياسية (عدم المشروعية)، والسعي

---

الإستراتيجية، 27 فبراير/ شباط 2023، (تاريخ الدخول: 28 يوليو/ تموز 2023)، في: <https://2u.pw/>  
MomiYrF

(1) ناصر السهلي، "الصين وأدوار الوساطة لحل النزاعات: محاولة لعب دور عالمي"، العربي الجديد، 28 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 27 يوليو/ تموز 2023)، في: <https://2u.pw/BC3wbh3>

(2) "مشاركة الصين بنشاط في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة"، موقع التلفزيون الصيني CGTN، 12 مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 9 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://www.cgtn.com/news/2023-03-12/1634816075591147522/news/com.html.index/>

لتعاملات وفق صيغة رابح-رابح، وكل ذلك لمخالفة النموذج الليبرالي الغربي التدخلي والقائم على المشروطة السياسية والاقتصادية، والإملاءات السياسية والتعامل الفوقي<sup>(1)</sup>.

ويندرج ذلك ضمن سعي صيني حثيث لتعزيز حضور القوة الناعمة لحضارة تعد الأطول امتداداً في تاريخ البشرية إلى يومنا هذا، حيث يعود تاريخها المدون إلى ما قبل أربعة آلاف عام تقريباً من الآن، وتعتمد قوة الصين الناعمة لبناء صورة إيجابية عنها على عدة مصادر، منها ما تمتلكه من ثقافة وتقاليد عريقة تمنحها هوية وجاذبية فريدة، وقد قال الرئيس الصيني "شي" بهذا الصدد: إن تراث وقيم وثقافة بلاده تعد أدوات لزيادة مكانتها عالمياً، وكانت معاهد كونفوشيوس المنتشرة عبر العالم أحد تجليات هذا النهج. وحقق تطبيق "تيك توك" (TIK TOK) خرقاً غير مسبوق لثقافات ومجتمعات كل دول العالم ونشر الثقافة الصينية؛ مما أثار تخوفات الغرب وخاصة الولايات المتحدة من تأثيره والعمل على حظره ومنعه، كما أثار النموذج التنموي الصيني الذي مكناها من الارتقاء لمصاف ثاني أكبر اقتصادات العالم في ظرف وجيز، إعجاباً كبيراً عبر العالم وخاصة لدى الدول النامية الطامحة لاقتفاء خطى الصين في هذا المجال. وتغزو التكنولوجيا الصينية العالم وتلقى منتجاتها رواجاً كبيراً وتنافس نظيراتها الغربية، كما أن سلاح الإعلام يعد أحد مداخل الصين لكسب ود العالم والظهور بمظهر الأمة الجذابة ذات الصورة المميزة، وعليه انتشر نفوذ وسائل إعلامها الدولية الناطقة بمختلف اللغات، والمروجة للرؤية الصينية للعالم ولمستقبل العلاقات الدولية<sup>(2)</sup>.

والخبرة التاريخية، بحسب "كيشور محبوباني"، تبين أن الصين لم تكن يوماً قوة إمبريالية متغترسة، ولذلك فإجابته عن سؤال: هل يمكن أن تصعد الصين سلمياً؟ كانت ببساطة: "نعم"، وأن فترة 200 سنة من الهيمنة الغربية على وشك

(1) هدير طلعت سعيد، مرجع سابق، ص 177.

(2) ريهام المغربي، "حدود فاعلية القوة الناعمة للصين"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/تموز 2023، ص ص 83، 84.

الانتهاء، لتعود الأوضاع إلى ما كانت عليه طيلة 1800 سنة منذ العام الأول الميلادي، حين كانت الهند والصين أكبر اقتصادين عالميين، والصين خلال حقبة تربعها على القمة وقوتها طيلة أغلبية السنوات الـ1800، لم تغز العالم ولم تفعل ما قامت به بعدها القوى الاستعمارية الغربية، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال، رغم أنها كانت تمتلك أقوى بحرية في العالم خلال القرن الخامس عشر في ظل حكم إمبراطور سلالة "مينغ" القوية "تشينغ هاي" Ching Hai<sup>(1)</sup>.

وتثبت الوثائق التاريخية مثلاً أن أسطول الكنز الصيني العظيم الذي كان أكبر أسطول شهدته البشرية حينها، قد أبحر لأول عام 1405م ضمن رحلات ذات صبغة دبلوماسية وتجارية متعددة وترويجية لعظمة سلالة مينغ، شملت أجزاء كبيرة من المحيط الهندي وبلغت المنطقة العربية وسواحل شرق إفريقيا في كينيا والصومال، بقيادة القائد والبحار والدبلوماسي والجنرال الصيني المسلم "زينغ هي" أو "شينغ خه" Zheng He، واسمه المسلم "حجي محمود شمس"، وتم تبادل تجاري وثقافي وحضاري وإنساني بين الصينيين وشعوب تلك المناطق لا يزال صداه يتردد إلى يومنا هذا؛ حيث لم يعمد المستكشف والقائد الصيني إلى استعباد واحتلال وتقتيل تلك الشعوب وسلب خيراتها، مثلما فعل من لحقوا بعده من القادة والمستكشفين البيض الغربيين، أمثال "كريستوفر كولومبس" والقائد الإسباني "كورتيز" والبرتغالي "ماجلان" وغيرهم<sup>(2)</sup>.

ورغم انقسام المحللين والخبراء حول مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل مهيم والصين كقوة صاعدة ومتحدية، بين قول بحتمية المواجهة وآخر يقول بإمكانية التعاون والتعايش، إلا أن هذا الطرح يفسح قدرًا أكبر من المرونة والمناورة في علاقات الطرفين، فالتعاون والصراع

(1) Has China won? Interview with Kishore Mahbubani and John Mearsheimer, Centre for independent studies, Australia, May 11, 2020. <https://www.youtube.com/watch?v=ZnkC7GXmLdo&t=403s>.

(2) عبد القادر دندن، "على خطى" زينغ هي" .. زمان الوصل في جوهانسبورغ"، موقع العين الإخباري، 9 فبراير/ شباط 2015، (تاريخ الدخول: 4 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://al-ain.com/article/21071>

يبقيان متلازمين حيث إن هناك قدرًا كبيرًا من التفاعل وحتى الاعتماد المتبادل بينهما، وهذا الأخير قد يدفع إلى احتواء المنافسة الشرسة بينهما، التي تشمل كذلك الجوانب الإستراتيجية والعسكرية في أقاليم إستراتيجية حول العالم، مع ما يستتبعه ذلك من ضرورة تجنب سوء التقديرات والحسابات الخاطئة التي قد تقود إلى كارثة بين القوتين، لاسيما وأن التاريخ حافل بحالات سوء فهم حول موازين القوى المتغيرة في النظام الدولي<sup>(1)</sup>.

ولكن في الوقت الذي يجب أن تعطي فيه الولايات المتحدة الأميركية الأولوية لمواجهة الصين، يجب كذلك أن تهتم بالجهة الأوروبية في مواجهة محاولة روسيا إعادة إنشاء دائرة نفوذها من خلال استخدام القوة كما اتضح في حربها على أوكرانيا، وليس أمام الولايات المتحدة من خيار سوى مواجهتها بالقوة، وحتى أوروبا التي حاولت الابتعاد خلال السنوات الماضية عن الولايات المتحدة، أعادت اكتشاف حقيقة أن القوة الأميركية لا يمكن الاستغناء عنها في المواجهة مع روسيا خصوصًا.. فعلى عكس الصين التي تحاول التصرف باعتبارها دولة أكثر مسؤولية حتى في الوقت الذي تتقرب فيه من روسيا، وتحاول أيضًا ألا تكون خارجة عن القانون، نجد روسيا لا تتردد في استعمال القوة لتحقيق أهدافها ودحر خصومها؛ فقد جاءت الأزمة الأوكرانية وسط صراع متعدد الجبهات عبر العديد من الأقاليم، سعت فيه روسيا إلى إعلان تحدي الغرب والتصدي لإستراتيجية الناتو في شرق أوروبا، ومحاولة فرض ذلك بالقوة العسكرية، لتعزيز مكانتها في ظل إعادة تموضع إستراتيجي أميركي وانسحابات عسكرية لواشنطن من عدة مناطق، مع الأخذ بالاعتبار مركزية دور الصين في التحركات الروسية ضد الغرب<sup>(2)</sup>.

بدأت الصحوة الإستراتيجية الروسية مع وصول "بوتين" للحكم، عام 2000، بعد عقد من الاضطراب والفوضى، وشخص "بوتين" الأزمة البنيوية التي كانت تتخبط فيها روسيا في خطاب له عام 2005، بأنها تتلخص في انحسار

---

(1) عمرو عبد العاطي، "المواجهة والتعاون سيان حاكمتان في المنافسة الأميركية-الصينية"، مرجع سابق، ص 49.

(2) عصام عبد الشافي، مرجع سابق.

الجغرافيا السياسية، وتراجع المكانة الإستراتيجية، وتضعف القيم الاجتماعية، وتفاقم المعضلات الاقتصادية، وبالتزامن مع التوسعة الخامسة لحلف الناتو، عام 2004، قرر "بوتين" استعادة أمجاد روسيا بأي ثمن، وإعادة بناء القوة الروسية رغمًا عن الغرب، معتمدًا في ذلك على إحياء المسيحية الأرثوذكسية، والاعتزاز بالتاريخ الروسي، وتدعيم النواة السلافية الصلبة، واستعادة ما أمكن من الغلاف الإستراتيجي الذي تحتمي به روسيا، سواء كما يسميه "جيرالد تول" Gerald Toole في "الخارج الداخلي" مثل الشيشان ومناطق الحكم الذاتي في الداخل الروسي، و"الخارج القريب" بالاتجاه شرقًا وجنوبًا نحو الشعوب التركية والصينية بتبني أفكار "ألكسندر دوغين" و"بيوتر سافيتسكي" الذي أشاد بالعلاقات التاريخية بين الروس والشعوب التركية في وسط آسيا التي أبعدت روسيا عن أوروبا، بدلًا من الاتجاه غربًا والتعلق بأذنان الغربيين كما حلم "غورباتشوف" و"بوريس يلتسين" <sup>(1)</sup> Boris Yeltsin .

ومع استمرار صعود القوة الروسية في عهد "بوتين" تكررت الصدمات مع الغرب وحلفائه، لذلك اضطرت العلاقات بين روسيا والغرب بشكل كبير، بفعل مسألة توسع حلف شمال الأطلسي، الذي يعد ذراع الغرب العسكرية، واعتبار ذلك التوسع إستراتيجية يمارسها تجاه روسيا التي لم يتوقف يومًا عن اعتبارها عدوه الأول، رغم تغير الظروف والسياسات التي نشأ فيها الحلف الذي ظل يتمدد شرقًا نحو الحدود الروسية دون توقف بانضمام بولندا للحلف، عام 1999، لتكون قاعدة متقدمة له في شرق أوروبا، ثم جسرًا لتسهيل تسليح أوكرانيا خلال حربها مع روسيا، ثم انضمت جمهوريات البلطيق الثلاث، ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا، إلى الحلف، عام 2004، إضافة إلى أربع دول من أوروبا الشرقية، مما وضع حلف الناتو مباشرة على مشارف حدود روسيا الشرقية <sup>(2)</sup> .

ولكن "الخطأ الكارثي لقمة بوخارست"، كما وصفه "جون ميرشايمر" والذي ارتكبه الحلف والغرب عام 2008، كان كفيلاً بنقل المواجهة بين روسيا والغرب إلى الجانب العسكري، برفض موسكو لما جاء في القمة من ترحيب

(1) محمد مختار الشنقيطي، مرجع سابق، ص ص 28، 29.

(2) عز الدين عبد المولى، "حلف شمال الأطلسي: تمدد مستمر وتكيف مع البيئات الإستراتيجية المتغيرة"، مركز الجزيرة للدراسات، 21 فبراير/ شباط 2022، (تاريخ الدخول: 8 أغسطس/ آب 2023)،

في: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5291>

بعضوية جورجيا وأوكرانيا في الحلف، مما كان سيعني تطويقًا تامًا لروسيا من كل الجهات، وهو ما استفز موسكو ودفعها نحو شن الحرب على جورجيا في أغسطس/آب من ذات السنة، ثم الاستيلاء على شبه جزيرة القرم بعد ذلك عام 2014، لأن تلك السياسة حشرت روسيا في الزاوية وما كان منها إلا أن تدافع عن حدودها ومصالحها، ما دام انشغالاتها الأمنية لم تؤخذ بعين الاعتبار، وهو ما دفعها أيضًا نحو غزو أوكرانيا لأن الغرب لم يفهم أن المساس بأمن الحدود الروسية يعد خطأ أحمر يستوجب اللجوء للقوة، يشبهه إلى حد كبير موقف الولايات المتحدة الأمريكية لو أنها شعرت بتهديد لنفوذها في القسم الغربي من العالم<sup>(1)</sup>.

ورغم أن روسيا انتهجت سياسات صلبة تجاه الغرب منذ تولي "بوتين" للحكم عام 2000، إلا أنه يمكن إيجاد تفسير لذلك في إستراتيجية الغرب نحوها وعلى رأسه الولايات المتحدة وحلف الناتو، فالولايات المتحدة، بحسب "ميرشايمر"، كان عليها السعي لضم روسيا إلى جانبها ولكنها بدلاً من ذلك رمت بها هدية إستراتيجية ثمينة في أحضان الصين، هذه الأخيرة التي وجدت في سياسات الغرب تجاه موسكو، فرصة للتقرب أكثر من روسيا وتقديم نفسها شريكًا وحليفًا إستراتيجيًا موثوقًا ولو دبلوماسيًا وسياسيًا واقتصاديًا، وكان تجاهل المخاوف الأمنية لروسيا سببًا لحرب أوكرانيا، وتزايد الهوة بينها وبين الغرب وخاصة واشنطن، لتكون الصين المستفيد الأول بحسب "ميرشايمر" من حرب أوكرانيا ومن سياسات الولايات المتحدة تجاه روسيا؛ حيث وجدت بيجين في ذلك فرصة لتوثيق علاقاتها معها أكثر فأكثر، فيما تجد واشنطن نفسها عالقة في أوروبا، وتركز اهتمامها الإستراتيجي هناك فيما كان الواجب نقله نحو آسيا، هناك حيث تمارس الصين إستراتيجياتها بأريحية أكبر في ظل الانشغال الأمريكي بروسيا وبالغرب في أوكرانيا<sup>(2)</sup>.

ومهما يكن من أمر، فإن الصحوه الروسية التي يقودها "فلاديمير

---

(1) John Mershaime: Is China the real winner of Ukraine war?, Gita Wirjawan, April 28, 2023. [https://www.youtube.com/watch?v=YI7goPRw\\_eE&t=32s](https://www.youtube.com/watch?v=YI7goPRw_eE&t=32s).

(2) Ibid.

بوتين"، والإصرار الأمريكي على إقصاء روسيا وتحجيمها وحصارها، جعلاً الصدام بين القوة الروسية والقوة الأمريكية لا مخلص منه، وهنا صدقت البوتينية الصاعدة والقوة الأمريكية الأطلسية السائدة أمر نظرية الأستاذ "ميرشايمر" في "الواقعية الهجومية"، ونظرية "أليسون" عن "فخ ثيوسيديس"، فالوطنيون الروس الذين يمثلهم "بوتين" سياسياً ودوغين فكرياً يحسون اليوم بمرارة شديدة تجاه توسع الناتو في مجالهم الحيوي، ويعتبرون ذلك غدرًا بروسيا، واستغلالاً للحظة ضعفها أثناء تفكك الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينات، أما الأمريكيون فلم يضيعوا الفرصة لاستنزاف روسيا أو تطويقها، وجاءت حرب أوكرانيا تتويجاً لمسار التصادم بين الطرفين<sup>(1)</sup>.

لكن روسيا تطور أيضاً إستراتيجيات تعاملها مع الواقع الدولي بعيداً عن قوتها العسكرية لوحدها، من خلال العمل على نشر وتدعيم قوتها الناعمة وتحسين صورتها، بتوقيع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، في 5 سبتمبر/أيلول 2022، على مرسوم بالموافقة على مفهوم السياسة الإنسانية لروسيا الاتحادية في الخارج ليصبح قانوناً، ويعمل المفهوم على تفعيل وترسيخ مبدأ "روسكي مير" أو "العالم الروسي" الذي عمل "بوتين" على استحضاره بشكل مكثف منذ عام 2014، وازداد التركيز عليه بعد الحرب مع أوكرانيا، 2022، مع أن جذوره تعود لإسهامات أكاديميين وإعلاميين روس في الفترة ما بين 1995 و2000. يقوم مبدأ أو مفهوم "العالم الروسي" على أن روسيا دولة ذات حضارة، وتجب حمايتها من القوى الخارجية (خاصة من الغرب)، وتعزيز الوحدة مع المواطنين الروس في دول متفرقة، تحت مظلة المجال الحيوي للبلاد، ليكون "العالم الروسي" بمنزلة منصة أو قاعدة أيديولوجية تنطلق منها روسيا على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، وتضمن المفهوم أيضاً مبادئ سياسة الترويج للثقافة الوطنية واللغة الروسية في الخارج، خصوصاً أمام الثقافة الغربية التي تمثل التهديد الرئيسي للثقافة الوطنية ومن ثم للدولة الروسية، والمهمة القادمة هي تعزيز القيم التقليدية الروسية والدفاع عنها، والعمل على الترويج لما يسمى "الهوية الدستورية" لروسيا، بوصفها أمة قوية لا تعتمد فقط على قوتها العسكرية،

(1) محمد مختار الشقيطي، مرجع سابق، ص 30.



بل على هويتها المشبعة بالقيم الروحية والأخلاقية، التي تعمل على تكريس مبادئ احترام الدول الأخرى، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية<sup>(1)</sup>.

ومع ذلك، هناك شبه إجماع على أن المنافسة أو الصراع الحقيقي والأكبر هو بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، وأن روسيا هي الضلع الأضعف ضمن هذا الثلاثي، كما يؤكد ذلك "جون ميرشايمر"، وتعترف وثائق رسمية أميركية بأن روسيا بوتين، وفي ظل الحرب الروسية-الأوكرانية على وجه الخصوص، تشكل تحديًا جديدًا للغرب والولايات المتحدة الأميركية، ولكن الصين تظل هي القوة التي تمتلك مخططًا ممنهجيًا وأكثر واقعية لتهديد الريادة الأميركية.

وما تخشاه واشنطن أكثر هو تنامي التنسيق والتعاون الصيني-الروسي بشكل أكبر إلى حدود التحالف الإستراتيجي الوثيق، وتزايد نقاط الوفاق والتفاهم بينهما إلى أقصى حدودها، خاصة فيما تعلق بالعمل على تغيير هيكل النظام الدولي ومعارضة الوضع القائم، لأن القوتين الصاعدتين والطامحتين إلى استعادة مكانتهما العالمية تمتلكان مقومات قوة متكاملة، فبينما توجد رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرة وكبريات الشركات والأيدي العاملة المؤهلة وحتى عالية التقنية هنا (الصين)، تتركز الموارد الطاقوية والمعدنية والأسلحة هناك (روسيا)، مع تمتعهما معًا بعضوية دائمة في مجلس الأمن، وبقدر من النفوذ ولو كان نسبيًا ومتفاوتًا في المؤسسات الدولية، مع عملهما معًا على خلق وتأسيس هيكل مؤسسية خاصة بهما وبالقوى القريبة منهما، لتتسع لطموحاتهما ولتجسيد رؤيتهما لنظام دولي مستقبلي أكثر توازنًا وخدمة لمصالحهما.

---

(1) إسرائا إسماعيل، مرجع سابق، ص 170، 171.

## المبحث الثاني

### تزعّم مبادرات ومؤسّسات مناهضة للغرب

لم تبق حالة عدم الرضا عن هيكل النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، والرفض للهيمنة الغربية بقيادة أميركية، مجرد خطابات تنديد بالسليبات التي جرّتها القواعد التي وضعتها القوة الأميركية المنتصرة، ومحاولة فرضها لتصورها لعالم خاضع للسلام الأميركي Pax Americana، ولا مجرد دعوات لإحداث التغيير بما يتناسب مع صعود قوى جديدة، وصياغة منظومة دولية أكثر عدلاً ودمقرطة وتعددية، بل انتقلت القوى المتنبّية لطروحات التغيير (خصوصاً الصين وروسيا في المقام الأول والهند في مقام ثان)، إلى مرحلة التنفيذ وتبني مبادرات ومساع لإنشاء مؤسّسات وهياكل منافسة لمؤسّسات الغرب السائدة، سواء كان ذلك في الشق السياسي أو الاقتصادي، مع السمعة السيئة لمؤسّستين مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدى شعوب الدول الفقيرة في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، التي كانت ضحايا لسياسات الخصخصة، وتقليص الإنفاق الحكومي على قطاعات حساسة، وسياسات الإقراض القاسية.

لم يكن صعباً أن تدرك القوى الصاعدة أنها لا يمكنها تحقيق أهدافها ضمن هياكل مؤسّسية مهيمَن عليها من القوى الغربية، التي تستخدمها لخدمة مصالحها وترهيب أو معاقبة خصومها، وبخاصة المنظمات القوية مثل مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، وكلاهما لديه قدرات فائقة على معاقبة الدول ذات السيادة.. ولعله من أكبر مشاكل تلك المؤسّسات أنها لا تزال جامدة ورافضة للتطور رغم تغير العالم اليوم مقارنة بالعالم الذي ظهرت فيه مباشرة عقب الحرب العالمية الثانية، فمجلس الأمن فشلت كل الجهود لإصلاحه لحد الآن، لأنها تتعارض مع مصالح الغرب -بما يفسحه أي إصلاح من انضمام قوى غير غربية لنادي الأعضاء الدائمين مثل الهند واليابان والبرازيل وجنوب إفريقيا-، وفي أقوى مؤسّستين اقتصاديتين دوليتين، وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لا يزال نظام التصويت يسمح بسيطرة الغرب على الرغم من نمو الحصة الآسيوية في إجمالي الناتج القومي العالمي،

كما فقدت تلك المؤسسات قسمًا كبيرًا من شرعيتها في العالم وآسيا وخاصة صندوق النقد الدولي، بعد أن كان تعامله مع أزمته عام 1997 إملأ للمصالح الغربية وليس استجابة للاحتياجات الآسيوية. وعلى صعيد آخر، لا تزال الهيمنة على رئاسة تلك المؤسسات غربية؛ حيث جرت العادة أن يتولى أوروبي رئاسة صندوق النقد الدولي وأميركي رئاسة البنك الدولي<sup>(1)</sup>.

وكانت الانتقادات التي وجهها "جوزيف ستيجلتز"، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي خلال الأزمة المالية الآسيوية أواخر القرن الماضي، في كتابه "العولمة وسخطها"، الصادر سنة 2002، لكيفية تعاطي صندوق النقد الدولي مع الأزمة الآسيوية، من الانتقادات الحادة لعمل الصندوق الصادرة عن أحد المحسوبين على الفكر النيوليبرالي، فلطالما تم النظر للصندوق على أنه يد افتراضية لوزارة الخزانة الأميركية<sup>(2)</sup>.

وانعكست تلك الجهود المبذولة من طرف القوى غير الراضية عن الأداء المؤسسي العالمي ولا عن النظام الدولي ككل، في تبني مجموعة من المبادرات وتأسيس عدد من الهياكل السياسية والاقتصادية لتوفر لها فضاءات بديلة للتفاعل ومناقشة مشكلاتها وخدمة مصالحها، وطرح بدائل للوضع الدولي القائم الذي لم يعد يتماشى مع تنامي طموحاتها وأهدافها.

أولاً- فكرة المثلث الإستراتيجي: في ظل رفض واضح لفكرة وجود الولايات المتحدة الأميركية قوةً عظيمة وحيدة متربعة على قمة النظام الدولي، حاولت دول أخرى مثل روسيا والصين توطيد علاقاتها مع قوى أخرى تشاطرها نفس تصورهما العالمي باسم بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، فكانت الهند الشريك الأنسب في هذا المسعى، وعملت القوى الثلاث معاً على مواجهة النفوذ الأميركي، وكانت أهم مخرجات هذا القلق المشترك تعاون هذه الدول معاً فيما اصطلح عليه "المثلث الإستراتيجي"<sup>(3)</sup>.

(1) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص 152 - 162.

(2) John Rapley, **Understanding Development: Theory and Practice in the Third World**, Boulder- USA, Lynne Rienner publishers, Third Edition, 2007. P. 7.

(3) Abanti Bhattacharya, **The Fallacy in the Russia-India-China Triangle**, Institute

ويعد "يفغيني بريماكوف"، وزير خارجية روسيا ثم رئيس وزرائها فيما بعد، رائد وعراب هذه الفكرة، وشكل تقلده لمنصب رئيس الدبلوماسية الروسية تحولاً تاريخياً في سياسة موسكو الخارجية، حتى وإن كانت فكرة المثلث الإستراتيجي تدخل في إطار أشمل وهو التوجه الأوراسي لروسيا، الذي بدأت ملامحه عام 1994 مع الرئيس الروسي الأسبق "بوريس يلتسين"، ووزير دفاعه "أندريه كوزيريف" <sup>(1)</sup>.

ولكن تولي "بريماكوف" لحقيبة الخارجية، عام 1996، ذهب بالفكرة إلى مدى أبعد، حين كان وهو الخبير في الدراسات الشرقية يرى أن من أولويات روسيا تقوية الروابط مع القوى الآسيوية، وتطورت هذه الفكرة أكثر من حيث المدى والمحتوى، عندما أعلن "بريماكوف" في زيارة له للهند، عام 1998، عن فكرة تشكيل مثلث إستراتيجي روسي-صيني-هندي، لمواجهة تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، وقد أكد "بريماكوف" عند طرحه لفكرته للمرة الأولى، أن توحد الصين والهند وروسيا معاً سيشكل معارضة حقيقية للهيمنة الأميركية، وهو ما يتماشى مع افتراضه بأن وجود قوة عظمى واحدة تحاول فرض نفسها، لا يعني أنه ليس هناك دول مثل روسيا والصين والهند بحاجة لنظام متعدد الأقطاب لتحقيق مصالحها عبره، وتكون لها استقلالية في صنع القرار، وهذا ما يعتبر أمراً ملحاً بالنسبة للدول الثلاث <sup>(2)</sup>.

ولكل من الدول الثلاث دوافعها ومصالحها تجاه فكرة المثلث الإستراتيجي، وترى فيه إمكانية لتحقيق مكاسب إستراتيجية معينة، وتجنب عوامل معيقة لسياساتها في النظام الدولي من جهة أخرى، وتعد المعارضة المشتركة لتلك الدول للهيمنة الغربية أهم حوافز الشراكة بينها. وما حدث من تطور في العلاقات

of Defense Studies and Analyses, Volume 28, Issue 2, April 2004. [http://idsa.in/strategicanalysis/TheFallacyintheRussia-India-China\\_Triangle\\_abhattacharya\\_0404](http://idsa.in/strategicanalysis/TheFallacyintheRussia-India-China_Triangle_abhattacharya_0404). Accessed March 30, 2023.

(1) Iwashita Akihiro, **Primakov Redux? Russia and the "Strategic Triangles" in Asia**, 2006. p. p. 165, 166. "[http://www.src.h.slav.hokudai.ac.jp/09\\_iwashita.pdf](http://www.src.h.slav.hokudai.ac.jp/09_iwashita.pdf)". Accessed April 1, 2023.

(2) سعيد اللاوندي، القرن الحادي والعشرون: هل سيكون أميركياً؟، (القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص 161.

بينها غداة إعلان "بريماكوف" عن فكرة المثلث الإستراتيجي، لا يمكن بأي حال من الأحوال أخذه بمعزل عن معارضتها لعالم تسوده القطبية الأحادية<sup>(1)</sup>.

وامتلكت دول المثلث مجموعة من عوامل القوة والخصائص المتكاملة، التي كانت تشكل نقطة قوتها في حال توظيفها بشكل متسق وتبادلي، فبغض النظر عن كونها جميعها قوى نووية، وضمن القوى العسكرية الأكبر في العالم، وذات اقتصادات حيوية، إلا أنها لكل منها خصوصيات تكمل الأخرى، فروسيا تمتلك أفضلية الطاقة والأسلحة، لكونها من أهم مصنّعي الأسلحة في العالم، وموطن لموارد طاقوية عملاقة، وهو ما تحتاجه بشدة الصين والهند، وهذه الأخيرة مركز عالمي للخدمات والبرمجيات الإلكترونية، بينما الصين تمتلك ميزة رؤوس الأموال المتراكمة ومصادر الاستثمارات<sup>(2)</sup>.

تمثل الدول الثلاث الحيز الجغرافي والجيوبوليتيكي الأكبر من أوراسيا، وتغطي معاً مساحة قدرها 30 مليون كم<sup>2</sup>، وجميعها ضمن الدول العشر الأولى من حيث المساحة عالمياً (روسيا الأولى، والصين الرابعة، والهند السابعة)، وعدد سكانها يمثل 5/2 من سكان العالم (الصين والهند مجتمعتين تمثلان 35٪ من مجموع سكان العالم)، وتمتلك موارد اقتصادية وطبيعية معدنية وطاقوية كبيرة وخاصة روسيا، وجميعها ذات وزن إستراتيجي في محيطها الإقليمي، ولها قدر مهم من التأثير على الصعيد الدولي<sup>(3)</sup>.

كما أن لتلك الدول خلفيات حضارية وسوابق إمبراطورية في امتلاك القوة تاريخياً، فجميعها دول وريثة لكيانات كانت لها مكانتها سواء في الماضي البعيد أو القريب، فالصين وريثة الإمبراطورية أو المملكة الوسطى التي كان

---

(1) Harsh V. Pant, **The Moscow – Beijing – Delhi 'Strategic Triangle': An Idea Whose Time May Never Come**, Security Dialogue, vol. 35, N°. 3, September 2004. p. 313.

(2) Bobo Lo, **New order for old triangle The Russia-China-IndiaMatrix**, Russie. Nei.Visions, N°. 100, Note de L'institut Français des relations internationales (Ifri), April 2017. p. 5. <https://www.ifri.org/en/publications/notes-de-lifri/russieneivisions/new-order-old-triangles-russia-china-india-matrix>. Accessed April 20, 2023.

(3) V. K. Grover, "The Strategic Triangle", India Quarterly, Volume 58, Issue 1, January 1, 2002. p. 21.

لها نفوذها في شرق وجنوب شرق آسيا، وبلغ حتى شرق إفريقيا مع رحلات أسطول الكنز التاريخي بقيادة البحار "شينغ خه"، وهي حضارة ممتدة إلى يومنا هذا قدمت للبشرية إسهامات عملاقة، والهند بدورها حضارة عريقة وقوة هيمنت تاريخياً بفضل إمبراطوريتها القوية على شبه القارة الهندية وجنوب آسيا من المحيط الهندي جنوباً إلى حدود الهيمالايا ونهر السند شمالاً، وروسيا وريثة إمبراطوريتين تعتبران حديثي عهد نسبياً بالقوة والنفوذ، إمبراطورية روسيا القيصرية التي كانت إحدى أطراف نظام توازن القوى الأوروبي، ومن أهم القوى المتحدية للإمبراطورية العثمانية، وعلى أراضيها تحطمت أسطورة حروب نابليون التوسعية، وبعدها كوريتة للاتحاد السوفيتي الذي أوقف زحف ألمانيا النازية، وزاحم الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي طيلة حقبة الحرب الباردة، فالأمر لا يتعلق بقوى جديدة تتطلع إلى احتلال مكانة عالمية، بقدر ما يتعلق بقوى تسعى لاستعادة مكانتها العالمية التاريخية.

وإذا كانت الصين والهند لم تستقبلا فكرة المثلث الإستراتيجي الروسية بالترحاب والتحمس اللازمين في البداية، إلا أن تداعيات أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، وما انجرَّ عنها من وجود عسكري أميركي في آسيا الوسطى، على مشارف حدود الدول الثلاث، واستغلالها لتلك الأحداث لممارسة سياسات قوة وهيمنة أكثر راديكالية، دفعت بالصين والهند إلى الالتفاف أكثر حول مبادرة "بريماكوف"<sup>(1)</sup>.

ومن وجهة نظرنا، فإن ما رافق أحداث 11 سبتمبر/ أيلول من تمادٍ أميركي في استعمال القوة وغزو أفغانستان ثم العراق، وتجاهل الشرعية الدولية التي تمثلها الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبسط هيمنتها على المؤسسات المالية الدولية، هو ما جعل الدول الثلاث تدرك أن هناك كبحاً بنوياً حقيقياً على المستوى العالمي، وبأنه يستحيل عليها تحقيق أهدافها في ظل سيطرة هيكل مؤسسية عالمية سياسية واقتصادية ومالية غربية التوجه، لذلك تبلور الوعي بضرورة تطوير علاقاتها من مجرد علاقات بنية ثنائية، أو مبادرة ثلاثية تفتقد للطابع المؤسسي، إلى عمل جماعي منظم ومؤسس، له مبادئ وأهداف واضحة،

(1) Abanti Bhattacharya. Op. Cit.

وآليات ووسائل محددة لتحقيقها، وقد يكون من أهم إنجازات فكرة المثلث الإستراتيجي خلقها لهذا الوعي والشعور بالتميز وبضرورة التغيير، وتمهيدها لتأسيس كيانات مؤسسية مستقلة لصالح تلك الدول.

وهو ما تجسد بادئ الأمر بتبني إطار العمل المشترك الثلاثي الروسي-الصيني-الهندي (RIC)، الذي يرمز إلى الحروف الأولى من اسم الدول الثلاث، روسيا والهند والصين، وبدأ في شكل اجتماعات متفرقة لوزراء خارجية الدول الثلاث على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ديسمبر/ كانون الأول 2001، ومنذ سنة 2005 أصبح الاجتماع يتم بشكل مستقل وليس على هامش أي من الأحداث الدولية الكبرى، واستمرت تلك الاجتماعات في مناقشة القضايا المهمة والمستجدة، مثل أهمية إنشاء نظام دولي عادل قائم على القانون الدولي، والإقرار بأهمية دور الأمم المتحدة، والالتزام بمحاربة الإرهاب، ومختلف أشكال الجريمة المنظمة، وتطور النزاعات الدولية عبر العالم، وكان النواة الأولى فيما بعد لتشكيل البريك BRIC ثم البريكس BRICS.

ثانياً- من البريك إلى البريكس: نتيجة لتنامي وعي عدد من القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين وروسيا والهند، بضرورة التصدي لبنية النظام الدولي القائمة على الأحادية والانتقال بها إلى التعددية، اتفقت الدول الثلاث المذكورة بالإضافة إلى البرازيل على هامش قمة الثماني الكبار في جزيرة هوكايدو اليابانية، في يوليو/ تموز 2008، على تأسيس إطار عمل عرف اختصاراً بـ BRIC للتنسيق في القضايا العالمية، وعلى رأسها رسم معالم نظام دولي بعيد عن الأحادية القطبية، وعُقدت القمة الأولى المستقلة لدول البريك في روسيا عام 2009<sup>(1)</sup>.

وقبل هذه المبادرة العملية كان كبير الاقتصاديين في بنك "غولدمان ساكس" Goldman Sachs، البريطاني "جيم أونيل" Jim O'Neil، قد كتب، في 31 نوفمبر/ تشرين الثاني 2001، ورقة تحليلية شهيرة توقع فيها أن تشهد السنوات العشر التالية لتاريخ نشر الدراسة (أي إلى غاية 2011)، صعود اقتصادات أربع دول، وهي: الصين وروسيا والهند والبرازيل، ليزيد وزنها في الاقتصاد العالمي

(1) جيهان أبو اليزيد، "البريكس قصة نجاح تكتبها دول ناهضة"، مجلة أعمال، 2011، (تاريخ الدخول:

12 أبريل/ نيسان 2023)، في: <http://www.businessstendersmag.com/ar/>

وحصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وخاصة بالنسبة للصين، و سيرتفع الوزن الاقتصادي الإجمالي للدول الأربع إلى 12٪<sup>(1)</sup>، ورمز "أونيل" إلى تلك الدول بـ BRICs، لتكون أول مرة يتم فيها استحداث هذا التعبير وتوظيفه.

وفي ورقة تحليلية أخرى لذات البنك، صدرت في أكتوبر/ تشرين الأول 2003، ولكن هذه المرة لكل من "دومينيك ويلسون" Dominic Wilson و"روبا بوروشوثامان" Roopa Purushothaman، ساد توقع بأن تساوي اقتصادات دول البريك نصف اقتصادات دول مجموعة الست G6 (التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا) بحلول عام 2025، وأن يشهد عام 2039 تفوق دول البريك على دول مجموعة الست اقتصادياً<sup>(2)</sup>.

وكانت هذه التوقعات المتفائلة بشأن اقتصادات البريك، دافعاً آخر لدولها الأربع للتكتل معاً في إطار عمل رسمي، لتعزيز موقعها على الساحة الدولية. وفي عام 2009، تقدمت جنوب إفريقيا بطلب لعضوية التكتل، وبعد الموافقة على ذلك تحولت التسمية رسمياً إلى بريكس BRICS، بإضافة الحرف الأول من الاسم الإنكليزي لجنوب إفريقيا، وأصبحت المجموعة بمرور السنوات قوة اقتصادية وسياسية لا يمكن الاستهانة بها، والتعاون بين أعضائها يزيد كل سنة، لتضم دول التكتل مجتمعة 42٪ من سكان العالم، و 40٪ من مساحته، وتسيطر على 18٪ من تجارة السلع والخدمات في العالم، و 25٪ من الاستثمار الأجنبي<sup>(3)</sup>.

وكشفت أرقام صادرة في أبريل/ نيسان 2023، عن تفوق دول البريكس لأول مرة على دول مجموعة السبع من حيث مساهمتها في الاقتصاد العالمي، والتي بلغت 31.5٪ لصالح دول البريكس، في مقابل 30.7٪ للقوى السبع الصناعية،

---

(1) Jim O'Neil, **Building Better Global Economic BRICs**, Global Economics Paper No 66, (New York, Goldman Sachs Economic Research, 31th November 2001). p. 7.

(2) Dominic Wilson and Roopa Purushothaman, **Dreaming With BRICs: The Path to 2050**, Global Economics Paper No 99, (New York, Goldman Sachs Economic Research, 1st October 2003). p. 3.

(3) هل تنضم مصر والسعودية والجزائر لأقوى تحالف تزعمه الصين؟، مرجع سابق.



وبلوغ مجموع احتياطات النقد الأجنبي للدول الأعضاء 4 تريليونات دولار، وتأتي زيادة قوة التكتل في ظل تعالي الأصوات المناهية بعالم متعدد الأقطاب وبشكل رئيس من روسيا والصين. ومنذ حرب أوكرانيا بدأ تجمع البريكس يأخذ أبعاداً جيوسياسية ويثير مخاوف الغرب، لاسيما أن هناك العديد من الدول من مختلف القارات أبدت استعدادها للانضمام للتجمع، ومن أهمها قوى إفريقية مثل الجزائر ونيجيريا ومصر والسنغال، وقوى شرق أوسطية مثل تركيا وإيران والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، والأرجنتين والمكسيك من القارة الأميركية، واندونيسيا من قارة آسيا، كما طرحت المجموعة بقوة مسألة الاستقلالية المالية والتمويلية، والانعقاد من هيمنة الدولار، وعلى رأسها تأسيس بنك التنمية الجديد (تفاصيل أكثر حول مسألة الاستقلالية المالية في العنصر الخاص بهذا الموضوع)<sup>(1)</sup>.

## خريطة رقم (2) التوزيع الجغرافي لدول مجموعة البريكس



Source: <https://www.brics2018.org.za/what-brics/>

(1) من أهدافها التخلص من الدولار.. ماذا تعرف عن منظمة البريكس؟، الجزيرة نت، 15 أبريل / نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 20 أبريل / نيسان 2023)، في: <https://www.youtube.com/watch?v=HvbUh5He8cg&t=38s>

إلى جانب المسألة المالية، وضعت المجموعة قضايا الطاقة والأمن الطاقوي ضمن أولوياتها (لاسيما أنها تضم أحد أهم منتجي الطاقة في العالم، أي روسيا، وإلى جانبها الدولتين الأكثر مساهمة في ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة في الأسواق العالمية الصين والهند)، لأن ضمان أمن إمدادات الطاقة ضروري لجميع دول المجموعة لتحقيق أهدافها التنموية، وبناء على مخرجات قمة فورتاليزا في البرازيل، عام 2014، تشكلت "جمعية البريكس للطاقة" (BRICS Energy Association)، التي تعمل على بناء "بنك احتياطي للوقود" و"معهد لسياسات الطاقة" لفائدة الدول الأعضاء، وجعل موارد بنك التنمية الجديد التابع لها في خدمة تحقيق أهداف الطاقة والتنمية<sup>(1)</sup>.

وجعلت "إستراتيجية الشراكة الاقتصادية للبريكس" (BRICS Economic Partnership Strategy) تعزيز التعاون بين دول المجموعة في مجال الاستثمار ضمن أولوياتها الرئيسية كذلك، والتي تعمل على تنمية علاقات السوق بين دولها، وتوسيع فرص الدخول إلى الأسواق، وخلق بيئة ملائمة ومشجعة للمستثمرين والمقاولين ورجال الأعمال في جميع دول المجموعة، كل ذلك من أجل تقوية توازن اقتصادات دولها، ودعم نموها الاقتصادي، وتعزيز تنافسيتها على المستوى الدولي<sup>(2)</sup>.

وعلى الصعيد السياسي تقدم بريكس نفسها على أنها نموذج للدبلوماسية متعددة الأطراف وتحمل أجندتها شقين، اقتصادياً وسياسياً، لكونها جاءت في ظل التحولات على الصعيد الدولي بفعل إرهابات التعددية في النظام الدولي، وتنامي المساعي لإنهاء الهيمنة الغربية على مقاليد الأمور. وتقديم البريكس لفضاء تفاعلي مهم لفائدة ما يعرف بالقوى المتوسطة من دول الجنوب التي تتزايد أدوارها ومكانتها خاصة بعد الحرب الروسية-الأوكرانية، واستفادتها من حالة الاستقطاب والتنافس بين القوى العالمية الكبرى والتحديات التي يواجهها

---

(1) Thokozani Simelane, **Nexus between energy and development: The case of BRICS**, BRICS Academic Review, Issue 05, 2021. p. 56.

(2) Irina Yarygina and Lubov Krylova, **BRICS investment policy in contemporary environment**, BRICS Journal of Economics, Volume 4, Number 2, 2023. p. 194.

الدور الأميركي، فقد سمح هذا السياق بمنح تلك القوى هامش مناورة أكبر، وحتى عملها على لعب دور الوساطة في نزاعات القوى الكبرى، والدفاع عن مصالحها باستقلالية ودون انسياق بشكل مطلق لأي سرديّة من جانب القوى الكبرى. وتجد تلك القوى المتوسطة في تجمع البريكس فرصة لتحقيق تطلعاتها بشأن إعادة رسم توازنات القوى بالنظام الدولي، في ظل تراجع أواصر الثقة والتحالف بينها وبين الغرب بقيادة الولايات المتحدة التي يشهد دورها العالمي المزيد من التحديات، وتوظف دول البريكس هذه اللحظة الإستراتيجية لدحض السرديات الغربية بشأن مخاوف صعودها وتنامي دورها الإقليمي والدولي، وذلك عبر تأكيد القيم والتوجهات التي تستند إليها دبلوماسية دول البريكس، مع العمل على توطيد علاقاتها مع مختلف القوى من الجنوب على وجه الخصوص<sup>(1)</sup>.

وعلى درب فرض نفسها قوة ذات وزن وتأثير في مسار ومستقبل النظام الدولي، واجهت دول البريكس مع ذلك ولا تزال عراقيل وتحديات بعضها داخلية تتعلق بكل دولة على حدة، وبعضها نتاج لتأثيرات البيئة الدولية التي تتفاعل ضمنها.

فقد كانت الفترة ما بين 2019 و2023 مسرحًا لتحديات صعبة واجهت دول المنظمة، تصدرتها تداعيات جائحة كوفيد-19 وما جتته على العالم ومن بينه دول البريكس من عواقب وخيمة اقتصاديًا وصحيًا واجتماعيًا وحتى سياسيًا، وانشغال الصين بالحرب التجارية التي شنتها الولايات المتحدة الأميركية بقيادة "دونالد ترامب"، ووقوع روسيا في دوامة الحرب مع أوكرانيا وحلفائها الغربيين، ومعاناتها من أضرار ومخلفات العقوبات الغربية والحظر الطاقوي على مواردها، وابتلاع المشاكل الداخلية لبقية دول المجموعة، فالبرازيل كانت على موعد مع منافسة شرسة بين اليمينيين واليساريين، وتضرر صورة البلاد ومكافحتها وسعيها للحفاظ على النظام الديمقراطي أمام سياسات الرئيس الأسبق "جاير بولسونارو" Jair Bolsonaro، والاحتجاج العنيف غير المسبوق لأنصاره على نتائج الانتخابات الرئاسية التي جاءت مجددًا بـ"لولا داسيلفا" Lola Dasilva

(1) آية بدر، "قمة بريكس 2023 وطموح موازنة القوى الغربية"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/ تموز 2023، ص 199.

على رأس عملاق أميركا اللاتينية، وتنامي الموجة الهندوسية المتطرفة في الهند في ظل الحكم القومي الهندوسي بقيادة "ناريندرا مودي" Narendra Modi، وتخميم شبخ العنف والمواجهات الطائفية بين المسلمين والهندوس، وانغماس جنوب إفريقيا في قضايا الفساد السياسي والمالي، وتأثير ذلك على الاستقرار في بلد نيلسون مانديلا، والضغط الاقتصادي عمومًا على دول المجموعة الناجم عن عدم استقرار الاقتصاد الدولي وتأثير الاضطرابات الجيوسياسية<sup>(1)</sup>.

ولإعادة ترتيب البيت البريكسي ووضع تصورات لرسم معالم المرحلة المقبلة والحاسمة في مستقبل المجموعة ومكانتها، يتم التعميل بشكل كبير على قمة المجموعة المقررة في الفترة ما بين 22 و24 أغسطس/ آب 2023 بجنوب إفريقيا، والتي سبقها اجتماع تحضيرى لوزراء خارجية دول المجموعة في بداية شهر يونيو/ حزيران 2023.

دعا المجتمعون في قمة يونيو/ حزيران إلى إعادة التوازن للنظام الدولي في ظل التوجه نحو التعددية وإنهاء عهد الأحادية القطبية، والاهتمام بتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية، خاصة على الدول الأفقر التي تأثرت بفعل تعثر التعاون الدولي وتوجيه الموارد نحو الحرب وليس لمصلحتها، وعدم وفاء الدول الكبرى بمسؤولياتها والتزاماتها تجاهها بحسب وزير خارجية جنوب إفريقيا، والعمل على دراسة توسيع صلاحيات ونطاق المجموعة (أولوية توسيع عضوية المجموعة، وانعقاد اجتماع ما يعرف بأصدقاء بريكس على هامش هذه القمة، والذي ضم 12 وزير خارجية ممثلًا لدول راغبة في الانضمام للمجموعة).

وكانت أهم المفاهيم والتوجيهات الرئيسية الواردة في البيان الختامي لقمة يونيو/ حزيران تتمحور حول تعزيز التعددية دوليًا ورفض النهج الأحادي الذي يضر بقيم العولمة وينتهك قواعد القانون الدولي، مثل العقوبات والمقاطعات والحظر والحصار وغيرها من السياسات الانفرادية، وتأكيد التمسك بقيم القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ودعم إصلاح قيم الحوكمة بالمؤسسات الدولية والأجهزة الأممية وخاصة مجلس الأمن، ودعم التحول

---

(1) Mikhail Vyacheslavovich Zharikov, **Digital Money Options for the BRICS**, International Journal of Financial Studies, 2023, 11, 42. p. 2.

نحو نظام تجاري متعدد الأطراف، وتدشين شبكة أمان مالي عالمية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وتأكيد أهمية حوكمته وإصلاحه، وتشجيع استعمال العملات المحلية في التجارة الدولية وفي المعاملات المالية بين دول البريكس وشركائها التجاريين، وقضايا أخرى مثل المناخ، والأمن الغذائي في ظل الحرب في أوكرانيا، وحل الخلافات المنتشرة حاليًا عبر العالم بالطرق والأساليب السلمية وغيرها<sup>(1)</sup>.

وغداة انعقاد القمة التاريخية ما بين 22 و24 أغسطس/ آب 2023، قال مندوب جنوب إفريقيا في المجموعة "نيل سوكلال" Neil Sooklal: إن "22 دولة تواصلت رسميًا مع دول بريكس لتصبح عضوًا بشكل كامل (وهي: الجزائر، الأرجنتين، بنغلاديش، البحرين، فلسطين، كازاخستان، بيلاروسيا، بوليفيا، فنزويلا، إيران، الكويت، نيجيريا، السعودية، الإمارات، إثيوبيا، فيتنام، كوبا، هندوراس، إندونيسيا، الكويت، السنغال، تايلاند، ومصر)، وهناك عدد مماثل من الدول التي سألت على نحو غير رسمي عن الانضمام للمجموعة". وأشار أيضًا إلى أن الاهتمام المتزايد بالتكتل "ليس بالأمر الجديد"، لكنه يشير إلى "الثقة" بالعمل الذي قامت به بريكس طوال 15 عامًا من وجودها، وأكد أن بريكس ليست مجرد "قوة سياسية عبر محاولتها تغيير خطوط الصدع في مجال السياسة العالمية، بل تغير أيضًا ما يحدث في الفضاء الاقتصادي على مستوى العالم"<sup>(2)</sup>.

وبالفعل كان أهم ما خرجت به قمة المجموعة بجوهانسبورغ، إعلان الرئيس الجنوب إفريقي "سيريل رامافوزا" Cyril Ramaphosa، عن دعوة البريكس لكل من الأرجنتين ومصر وإثيوبيا و للانضمام إليها. في خطوة تهدف إلى ومواجهة النفوذ الأميركي وتخفيف الضغوط عن الصين وروسيا، وأكد رئيس جنوب إفريقيا أن عضوية تلك الدول ستكون سارية بداية من العام

(1) آية بدر، مرجع سابق. ص 200.

(2) "جنوب إفريقيا تعلن طلب 22 دولة الانضمام إلى مجموعة بريكس"، الجزيرة نت، 21 يوليو/ تموز 2023، (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/ أيلول 2023)، في: <https://2u.pw/97rGixN>

2024، باعتبارها "المرحلة الأولى من عملية التوسع للمجموعة، التي تسعى إلى بناء نظام مواز للنظام العالمي الحالي الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون منذ نهاية الحرب العالمية الثانية". وكانت الصين أكبر الداعمين لتوسيع عضوية المجموعة، لتلتحق بها روسيا وجنوب إفريقيا، في حين كانت البرازيل قلقة بشأن تغيير الغرب، بينما كانت الهند تشعر بالقلق من أن توسيع المجموعة قد يحولها إلى ناطق بلسان الصين، وسيُضعف التكتل وربما يزيد من عدائها للولايات المتحدة التي تجمعها بنينودلهي علاقات شراكة اقتصادية قوية، إلا أن رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" عاد للموافقة على دعم قبول الأعضاء الجدد. وحسب مراقبين فإن الدول الست التي قبلت عضويتها بينها بعض شركاء الدفاع الإستراتيجي للهند، مثل الإمارات ومصر، وربما يكون ذلك من العوامل التي خففت من معارضة "مودي" لتوسيع البريكس<sup>(1)</sup>.

يحمل توسيع البريكس في طياته فرصاً واعدة للصعود بالمجموعة أكثر نحو الريادة العالمية، بما يشكله انضمام أعضاء جدد من زيادة قوة المجموعة جغرافياً واقتصادياً وتجاريًا وسياسياً، وارتفاع نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والذي يتوقع أن يصل إلى النصف بحلول عام 2040، وهذا يعتمد على مدى قوة الاقتصادات التي حظيت بعضويتها، مثل السعودية، وتلك التي من الممكن انضمامها مستقبلاً، مثل إندونيسيا، وكذلك مدى تعافي اقتصادات كل من جنوب إفريقيا والبرازيل وبقية الاقتصادات المنضمة حديثاً، مثل الأرجنتين ومصر وإثيوبيا وإيران، كما سيوفر هذا التوسع صوتاً ومنبراً للدول الناشئة للتعبير عن مواقفها وتقوية حضورها وسط عالم منقسم ومستقطب، وهي الأصوات التي قد تتجه نحو تأييد الطروحات والمواقف الاقتصادية والسياسية للبريكس<sup>(2)</sup>. ولكن التوسع يجلب بالمقابل تحديات وعراقيل متزايدة، فبحسب تحليل معهد السلام الأميركي فإن أعضاء مجموعة بريكس الجدد يضيفون تحدياتهم

---

(1) "بريكس الجديدة.. ماذا يعني اقتصادياً ضم 6 أعضاء جدد للمجموعة؟"، العربي الجديد، 25 أغسطس/ آب 2023، (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/ أيلول 2023)، في: <https://2u.pw/Fe9m5eR>

(2) "مجموعة "بريكس" تتوسع... شكوك حول نظام اقتصادي عالمي مواز"، العربي الجديد، 22 أغسطس/ آب 2023، (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/ أيلول 2023)، في: <https://2u.pw/7FIkueS>

الخاصة للمجموعة؛ إذ تواجه إيران العقوبات الأميركية المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي، في حين أثارت الاشتباكات الجديدة في إثيوبيا مخاوف بشأن الاستقرار الداخلي بالبلاد، كما تواجه مصر ضغوطاً اقتصادية ومالية حادة وانهيأً بالجنه المصري، وكذلك تعاني الأرجنتين من أزمة مالية حادة أجبرتها على خفض قيمة عملتها الوطنية (البيزو) بشكل حاد، ورفعت أسعار الفائدة في أعقاب الفوز المفاجئ في الانتخابات التمهيدية الذي حققه الليبرالي اليميني "خافيير ميلي". إضافة إلى ذلك، تواجه بريكس بقبولها عضوية الدول الست معضلة في صنع القرار في المستقبل؛ حيث هناك تناقضات عديدة بين الأعضاء الجدد، خاصة بين مصر وإثيوبيا بخصوص سد النهضة، وخلافات بين الرياض وطهران. وحسب تحليل معهد السلام الأميركي، فإن القرار يتخذ بداخل مجموعة بريكس بالإجماع، وإن إضافة المزيد من الأعضاء يعني أن التوصل إلى توافق في الآراء سيكون أكثر صعوبة؛ حيث إن كل دولة لها مصالحها وأولوياتها وعلاقاتها الخاصة<sup>(1)</sup>.

ثالثاً- منظمة شنغهاي للتعاون SCO: في منتصف تسعينات القرن الماضي، قامت روسيا والصين وعدد من دول آسيا الوسطى بحل خلافاتها الحدودية، وهو ما قاد إلى تشكيل منظمة أمنية متعددة الأطراف، في 26 أبريل/ نيسان 1996، عُرفت باسم "مجموعة شنغهاي الخماسية" (The Shanghai Five)، وبدا حينها أن الصين تقود مبادرة جديدة كإضافة لحراك تأسيس تجمعات متعددة الأطراف عبر العالم. وبعد خمس سنوات على تلك المبادرة، أي في 15 يونيو/ حزيران 2001، تحولت إلى منظمة قائمة بذاتها عرفت باسم "منظمة شنغهاي للتعاون" بعضوية الدول الخمس ضمن المبادرة الأولى، أي الصين وروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، بالإضافة إلى أوزبكستان عضواً جديداً<sup>(2)</sup>. وبانضمام الهند وباكستان رسمياً إلى عضوية المنظمة، عام 2017، توسع

(1) "بريكس الجديدة.. ماذا يعني اقتصادياً ضم 6 أعضاء جدد للمجموعة؟"، مرجع سابق.

(2) منظمة شنغهاي للتعاون، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، موقع منظمة الأمم المتحدة، تاريخ الدخول: 25 أبريل/ نيسان 2023، في: <https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization>

عدد أعضائها الرسميين إلى ثمانية أعضاء، وازدادت مصادر قوتها الإجمالية، بضمها لما يقارب نصف سكان العالم، وأربع دول نووية، ومورد عالمي ضخمة للطاقة، أي روسيا، وبعض جمهوريات آسيا الوسطى، وأكبر المساهمين في زيادة الطلب على الطاقة في السوق العالمية، الصين والهند، ومساهمتها في أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، واحتلالها لمساحة شاسعة تناهز 35 مليون كم مربع، وامتدادها الواسع على شرق وشمال آسيا وصولاً إلى وسطها وجنوبها، ومن تخوم المحيط القطبي الشمالي إلى المحيط الهندي جنوباً، ومن المحيط الهادي شرقاً إلى بحر العرب غرباً<sup>(1)</sup>.

وخلال القمة الافتراضية للمنظمة في نيودلهي، في 4 يوليو/تموز 2023، انضمت إيران رسمياً عضواً تاسعاً للمنظمة، واحتفى الرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي" بانضمام بلاده قائلاً: "إيران تعتقد أن شنغهاي منظمة متنامية ذات مؤشرات وقدرات كبيرة وموقع متميز، ومزايا عضوية إيران في المنظمة ستبقى خالدة"<sup>(2)</sup>.

وبهذا الانضمام الجديد لإيران تأخذ المنظمة دفعة أخرى قوية لمساعي فرض نفسها على الساحتين الإقليمية والدولية، فطهران معروفة من جهة بمواقفها الراضية للوضع القائم في النظام الدولي والهيمنة الأميركية على مقدراته، كما أنها من المنتجين الرئيسيين للطاقة عالمياً وانضمامها للمنظمة إلى جانب روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى، يُمكن هذا التجمع من السيطرة على 20٪ من مجموع الاحتياطيات العالمية للنفط<sup>(3)</sup>.

تزداد مصادر ومؤشرات قوة منظمة شنغهاي للتعاون، بضمها لأعضاء بارزين اقتصادياً عالمياً وليس إقليمياً فحسب، مثل الصين والهند وروسيا، وقوى إقليمية

(1) راشد عليموف، دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والأمن، وقائع الأمم المتحدة، موقع منظمة الأمم المتحدة، 25 آب 2015. (تاريخ الدخول: 25 أبريل/نيسان 2023)، في:

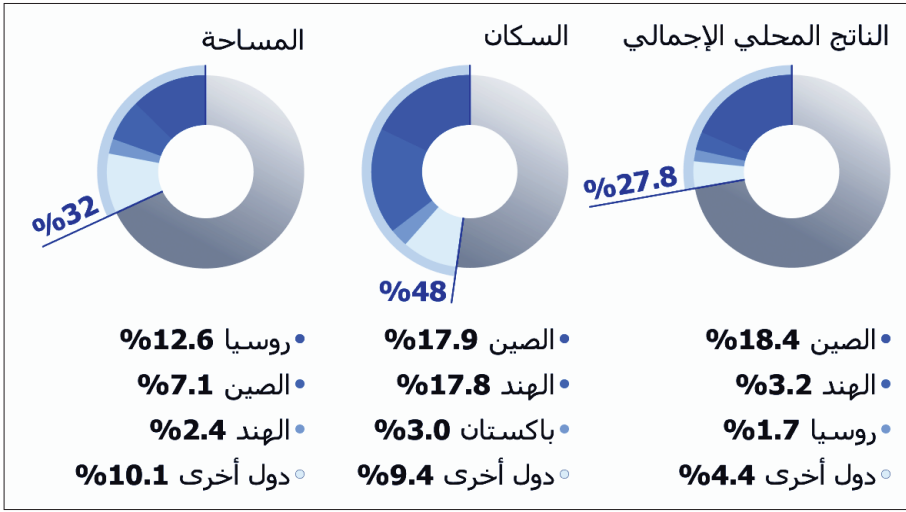
(2) "لتصبح تاسع دولة في التكتل.. إيران تنضم رسمياً إلى منظمة شنغهاي للتعاون"، TRT عربي، 4 يوليو/تموز 2023، (تاريخ الدخول: 11 أغسطس/آب 2023)، في: <https://2u.pw/pG72gRE>

(3) Ejaz Hussain, **The SCO dynamism**, The News On Sunday, July 9, 2023, Accessed August 11, 2023. <https://www.thenews.com.pk/tns/detail/1088388-the-sco-dynamism>.



مثل إيران وباكستان وعدد من جمهوريات آسيا الوسطى، وذلك رغم التفاوت من حيث مقومات القوة بين دول المنظمة والتي تصدرها الصين والهند وروسيا اقتصادياً ومن حيث المساحة والسكان؛ إذ تسهم دول المنظمة مجتمعة بحوالي 28٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وحوالي نصف سكان العالم، و32٪ من مساحة الكرة الأرضية (انظر الشكل رقم 2).

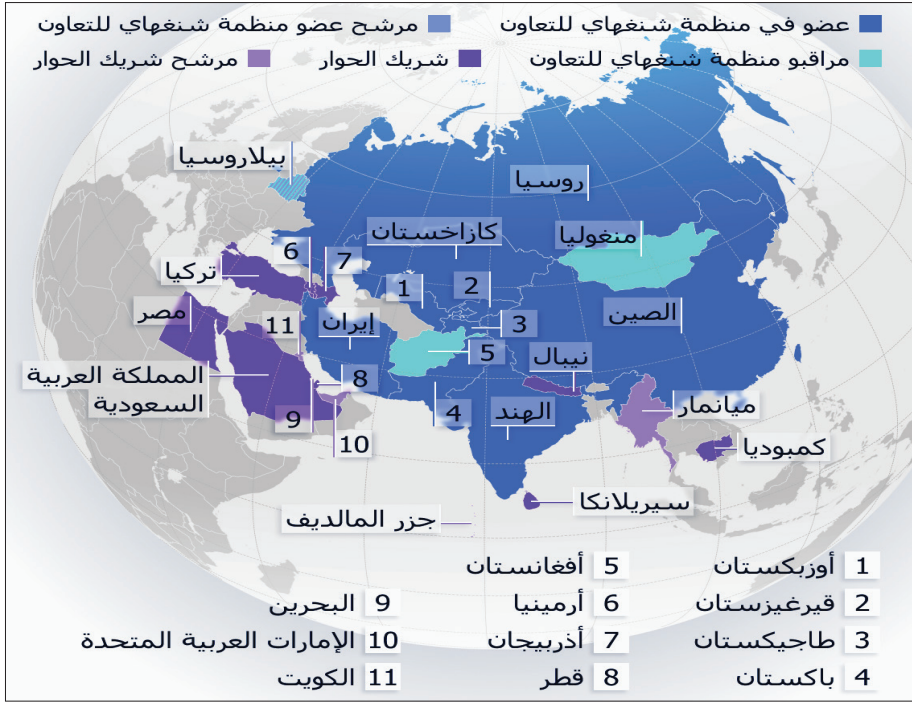
شكل رقم (2) مؤشرات قوة منظمة شنغهاي للتعاون بعد توسيع عضويتها (يوليو/تموز 2023)



المصدر: "من هم أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون؟"، وكالة سبوتنيك للأخبار، 10 يوليو/تموز 2023، (تاريخ الدخول: 11 أغسطس/آب 2023)، في: <https://2u.pw/Zf3cvfx>

وتتطور خريطة عضوية المنظمة باستمرار، فإلى جانب الأعضاء التسعة الرسميين، تضم المنظمة كذلك أعضاء مراقبين، وشركاء حوار، ودولاً مرشحة للعضوية وعلى رأسها بيلاروسيا المتوقع انضمامها رسمياً في قمة المنظمة لعام 2024، ودولاً أخرى مرشحة شريك حوار، مثلما توضح الخريطة الموالية.

### خريطة رقم (3) وضعية العضوية في منظمة شنغهاي للتعاون (يوليو/تموز 2023)



المصدر: "من هم أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون؟"، مرجع سابق..  
وتعكس المنظمة تعاضم دور القوى الصاعدة عالمياً بوتيرة سريعة، وخصوصاً أنها تضم الصين وروسيا والهند، وكما يلاحظ "ستيوارت باتريك" Patrick Stuart فإن المؤسسات الغربية الدولية المختلفة السائدة حالياً تعاني عجزاً، ولذلك تنامي الحاجة إلى تعاون دولي بديل، وتدفع تلك الحاجة الدول الصاعدة لإنشاء مؤسسات موازية للمؤسسات التقليدية التي تسمح لهم بالتعامل بشكل كافٍ مع المجال الجيوسياسي المحيط بهم. وفي هذا السياق، جاءت منظمة شنغهاي التي تهدف إلى تمتين التعاون بين أعضائها في القضايا الإستراتيجية النابعة من مصالحها المشتركة، ويمكن النظر إلى ذلك على أنه وقوف ضد الغرب، وبشكل أكثر تحديداً فإن المنظمة تهدف إلى صياغة مجالها الإقليمي فيما يتعلق بالتعاون الأمني والاقتصادي والسياسي، وتتعدد دوافع الفاعلين من أعضاء المنظمة، ولكنهم جميعاً مرتبطون بمنطقة آسيا الوسطى

وأوراسيا عمومًا، والتي تُعد منطقة عازلة كما أنها قاعدة للموارد، وممر تجاري، ومجال لمصالح إستراتيجية محورية<sup>(1)</sup>.

وعن طريق تعزيز التعاون الذي يحقق المنفعة للأطراف بالتساوي، ومنع المواجهة والنزاع، والحفاظ على الأمن كحقٍّ متساوٍ ومتكامل، فإن منظمة شنغهاي للتعاون بحسب بياناتها تهدف إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، يتسق بشكل تام مع قواعد القانون الدولي، ومبادئ الاحترام المتبادل التي تليها مصالح كل دولة، مع وضع احتياجاتها وطموحاتها المتبادلة في الاعتبار. وعن طريق توحيد أربع قوى نووية، هي نصف عدد الدول النووية في العالم في منظمة إقليمية واحدة، فإن منظمة شنغهاي تشكل رادعًا إضافيًا في إطار النظام الذي تم إنشاؤه، للحفاظ على التوازن الإستراتيجي للقوة والاستقرار السياسي في العالم<sup>(2)</sup>.

وفي الوقت الذي تتراجع فيه سيطرة الدول الغربية عبر العالم، وتفشل في الحفاظ على مكانتها كرائد اقتصادي وسياسي، تنهض منظمة شنغهاي بقدراتها لتوحيد القوى الرئيسية في المجال الأوراسي، ويتسق موقف المشاركين فيها عمومًا فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والإستراتيجية، فكلهم يسعى لبناء وسائل سياسية وتمويلية بديلة على المستوى الإقليمي والدولي، كما أنهم يدركون بحكم الطبيعة متطلبات الأمن الإقليمي وتداعيات الانسحاب الأميركي من أفغانستان<sup>(3)</sup>. وهناك مخاوف غربية بخصوص هذه المنظمة ومستقبلها، وأحد أهم دعاة هذا الاتجاه الأميركي "ستيفن بلانك" Stephen Blank من الكلية الحربية في بنسلفانيا، الذي يرى أن المنظمة أداة في يد الصين وروسيا اللتين تهددان بحسبه إلى جعل المنظمة فضاء لتوحيد جمهوريات آسيا الوسطى معًا ضمن منظمة أمنية إقليمية مناهضة لواشنطن. وذهبت "جوليا ناناى" Julia Nanay أبعد من ذلك،

(1) كارينا فايزولين، منظمة شنغهاي للتعاون: آفاق التوسعة ومتطلبات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 21 أبريل/ نيسان 2014، (تاريخ الدخول: 25 أبريل/ نيسان 2023)، في: <https://studies.net.aljazeera/html.2014/04/201442161534658601/reports/ar/net.aljazeera>

(2) راشد عليموف، مرجع سابق.

(3) كارينا فايزولين، مرجع سابق.

حين كتبت في مجلة "ناشيونال إنتريست" بأن الصين وروسيا من خلال منظمة شنغهاي "إنما تطوران تجمعا عسكريا أوراسيا عبر جعل المنظمة ثقلاً موازناً لحلف الناتو"<sup>(1)</sup>، لاسيما أن المنظمة تنشط في النطاق الأوراسي الذي يعتبره العديد من الجيوبوليتيكيين قلب الأرض، والسيطرة عليه هي مفتاح للهيمنة العالمية، والسيطرة على آسيا الوسطى هي مفتاح السيطرة على أوراسيا<sup>(2)</sup>.

رابعاً- من أجل تحقيق الاستقلالية المالية: ربما لم يكن تمكين الهيمنة الغربية على النظام الدولي مرتبطاً بالقوة العسكرية، بقدر ما كانت الجوانب الاقتصادية والمالية على وجه الخصوص السبب الرئيسي في ذلك؛ حيث تهيمن القواعد الرأسمالية الغربية على الاقتصاد العالمي، كما تهيمن المؤسسات المالية الغربية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على عمليات التمويل عبر العالم، ومنظمة التجارة العالمية في الشق التجاري، ناهيك عن هيمنة الدولار كعملة تداول وتعاملات رئيسية، بالإضافة إلى عملة اليورو بدرجة أقل، وهو ما تدركه جيداً قوى الشرق المعارضة للهيمنة الغربية على الشق المالي، والتي لا يمكنها المضي قدماً بطموحاتها المتعلقة بتغيير هيكل النظام الدولي، دون أن تؤسس لنفسها هيكلها المالية والتمويلية الخاصة بها، وتوجد عملة موحدة لتلك القوى، وإعادة النظر في الوضع المهيمن للدولار في التعاملات العالمية.

حملت مجموعة البريكس على عاتقها تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، فبادرت الهند خلال قمة نيودلهي، عام 2012، إلى إطلاق حوار بين الدول الأعضاء في المجموعة حول إمكانية تأسيس بنك تنموي خاص بها، يتمحور دوره حول "تجنيد الموارد لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس واقتصادات أخرى صاعدة ودول نامية"، وأكدوا أن مثل ذلك

---

(1) عبد الحق دحمان، "التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 16، يناير/ كانون الثاني 2015، ص 101.

(2) محمد سعد، "قمة منظمة شنغهاي 2017: انضمام الهند وباكستان وتعهدات بالقضاء على الإرهاب"، موقع صحيفة اليوم السابع المصرية، 9 يونيو/ حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2023)، في: <https://2017/6/9/3276665/story/com.youm7.m//>

البنك سيكون دوره مكملًا لدور بقية المؤسسات المالية الإقليمية والدولية لتعزيز النمو العالمي والتنمية، وعهد إلى وزراء مالية دول البريكس دراسة مدى جدوى وإمكانية تحقق مثل هذا المشروع بالتعاون مع مجموعة عمل متخصصة، وتقديم تقرير بخصوص ذلك للقمة المقبلة، والتي انعقدت في ديربان بجنوب إفريقيا في مارس/ آذار عام 2013، واستقبل قادة الدول ذلك التقرير بارتياح بالنظر لما نص عليه من كون تأسيس مثل تلك المؤسسة المالية أمرًا مناسبًا وممكن التجسيد، وتم اختيار اسم "بنك التنمية الجديد" له، مع الاتفاق على أن تكون الأموال المخصصة له معتبرة وكافية ليكون فعالاً في تمويل مختلف المشاريع، وفي سبتمبر/ أيلول 2013، حققت فكرة إنشاء البنك تقدماً جوهرياً، في الاجتماع غير الرسمي لأعضاء المجموعة على هامش قمة العشرين في سان بطرسبورغ الروسية، بإطلاق محادثات نهائية حول هيكل رأس مال البنك، والعضوية، والمساهمات، وتسيير المؤسسة الجديدة<sup>(1)</sup>.

وتوجت تلك الجهود بالإعلان الرسمي في قمة دول المجموعة في فورتاليزا البرازيلية، يوليو/ تموز 2014، عن تأسيس بنك التنمية الجديد The New Development Bank (NDB). وبحسب نص اتفاقية التأسيس، فإن البنك الذي يقع مقره بمدينة شنغهاي الصينية، يهدف إلى تجنيد الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس وغيرها من الاقتصادات الناشئة والدول النامية، وتمت المصادقة على إنشاء البنك من طرف جميع الدول الأعضاء بحلول قمة المجموعة في شهر يوليو/ تموز 2015، مع الشروع في تمويله لأول المشاريع في النصف الأول لعام 2016<sup>(2)</sup>.

قدّر رأس المال الأولي للبنك بـ 50 مليار دولار، بالإضافة إلى صندوق احتياطي الطوارئ برأس مال مبدئي قيمته 100 مليار دولار، وتوسع البنك

---

(1) Andrey Shelepov, **Comparative Prospects of the New Development Bank and Asian Infrastructure Investment Bank**, International Organisations Research Journal, Vol 11, N° 3, January 2016. p. 53, 54.

(2) **Agreement on the New Development Bank – Fortaleza**, New development bank official site, July 15, 2014. <https://www.ndb.int/wp-content/uploads/2022/11/Agreement-on-the-New-Development-Bank.pdf>. Accessed April 24, 2023.

منذ تأسيسه ليشمل إلى جانب أعضائه الخمسة المؤسسين، مساهمين جددًا في صورة مصر والإمارات وبنغلاديش (وأوروغواي بعد ذلك)، وشرع في تمويل مشاريع بعشرات مليارات الدولارات في دول المجموعة وخارجها، مثل مشاريع للطاقة المتجددة في البرازيل، ومشاريع سكك الحديد والطرق في الهند وروسيا، ويخطط البنك في الفترة ما بين 2022 و2026 لتقديم دعم مالي بقيمة 30 مليار دولار للدول الأعضاء، مما زاد من التعاون والتنسيق بين الدول المعنية، وأسس لخلق ثقل مواز للمؤسسات الخاضعة للسيطرة الغربية<sup>(1)</sup>.

وبعيدًا عن الأهداف الرسمية المعلنة في نص الاتفاقية التأسيسية للبنك، فإن المراقبين من داخل المجموعة ومن خارجها يرون في البنك مظهرًا من مظاهر التعبير عن الرفض للهيمنة الغربية المالية والاقتصادية، لأن استحداث بنك يهتم بتمويل المشاريع في دول المجموعة وعبر العالم ككل، هو محاولة للإفلات من قيود عدم كفاية التمويل طويل الأجل والاستثمار الأجنبي المباشر، ليكون هذا البنك مستقبلًا بديلاً عن المؤسسات المالية الدولية التقليدية المهيمنة عليها غربيًا، وما تتبعه من مبادئ المشروطة والتدخل في شؤون الدول الراغبة في الاستدانة منها<sup>(2)</sup>، ومثل هذا الإنجاز يعد نقلة نوعية في عمل المجموعة، لأنه يمنح دولها قوة تمويلية ذاتية من جهة، ويثبت أن "البريكس" ليست فقط منتدى لإلقاء الخطابات والتصريحات وصياغة البيانات، بل هي قوة لتجسيد قراراتها ميدانيًا من جهة أخرى<sup>(3)</sup>.

وتعد الصين دولة رائدة في تأسيس البنوك والمؤسسات المالية الخاصة بها، والتي تتسع أيضًا لحلفائها ولدول من بقية أنحاء العالم، للتمهيد للانعتاق التدريجي من التبعية للمؤسسات المالية الغربية، وقادت في سبيل ذلك مبادرات أثمرت بتأسيس مؤسستين ماليتين رئيسيتين، هما: "البنك الآسيوي للاستثمار في

(1) هل تنضم مصر والسعودية والجزائر لأقوى تحالف تزعمه الصين؟، مرجع سابق.

(2) Bobo Lo. Op. Cit. p. 21.

(3) مروى صبري الإمام، التوجهات المختلفة في الفكر الاستراتيجي الروسي، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد التاسع، العدد 9، سبتمبر/أيلول 2006، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/نيسان 2023)، في: <http://www.ahram-org.eg/acpps/> ahram/2001/1/1/REID43·HTM

البنية التحتية"، و"صندوق طريق الحرير".

أعلن الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، في أكتوبر/ تشرين الأول 2013، رفقة رئيس مجلس الدولة، "لي كيغيانغ" Li Keqiang، عن مبادرة لإنشاء مؤسسة إقراض مالية جديدة، يكون هدفها ترقية التواصل والاندماج الاقتصادي في المنطقة، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الموارد الطاقوية، وتحسين أنظمة النقل، والمياه النقية، والاتصالات المتقدمة، والزراعة، وحماية البيئة، والتنمية الحضرية والريفية وغيرها، مع كون عمل البنك مكملاً ومحسناً لأداء المؤسسات المالية الإقليمية والدولية الموجودة مسبقاً، وفي خطاب له أمام منتدى "بوواو" من أجل آسيا (Boao Forum for Asia) في أبريل/ نيسان 2014، أعلن رئيس مجلس الدولة الصيني عن إطلاق حملة استشارات مع الشركاء من داخل آسيا وخارجها للتحضير للتأسيس الرسمي لما عُرف بالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، برأس مال أولي قدره 50 مليار دولار، ولكنه تضاعف في يونيو/ حزيران 2014 إلى 100 مليار دولار، وتمت دعوة عدد من الشركاء ليكونوا مساهمين في رأس مال البنك، وكانت الهند من بين أول المدعويين لذلك، وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2014، وقّعت 21 دولة آسيوية على مذكرة تفاهم لتأسيس البنك، تضمنت اختيار مدينة بيجين الصينية مقرّاً رئيسياً له، وتعيين الصيني "جين ليكن" Jin Liqun أول أمين عام له. وبحلول 25 ديسمبر/ كانون الأول 2015، كانت نصف الدول الموقعة على اتفاقية إنشاء البنك قد صادقت عليها، ليدخل حيز الخدمة رسمياً<sup>(1)</sup>.

تزامن إنشاء "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" (AIIB)، مع البدايات الأولى لمشروع الحزام والطريق الصيني (تم الإعلان عنه عام 2013)، ولذلك كان يهدف إلى توفير الدعم المالي لتطبيق إستراتيجية "الحزام والطريق"، ودفع تطوير البنية التحتية للدول على طول طريق الحرير، وحتى في بقية أنحاء العالم التي لا يشملها المشروع، وهي الدعوة التي لقيت استجابات هائلة في أنحاء العالم<sup>(2)</sup>.

(1) Andrey Shelepov. Op. Cit. p. 54, 55.

(2) "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية محرك جديد لتنمية آسيا والعالم"، موقع الصين اليوم، 23 مايو/ أيار 2015، (تاريخ الدخول: 27 أبريل/ نيسان 2023)، في:



وتطور البنك بشكل كبير خلال سنوات قليلة، بفتح عضويته لدول من داخل قارة آسيا وخارجها، وعضويته مفتوحة لكل الدول الأعضاء في البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية، وانتقل عدد مساهميه من 57 دولة خلال عامي 2015 و2016 إلى 105 دول في فبراير/ شباط 2023، ومن بين تلك الـ 105 دول 91 دولة رسمية العضوية، من بينها 46 دولة من داخل المنطقة، و45 دولة من خارجها، مع 14 دولة تنتظر المصادقة الداخلية لترسيم عضويتها، من بينها 10 دول من خارج المنطقة و4 من داخلها، فيما أبدت جمهورية التشيك وكولومبيا وأوكرانيا رغبتها ونيتها في الانضمام للبنك مستقبلاً، ورفضت الصين طلب عضوية تايوان للأسباب السياسية المعروفة.<sup>(1)</sup>

**جدول رقم (5) عضوية البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية  
بحسب القارات (فبراير/شباط 2023)**

آسيا	أوروبا	إفريقيا	الأميركتان	أوقيانوسيا
الصين، الهند، أفغانستان، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، هونغ كونغ، إندونيسيا، إيران، إسرائيل، الأردن، كازاخستان، لاوس، قرغيزستان، ماليزيا، المالديف، منغوليا، ميانمار، نيبال، عمان، باكستان، الفيليبين، قطر، السعودية، سنغافورة، سريلانكا، تايلاند، طاجيكستان، الإمارات، كمبوديا، أوزباكستان، فيتنام، العراق، الكويت، لبنان، كوريا الجنوبية، بروناي، تيمور الشرقية.	روسيا، بيلاروسيا، النمسا، بلجيكا، كرواتيا، قبرص، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، إسبانيا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، النرويج، بولونيا، البرتغال، رومانيا، صربيا، السويد، سويسرا، تركيا، إسبانيا، المملكة المتحدة، أرمينيا.	الجزائر، بنين، كوت ديفوار، مصر، إثيوبيا، المغرب، غانا، تونس، مدغشقر، غينيا، السودان، رواندا، ليبيريا، جيبوتي، كينيا، ليبيا، نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا، توغو.	كندا، البرازيل، أوروغواي، بيرو، الأرجنتين، شيلي، الإكوادور، بوليفيا، فنزويلا.	أستراليا، نيوزيلندا، طونغا، فينوتو، جزر كوك، فيجي، ساموا، بابوا غينيا الجديدة.

(1) Asian Infrastructure Investment Bank: Short Notes on AIIB for UPSC Exam, UPSC Exam, February 17th, 2023, Accessed August 11, 2023. <https://byjusexamprep.com/upsc-exam/asian-infrastructure-investment-bank-aiib-upsc#toc-2>



المصدر: من إعداد المؤلف، بناء على معلومات مستقاة من:  
Asian Infrastructure Investment Bank: Short Notes on AIIB for  
UPSC Exam, UPSC Exam, February 17th, 2023, Accessed August  
11, 2023. <https://byjusexamprep.com/upsc-exam/asian-infrastructure-investment-bank-aiib-upsc#toc-2>

وينظر المراقبون للبنك كخطوة صينية في سبيل تحقيق الاستقلالية المالية، وخلق بدائل تقطع الطريق على هيمنة المؤسسات المالية العالمية الغربية، التي تستعملها الولايات المتحدة الأميركية خصوصاً للتحكم في سيادة وقرارات الدول، لذلك قاطعت الولايات المتحدة تأسيس هذا البنك، وضغطت على حلفائها والدول الأخرى لرفض دعوات بكين للانضمام إليه، ولكنها أخفقت في ذلك بتوافد حلفائها في أوروبا والهادي للانضمام إليه، وعلى رأسهم الهند والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وغيرهم، (باستثناء اليابان والمكسيك، وحتى كندا انضمت للبنك منذ 2017، رغم أنها أعلنت، في يونيو/حزيران 2023، تجميد أنشطتها فيه، لاتهامات بهيمنة الصين عليه، ولكنها لم تنسحب من عضويته). وتأتي الصين على رأس المساهمين الكبار فيه بنسبة 26.06٪، ثم الهند بنسبة 7.51٪، وتليها روسيا بـ 5.92٪، وألمانيا بـ 4.51٪، وكوريا الجنوبية بـ 3.50٪. وتبلغ المحفظة الإقراضية للبنك 33.36 مليار دولار، والهدف الإقراضي السنوي من طرف البنك يقدر ما بين 10 و 12 مليار دولار، ونجح البنك في الوصول إلى إقراض بقيمة 9.6 مليار دولار سنة 2021، بتمويله لخمسين مشروعاً جديداً<sup>(1)</sup>.

وقررت الصين قبل ذلك تأسيس مؤسسة مالية تمويلية مرافقة لمشروع الحزام والطريق، أعلن عنها الرئيس "شي"، في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2014، تحت اسم "صندوق طريق الحرير"، برأس مال أولي قدره 40 مليار دولار، وعرفته بأنه صندوق منفتح، ويرحب بالمشاركة الإيجابية للمستثمرين من داخل وخارج القارة الآسيوية، وسيكون دوره الأساسي تقديم التمويل لمشاريع البنية التحتية للدول الواقعة في نطاق مبادرة الحزام والطريق، وتطوير الموارد والتعاون الإنتاجي الصناعي وغيرها، ومثل هذا الصندوق يوفر للصين مصادر التمويل

(1) مدحت نافع، مرجع سابق، ص ص 11-13.

اللازمة لإنجاح مبادرة الحزام والطريق، وقطع السبل على القوى الغربية الراغبة في عرقلة مشاريع المبادرة<sup>(1)</sup>.

تسمح هذه المؤسسات التمويلية ذات البعد العالمي، باستخدام أكبر للعملة الصينية لتسوية المعاملات الدولية، وهو ما يهدد الدولار الأميركي خاصة في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك تعمل الولايات المتحدة الأميركية على مواجهة ذلك، من خلال تعزيز المشاركة الاقتصادية الأميركية في آسيا، وإدخال تغييرات في المؤسسات المالية الدولية، لحماية دورها في الإدارة الاقتصادية العالمية، وتشجيع الحلفاء على عدم المشاركة في تنفيذ مشاريع الحزام والطريق، وممارسة نفوذها في المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والعمل والبيئة، لانتقاد المشاريع المسطرة تحت شعار حماية البيئة وحقوق الإنسان<sup>(2)</sup>.

طرح كذلك مسألة "فك الارتباط بالدولار" نفسها بقوة على مستوى القوى الصاعدة والاقتصادات الناشئة، حتى إن هناك من يذهب إلى أننا لسنا فقط أمام سعي لتشكيل عالم متعدد الأقطاب سياسياً وإستراتيجياً، بل هناك خطوات تُتخذ لإنشاء نظام عالمي متعدد العملات، وكسر هيمنة الدولار كعملة وحيدة أو رئيسية لاحتياطات البنوك المركزية، أو كأداة لتسوية التبادلات التجارية؛ حيث تتعالى أصوات داعية للخروج من قواعد نظام برينتن وودز الذي يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنح الولايات المتحدة امتيازات نقدية جعلت من عملتها قاطرة الاقتصاد العالمي، رغم كسر الرئيس الأميركي "ريتشارد نيكسون" Richard Nixon لقاعدة الذهب، عام 1971، وغياب أصول صلبة تدعم الدولار منذ ذلك الحين. ولكن العقوبات على روسيا خلال حرب أوكرانيا، والعقوبات على الصين في ظل الحرب التجارية، رفعت مخاوف الدول بشأن الاستمرار

---

(1) وانغ إي وي، الحزام والطريق: ماذا ستقدم الصين للعالم؟، ترجمة رشا كمال وشيما كمال، القاهرة، دار سما للنشر والتوزيع، والمجموعة الدولية للنشر والتوزيع، (2017)، ص 68.

(2) محمد مطاوع، "طريق الحرير الجديد في الإستراتيجية الصينية: الأهداف الكبرى، الوزن الإستراتيجي، والتحديات"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 46، أيلول/سبتمبر 2020، ص 38.

في اعتماد الدولار كعملة مرجعية<sup>(1)</sup>.

وكانت الصين سبّاقة ومباشرة بعد الأزمة المالية العالمية، 2008، للدعوة إلى مراجعة الوضع المالي القائم، وذلك في شهر مارس/ آذار من عام 2009، على لسان محافظ بنكها المركزي آنذاك، "زهو أكسيا وتشوان"<sup>(2)</sup>،<sup>(3)</sup> وتعد مجموعة البريكس من أول التجمعات التي دعت إلى مراجعة النظام المالي العالمي، على إثر تعاقب الأزمات الاقتصادية والمالية (خاصة الأزمة المالية العالمية 2008) التي كادت أن تعصف به، ومعايشة دول المجموعة بالمقابل لفترة رخاء وتطور غير مسبوقه لدولها، بانضمام الصين للمنظومة التجارية العالمية وعضوية المنظمة العالمية للتجارة عام 2001، وتحولها بعد ذلك إلى أول مصدر عالمي للسلع متجاوزة ألمانيا، واستفادة روسيا من الطفرة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات، والنهضة الاقتصادية للبرازيل وجنوب إفريقيا، وتحول الهند إلى مركز عالمي للإبداع والابتكار وللصناعات التكنولوجية من برمجات على وجه الخصوص وغيرها، وهو ما زاد إيمان أعضاء المجموعة بقوتها وبكونها مركزاً اقتصادياً عالمياً جديداً، وبضرورة تدويل عملاتها وجعلها جزءاً من سلة العملات العالمية وزيادة نصيبها في التداولات والمعاملات العالمية، وتعويض نصيب معين من احتياطاتها بالدولار بعملاتها الوطنية لتنويع احتياطاتها وتقليل المخاطر الناجمة عن عدم استقرار الدولار. ويتضمن هذا المسعى كذلك مشروع تبني عملة رقمية لتقليل من هيمنة الدولار على احتياطاتها النقدية وتقليص ارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي ترى في هذا المسعى آلية للتعاون والتنمية من أجل بناء مستقبل أكثر جماعية وازدهاراً وأمناً<sup>(4)</sup>.

وبالتوازي مع الحرب الروسية-الأوكرانية، وما تبعها من سياسة عقوبات

(1) محمد كمال، مرجع سابق، ص 143.

(2) عادل مهني، "مقتضيات نظام نقدي عالمي جديد"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/ تموز 2023، ص 166.

(3) محمد كمال، مرجع سابق، ص 143.

(4) Mikhail Vyacheslavovich Zharikov. Op. Cit. p. p 2, 3.

أميركية تجاه روسيا، ازداد الوعي بين دول مجموعة البريكس بضرورة التحرر من هيمنة الدولار الأميركي، ولذلك انبثق عن القمة الرابعة عشر لدول المجموعة في العاصمة الصينية، بيجين، في يونيو/ حزيران 2022، مقترح بإنشاء عملة احتياطية موحدة جديدة تعتمزم دول مجموعة "بريكس" إطلاقها، تعتمد على سلة من عملات دول المجموعة (تُنشأ هذه العملة الجديدة على أساس إستراتيجي، وليست قائمة على الدولار أو اليورو، ويتم تأمينها بالاعتماد على الذهب والسلع الأخرى مثل المعادن النادرة)، من أجل اعتمادها في المبادلات التجارية بين تلك الدول، وبينها وبين العالم، في سبيل منافسة الدولار الأميركي الذي يهيمن كعملة مرجعية على معظم التجارة العالمية، من أجل القضاء على تلك الهيمنة<sup>(1)</sup>. من ذلك المنطلق أيضاً، تعمل الصين منذ سنة 2020 على جعل عملتها المحلية (اليوان) رقمية، بهدف كسر احتكار الدولار الأميركي لسوق العملات العالمية، ولتحقيق ذلك تسعى بيجين إلى إنشاء نظام مدفوعات يتيح لليوان التمتع بنفوذ أكبر في الخارج، من دون المساس بالضوابط المفروضة على رؤوس الأموال الصينية في الداخل، وتعزز هذا التوجه أكثر بعد الحرب الروسية-الأوكرانية؛ إذ تعزو مجلة الإيكونوميست ((The Economist البريطانية، إقدام بيجين على هذه الخطوة، إلى تخوف مسؤوليها من أن تفرض واشنطن وحلفاؤها عقوبات صارمة عليها، إذا أقدمت على غزو تايوان، مثلما فعلوا مع روسيا بسبب الحرب في أوكرانيا<sup>(2)</sup>)، وبالفعل طورت الصين نظام مدفوعات خاص بها سمي بـ (CIPS)، منفصلاً تماماً عن منصة المدفوعات الدولية (SWIFT)<sup>(3)</sup>.

وقد ساعدت تطورات الحرب الروسية-الأوكرانية، على مضي الصين

---

(1) "بعملة موحدة جديدة.. كيف تسعى مجموعة "بريكس" للإطاحة بالدولار؟"، موقع TRT عربي، 10 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2023)، في: <https://www.trtarabi.com/explainers-politics/12686916>

(2) "لكسر هيمنة الدولار.. الصين تواصل مساعيها لرقمنة عملتها المحلية"، الجزيرة نت، 10 سبتمبر/ أيلول 2022، (تاريخ الدخول: 8 يناير/ كانون الثاني 2023)، في: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/9/10>

(3) أبوبكر الدسوقي، مرجع سابق، ص 67.

بتحالف مع روسيا في مسعى طويل يهدف إلى تعزيز قيمة عملتهما أمام الدولار الأميركي؛ حيث أبرم الجانبان، يوم 6 سبتمبر/أيلول 2022، اتفاقية لتسليم مدفوعات إمدادات الغاز الروسية إلى الصين باليوان الصيني والروبل الروسي بدلاً من الدولار، مما يخفف أيضاً من هيمنة العملة الأميركية بوصفها عملة احتياطي نقدي عالمية، ومن ثم يقلل من هيمنة أميركا الاقتصادية، ويقلل من جدوى العقوبات الاقتصادية التي تفرضها<sup>(1)</sup>.

ومن ثمار هذا المسعى، إعلان الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في خطاب له أمام قمة نيودلهي للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، يوليو/تموز 2023، أن حوالي 80٪ من المعاملات التجارية الصينية-الروسية أضحت تتم بالروبل واليوان، ودعا كذلك بقية دول المنظمة للاقتداء بالنهج الروسي والصيني، لتقوية التجارة الإقليمية، وترابط أسواق المنطقة، وتعزيز التعاون الاقتصادي، بعيداً عن أية ضغوطات خارجية<sup>(2)</sup>.

لقد تلاقت إذن المصالح الروسية/الصينية بوصفهما حليفين إستراتيجيين، ليس فقط لتأمين إمدادتهما الطاقية، بل أيضاً لتطوير نظام مالي جديد بعيداً عن الدولار، ليدعم عملتيهما الوطنيتين، ويعزز تنافسية صادراتهما، ويحد من سيطرة الولايات المتحدة على النظام العالمي، واتفق ذلك مع المساعي الروسية للحد من قدرة واشنطن على فرض عقوبات على الدول، خاصة بعد العقوبات الغربية التي فرضت عليها عقب الحرب الأوكرانية، ورغبتها في توفير أنظمة مالية عالمية بديلة لنظام سويفت، ومن ثم تعد روسيا أكبر حليف إستراتيجي للصين، لإضعاف القوة الاقتصادية لأميركا من خلال التخلي التدريجي عن الدولار<sup>(3)</sup>.

---

(1) "إضعاف الدولار: لماذا أعلنت الصين وروسيا استخدام العملات المحلية في مدفوعات الغاز؟"، إنترجيونال للتحليلات الإستراتيجية، 19 سبتمبر/أيلول 2022، (تاريخ الدخول: 8 يناير/كانون الثاني 2023)، في: <https://2u.pw/jgQ1iDR>

(2) -Ejaz Hussain. Op. Cit

(3) "إضعاف الدولار: لماذا أعلنت الصين وروسيا استخدام العملات المحلية في مدفوعات الغاز؟"، مرجع سابق.

وشملت هذه المساعي قوى ودولاً أخرى عبر العالم، فأثناء زيارة الرئيس الصيني للسعودية، في ديسمبر/ كانون الأول 2022، نوقشت تفاهات بين البلدين حول إمكانية استخدام اليوان في تجارة النفط والغاز، وضرورة الاستفادة من بورصة شنغهاي للبترول والغاز كمنصة لتسوية التعاملات الطاقوية باليوان، وهي ذات المنصة التي تم من خلالها توصل الصين إلى اتفاق مع فرنسا لتجارة الغاز الطبيعي المسال وتمت التسوية باليوان، وأبرمت الصين والبرازيل، في مارس/ آذار 2023، اتفاقاً للتجارة البينية باستخدام عملتيهما الوطنييتين، وإجراء مبادلة تجارية مباشرة باليوان الصيني والريال البرازيلي، دون الحاجة إلى المرور بالدولار الأمريكي، وهو ما حرم الولايات المتحدة من سيولة قدرها 150 مليار دولار<sup>(1)</sup>.

وللمرة الأولى في تاريخه، وافق صندوق النقد الدولي، في يوليو/ تموز 2023، على دفع الأرجنتين لجزء من ديونها للصندوق والمقدر بـ 2.7 مليار دولار باليوان الصيني، مع معاناتها من نقص كبير في الدولار الأمريكي، وهذا بعد شهرين من إعلانها نيتها دفع ثمن وارداتها الصينية باليوان كذلك بدلاً من الدولار، وطلب 500 شركة أرجنتينية سداد قيمة وارداتها باليوان، كما تدرس بوليفيا توسيع تجارتها الخارجية باستخدام اليوان الصيني، وينظر إلى هذا القرار على أنه حل لمشكلات العملة التي تواجهها دول أميركا اللاتينية. وفي الأشهر السابقة، أعلن عدد من الدول، مثل العراق وباكستان والهند وبنغلاديش، عن تداولها لليوان أو استعدادها للقيام بذلك مستقبلاً، ورغم أنها لم تنجح إلا عام 2016 عبر مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، في جعل عملتها المحلية اليوان واحدة من العملات الدولية القابلة لتكون ضمن مكونات الاحتياطيات النقدية للدول، إلا أن العملة الصينية هي الرابعة حالياً من حيث الأداء كعملة احتياطي أجنبية عالمياً<sup>(2)</sup>.

إن إخفاقات الدولار المتكررة، وسياسة العقوبات الأميركية والغربية عبر

(1) محمد كمال، مرجع سابق، ص ص 143، 144.

(2) "البرازيل والأرجنتين والسعودية تعتمد اليوان الصيني.. ما السبب؟"، قناة الجزيرة، 23 يوليو/ تموز 2023، (تاريخ الدخول: 10 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://www.youtube.com/watch?v=FztkEIKVAIM&t=8s>

العالم وخاصة ضد روسيا بعد حرب أوكرانيا، وفقدان الثقة في النظام المالي العالمي، وفي المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، وتزايد الوعي لدى القوى الصاعدة والاقتصادات الناشئة بضرورة الخروج من جلاب وصاية أميركا والغرب ومؤسساتهما، جميعها عوامل دفعت باتجاه مساءلة الوضع المالي والنقدي الحالي، وحفزت بشدة جهود إيجاد بدائل عن الوضع المالي القائم.

وتؤكد المعطيات العملية هذا التوجه؛ إذ لم تعد هيمنة الدولار أمرًا مسلمًا به منذ الهزات العنيفة لأزمة عام 2008، وتراجع القدرة التصديرية للولايات المتحدة، واستمرار الأزمة البنوية الحادة التي تسببت في الأزمات المالية والاقتصادية الأخيرة المتعاقبة، والارتفاع الكبير للدين العام (31 تريليون دولار)، واستمرار طباعة البنك المركزي الأميركي للنقود، هذه المؤشرات وغيرها تنذر بانتهاء وشيك للنظام النقدي العالمي، ولذلك تستعد مجموعة من القوى لمواجهة ذلك وتشكيل نظام بديل لم تتضح معالمه بشكل واضح بعد، ولكن من بين ملامحه إقبال اقتصادات قوية وناشئة على تقليص احتياطياتها من الدولار، والاتجاه أكثر نحو شراء الذهب والتحوط به وعلى رأسها الصين، ونية دول مجموعة البريكس مثلًا لتبني عملة خاصة بها وحتى رقميتها، وزيادة تبادلاتها البيئية ومع قوى أخرى بالعملات المحلية، وبناء مؤسسات مالية تنافس نظيرتها الغربية، واستفادة الجميع من درس العقوبات الغربية على روسيا وتجميد احتياطياتها بالعملات الغربية مثل الدولار واليورو والجنيه الإسترليني، وهو ما كانت له نتائج عكسية أثرت سلبًا على تلك العملات وعلى النظام المالي الغربي عمومًا، ورغم عدم اتضاح معالم نظام نقدي متكامل وبديل بعد، إلا أن الاتجاه نحو هذا المسعى يمر عبر ثلاث مراحل، الأولى: وبدأت بالفعل تتمثل في العودة لاستعمال العملات الوطنية، وتقليص حجم الدولار وبقية العملات الغربية في الاحتياطيات النقدية، والثانية: إيجاد آليات تسعير جديدة لا تعتمد على الدولار، والثالثة: إنشاء عملة دفع رقمية جديدة تُؤسَّس من خلال اتفاقية دولية، تستند إلى الشفافية والإنصاف والكفاءة<sup>(1)</sup>.

(1) عادل مهني، مرجع سابق، ص ص 165-167.

## المبحث الثالث

### الدروب الوعرة: تحديات وعراقيل في وجه مساعي التغيير

التوجه نحو تحدي المنظومة القائمة المهيمن عليها غربياً وأميركياً، لن يكون دون عقبات وتكاليف باهظة قد تصل إلى حد التصادم العنيف في أسوأ السيناريوهات وأكثرها رعباً؛ إذ لا يوجد عبر التاريخ مهيمن مستعد للتخلي عن امتيازات وشهوة السلطة والنفوذ دون مقاومة، كما أن هناك عوائق بنيوية داخل الكتلة الهادفة إلى تغيير الوضع القائم في حد ذاتها، قد تكون حائلاً أمام تجسد حلم كسر الريادة الغربية والأميركية، ما لم يتم التعامل معها بالشكل اللازم، ويمكن إجمال أهم العوائق والتحديات التي يمكنها كبح أو تعطيل على الأقل الزحف المتسارع نحو خلق عالم ذي بنية هيكلية مختلفة للقوة والنفوذ في المعطيات والعوامل التالية:

قوة الطرف المهيمن حالياً على النظام الدولي والمتمثل في الولايات المتحدة الأميركية قائد العالم الغربي، وما كان يسميه منظروها ومنظرو الغرب بالعالم الحر (القائم بحسبهم على قيم الحرية والديمقراطية والانفتاح والتعددية)، فأمركا لا تزال تمتلك مقومات كبيرة وحاسمة للقوة، فهي الأولى عالمياً عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً، ومن حيث جاذبية الثقافة والنموذج القيمي، وذلك رغم الاعتراف بكل ما يعترى هذا النموذج وعناصر القوة الأميركية والغربية من ضعف وتآكل، يستوجب الوقوف عليه وترميمه واستعادة زمام المبادرة والريادة في الاقتصاد والتكنولوجيا على وجه الخصوص، إن أرادت الحفاظ على مكانتها وإفشال مخططات القوى المتحدية لها.

المقاومة الشديدة المرتقبة من الكتلة الغربية لطموحات قوى الشرق الصاعدة؛ إذ لن يكون هناك تفريط بسهولة في ميراث قرون من الهيمنة والنفوذ، والاعتزاز بالمركزية الغربية، والإيمان بقوة وتفوق العرق الأبيض، وتميز القيم السائدة هناك، وقابليتها، بحسبهم، لأخذ الطابع العالمي والجذاب حتى لدى الكثير من الأوساط داخل القوى المتحدية للغرب في حد ذاتها.

لابد من الاعتراف بأن المنظومة الغربية لا تزال أقوى من حيث النموذج القيمي والثقافي الذي تقدمه، فالثقافة الغربية لا تزال عنصر جذب لفئات شابة



كثيرة داخل الدول المتحدية لسلطة الغرب مثل الصين وروسيا والهند غيرها، وأمام جاذبية تلك الثقافة واللغة الإنجليزية وبعض القيم الأخرى التي يسوق لها الغرب، لا تزال الصين وروسيا وحتى الهند عاجزة عن إيجاد نموذج موحد، أو على الأقل نموذج قيمي وثقافي خاص بكل دولة يكون قادرًا على توفير عنصر الجذب والتغلغل في الأوساط الغربية، وهذا رغم الإقرار بتنامي عناصر القوة الناعمة للصين والهند وحتى روسيا عبر العالم.

بواقع الأرقام والمؤشرات المختلفة يمثل الشرق فعلاً وزناً فارقاً في معادلة القوة الحالية والمستقبلية، فواقع الحال يؤكد تصاعد مؤشرات الإيجابية اقتصادياً وتجارياً ومالياً وتكنولوجياً والمتفوقة على الغرب، وتزايد الأهمية الإستراتيجية للمناطق التي يتربع عليها سواء في الفضاءات القارية الممتدة في أوراسيا، أو المساحات البحرية الواسعة المنفتحة على المحيطين، الهادي والهندي، ومركز القوة والاهتمام الإستراتيجيين انتقلاً بالفعل إلى تلك المناطق، بمقابل تراجع الفضاء عبر الأطلسي الذي كان مركز الثقل التجاري والاقتصادي والجيوبوليتيكي إلى وقت قريب، ولكن لا يمكن بأي حال الجزم بأن الشرق نجح في الوقت الحالي بأن يبدو بمظهر الكتلة الواحدة والتماسكة والملتفة حول فكرة أو مشروع إستراتيجي موحد ضد الغرب كتكتل مواز ومعاد، فهناك قوى محسوبة على الشرق من حيث انتماؤها الثقافي والجغرافي بقوة اليابان مثلاً ولكنها تعد غريبة الهوية، وقوى أخرى متذبذبة بين ذلك مثل الهند التي لم تحسم أمرها بعد لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، بينما يبدو الغرب في الوقت الحالي أكثر تماسكاً مؤسسياً، وهويته الأمنية والإستراتيجية أكثر بروزاً، عبر مؤسسات مثل حلف شمال الأطلسي، والمؤسسات المالية الدولية التقليدية، والمنظمة العالمية للتجارة المهيمن عليها غربياً، ووجود توافق عام بين الدول المحسوبة على الغرب على القيادة الأميركية، وعلى الدور الحاسم لها في ضمان الأمن والاستقرار في ربوعه، ولذلك فمهمة الشرق الحاسمة هي ترجمة مصادر قوته المتنامية إلى أدوات وإستراتيجيات فعالة لإحداث التغيير المطلوب.

رغم وجود نوع من التوافق حول التغيير وضروراته وكيفياته، إلا أن الشرق لا يزال يعاني من عدم وجود تجانس تام وتكامل في المواقف والرؤى والأيدولوجيات لدى قواه القائدة لمسار تغيير هيكل النظام الدولي، وتمثل

الهند النموذج الأكبر لذلك التباين، فهي وإن كانت ضمن التكتلات الرئيسية التي تقود عمليات الهدم التدريجي لأركان النظام الدولي القائم مثل البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، وكانت أحد أضلاع فكرة ومبادرة المثلث الإستراتيجي مطلع الألفية الجديدة، إلا أن لها توترات عميقة وخلفيات عدائية خطيرة مع الصين أهم قوة من قوى الشرق، في مقابل تمتعها بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة وعدد كبير من الدول الأوروبية، وكونها حليفًا إستراتيجيًا لواشنطن في إستراتيجياتها المختلفة في المنطقة والتي تعتبرها الصين موجهة ضدها بالأساس، كما أن "النزعة التمردية" على الصعيد العالمي، إن صح التعبير لدى كل من الصين وروسيا أقوى من نظيرتها الهندية بكثير.

ومعلوم أيضا أن الهند هي من بين الأضلاع الرئيسية لمتدى الحوار الأمني الرباعي (QUAD)، الذي يرمي إستراتيجية الهندوباسيفيك في المحيطين، الهندي والهادي، رفقة كل من الولايات المتحدة الأميركية واليابان وأستراليا، وهي الإستراتيجية التي تعارضها الصين بقوة وبدون هوادة، وتعتبرها موجهة ضدها وهادفة إلى احتوائها ومحاصرتها، والقضاء على طموحاتها الإقليمية والعالمية اقتصاديًا وعسكريًا.

وهذه الوضعية الفريدة والمتذبذبة للهند ما بين كلا الجانبين في معادلة القوة والنفوذ إقليميًا وعالميًا، تصدى لتفسيرها العديد من الباحثين والمختصين، فيدل على ذلك "صامويل هنتنغتون" مثلاً في كتابه (صدام الحضارات)، بتصنيفه للهند ضمن الحضارات المتأرجحة، التي تتراوح علاقاتها مع الغرب بين التصادم تارة والتقارب والتعاون تارة أخرى، ولكنها إلى التعاون والمهادنة أقرب، على عكس الحضارة الصينية ذات التوجه الصدامي والمتحدي بشكل أوضح، وهو ما جعل "هنتنغتون" يصنفها حضارة تحدد، وحتى روسيا باعتبارها دولة منارة وقائد للحضارة السلافية الأرثوذكسية، فهي وإن تم تصنيفها بدورها حضارة متأرجحة في علاقاتها مع الغرب بين الصراع والتعاون، إلا أن علاقاتها أكثر صراعية وهي إلى المقاومة والرفض أقرب.

ويصف "كيشور محبوباني" التوجهات المستقبلية للهند بأنها "غير مستقرة بعد"، فبينما تبدو اليابان قد اختارت الغرب بتطلع وإدراك واع، والصين قد ذهبت عكس التوجه الياباني، ونصبت نفسها حاملةً لاستقلالية آسيا وتفرد

مستقبلها ومصيرها، نجد الهند وكأنها لا تزال في مرحلة اختبار واختيار في رؤاها الإستراتيجية والجهة التي ستميل نحوها بشكل نهائي، فالهند تحتل مكاناً خاصاً في المخيال الغربي، فالكثير من الغربيين يحملون صورة إيجابية عنها كثقافة وكحضارة، عكس ما يحدث مع ثقافات وحضارات أخرى في الصين والعالم الإسلامي (وحتى روسيا)، وهذه النظرة الإيجابية أدت إلى الاعتقاد لدى الغربيين بأنها عندما تنزع في الأخير كقوة عظمى فإنها ستكون في صف الغرب وليس العكس، وباعتبارها أكبر ديمقراطية في العالم فذلك بحسبهم سيسهّل التحاقها الطبيعي بالكيان الغربي. وبالمقابل، تسود موجة أفكار لدى مفكري الهند المعاصرين ترفض اعتبار الغرب الحارس الأول لقيم الإنسانية، ويعبر عن ذلك الهندي "أمارتيا سين" Amaratya Sen، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1988، فرغم كونه صديقاً قديماً للغرب، إلا أنه يؤمن بأن "الزعم بأن الأفكار الأساسية التي تقوم عليها الحرية والتسامح كانت أفكاراً رئيسية للثقافة الغربية خلال الألفية الأولى، وأنها كانت غريبة عن آسيا، هي فكرة مرفوضة تماماً"<sup>(1)</sup>.

ونميل إلى القول بأن حسم الهند لموقفها واختيارها إلى جانب من ستكون في الأخير، سيكون أحد أهم العوامل المؤثرة في ميل كفة القوة نحو طرف في مقابل الطرف الآخر في ذلك الصراع بين قوى الشرق والغرب؛ إذ إنه لا يمكن لنيدلهي أن تواصل سياسة القفز على الحبلين في آن واحد، وعليها في وقت ما المفاضلة بين الجانبين واتخاذ قرار واضح بشأن ذلك، واختيارها ذلك سيكون محكوماً بمتغيرات متعددة، تتعلق بمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية البراغمية، والقيود التي تفرضها خصائصها الجغرافية والجيوبوليتيكية والثقافية، وما يمكن أن يقدمه لها كل طرف من ضمانات وامتيازات، وما يمكن أن يمثله كذلك كل طرف من تهديد ومساس بأمنها ومصالحها في حال نأيتها عن جانبه واصطفافها مع الجانب الآخر.

رغم قوة ومتانة الروابط بين الصين وروسيا، إلا أن عوامل الخلاف يمكن تلمسها بشكل واضح في علاقات البلدين، بشأن بعض القضايا الحدودية التي سممت علاقاتهما في وقت مضى، والتخوف الروسي من الصعود المتنامي

(1) كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص ص 223-227.

للصين اقتصاديًا وعسكريًا، وتهديد ذلك لموقع روسيا التي أصبح ينظر إليها حسب الكثير من المحللين الغربيين، على أنها مجرد شريك صغير وتابع للصين خاصة بعد الحرب الروسية-الأوكرانية، التي جعلت الصين تبدو أنها تتجه لتكون الفاعل الأكثر تأثيرًا وقيادية في علاقات الطرفين، ناهيك عن تخوفات بشأن هجرة أعداد كبيرة من الصينيين لمناطق أقصى الشرق الروسي، وتهديد ذلك بتغيير التركيبة السكانية في مناطق تقع على حافة الأراضي الروسية مترامية الأطراف وبعيدًا عن المركز في موسكو؛ مما قد يسهل أية عملية انفصال مستقبلاً، ناهيك عن صراع الزعامة المبطن ما بين الصين وروسيا في مختلف التنظيمات التي ينتميان إليها ويقودانها مثل البريكس ومنظمة شنغهاي، فكل منهما تطمح لأن تكون الأكثر هيمنة وقيادية داخل تلك التجمعات.

تواجه أهم الدول القائدة لمسعى التغيير عالميًا تحديات داخلية وخارجية قد تعوق تقدمها، فروسيا غارقة في مستنقع الحرب الأوكرانية، وتواجه عقوبات غربية غير مسبوقة، وتحديات إستراتيجية من حلف شمال الأطلسي على حدودها، واقتصادها لا يزال ربيعًا واستخراجيًا، مع ما يرافق ذلك من هشاشة في حالة نفاد تلك الموارد أو انخفاض أسعارها، أو فرض حظر على تصديرها للخارج، وسكانها يشيخون ونموها الديمغرافي يتراجع، بينما الصين لا تزال تعاني من التبعية للخارج في قضية محورية مثل أمن الطاقة، وهي بحاجة إلى تأمين الموارد الطاقوية بأكثر الوسائل فاعلية وأمانًا لتجنب وقوعها ضحية لنهمها الشديد للطاقة، كما أن القضايا البيئية والخاصة بالتلوث تؤرق صنّاع القرار في بكين، ولا تزال عقدة الحفاظ على وحدة وسيادة البلاد تمثل هدفًا محوريًا، في ظل التوتر بسبب قضية تايوان، والمخاوف الانفصالية في شينجيانغ والتبت، والمطالب الاستقلالية في هونغ كونغ، وانخراطها في نزاعات خطيرة في بحارها الجنوبية والشرقية، فيما الهند لا تزال تكافح لخفض معدلات الفقر، وتحقيق مزيد من الانسجام الاجتماعي في ظل مجتمع متعدد الأعراق والديانات والثقافات، مع ارتفاع ملحوظ في النعرات الطائفية وارتفاع حدة القومية الهندوسية المتطرفة، واعتبارها من بين أكثر الدول معاناة من تبعات التغيرات المناخية، وحاجاتها الطاقوية المتزايدة بشكل كبير، بمقابل فقر في الموارد وتبعية للخارج في هذا المجال، ووقوعها في بيئة أمنية متوترة في جنوب آسيا بجوار باكستان العدو

التقليدي، والهواجس المستمرة تجاه الجار الصيني العملاق.

مع هيمنة مؤسسات برتين وودز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومحورية المنظمة العالمية للتجارة على الصعيد العالمي، تبدو الخيارات أمام قوى الشرق لخلق منظومة مالية موازية لتلك الغربية محفوفة بالمخاطر والتحديات، فعمليات إنشاء مثل تلك البدائل المالية تتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين، كما أن دولاً مثل الصين وروسيا والهند وقوى آسيوية أخرى مندمجة بشكل كبير في شبكات الغرب المالية، مثل نظام سويفت، ومنظمة التجارة، وأسواق التبادلات المالية العالمية التي تجعل من مدن غربية مركزاً رئيسياً لها، وهو ما يجعلها تعاني من انكشاف واضح في حالة دخولها في صراع مع أميركا وبقية قوى الغرب، يعرضها لعقوبات مالية وتضييق على اقتصاداتها مثلما حدث لروسيا بعد غزو أوكرانيا، ومثلما تتخوف بيجين أن تتعرض له في حال إقدامها على غزو تايوان.

رغم كل تلك الجهود تبقى مؤسسات برتين وودز ذات دور محوري على الصعيد الاقتصادي العالمي، وكان صندوق النقد الدولي قد حذر من الدور الذي تصبو إليه بريكس عبر إيجاد بدائل للمؤسسات القائمة، لأن ذلك من شأنه أن يوجد المزيد من الاستقطاب والتوترات التجارية، إلى جانب تهديم قيم العولمة والدبلوماسية متعددة الأطراف، لأن تلك المؤسسات المستحدثة قد تسهم في تأجيج حرب باردة مالية واقتصادية ستكون لها آثار مدمرة على الاقتصاد العالمي، كما أن هناك تشكيكاً في مدى قدرة البنوك المستحدثة، مثل بنك التنمية الجديد، في أداء أدوارها بفعالية، في ظل المخاطر المحيطة باستدامة إسهامات التمويل وكفائتها، والخشية من تداعيات انسحاب أحد أعضاء البنك المؤسسين؛ ما قد يؤدي لانهايار البنك بأكمله، كما أن الغرب لن يقف مكتوف الأيدي أمام تلك المساعي المناوئة له، وسيستغل قوته لعرقلتها وتقديم مبادرات بديلة لاجتذاب الدول النامية نحوه في هذا الصراع الضاري<sup>(1)</sup>.

يتطلب إحداث التغيير المرغوب من طرف قوى الشرق المتحدية على صعيد النظام الدولي، تعبئة وتجنيد كم كبير من الموارد، ورسم سياسات وإستراتيجيات آنية ومستقبلية فعالة، وطول نفس في تسيير الصراع الشرس مع

(1) آية بدر، مرجع سابق، ص 202.

قوى الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، وتجنيد البيئة الداخلية أيضًا في تلك الدول لقبول أية تضحيات أو مواقف إستراتيجية صعبة تتخلل هذا المسعى، والاستعداد لأسوأ السيناريوهات والتي قد تتضمن الحرب وعسكرة التفاعلات؛ إذ قد تفرض مقتضيات الصراع استعمال القوة، وعدم الاكتفاء بفرضية الصعود السلمي فقط في هذا المسار.

"المستقبل يحمل في طياته رياح التغيير، ومن يرغبون في الفوز بذلك  
المستقبل ينبغي عليهم أن يفصلوا أنفسهم عن الماضي.. وشعور التفوق  
ووهم الخلود"

"جابر شتاينجارت"

## الخاتمة

إنها فعلاً لحظة إستراتيجية حاسمة يشهدها النظام العالمي، ولعلها نقطة مفصلية وانتقالية ما بين الأحادية والتعددية، بفضل حالة انقسام جديدة يشهدها التاريخ البشري ما بين الشرق والغرب؛ حيث يتراجع هذا الأخير فيما يصعد الشرق تدريجياً، ويمتلك مقومات القوة في مختلف المستويات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، وتؤسس قواه الرئيسية غير الراضية عن الهيكل الحالي للنظام الدولي، لتصوراتها الإستراتيجية ولمبادراتها العملية الخاصة بها لإعادة تشكيل سلم القوى، كي يكون متناسباً مع قوة اقتصادات وجيوش وتكنولوجيات ونفوذ الفاعلين الصاعدين، مثل الصين وروسيا والهند ودول الآسيان واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها، حتى وإن كان هناك تفاوت بين تلك القوى من حيث مدى تماهياها مع دعوات تغيير تركيبة وبنية النظام الدولي؛ حيث تقود الصين وروسيا هذا المسعى بصورة أكثر راديكالية ورفضاً، فيما تؤيد الهند وقوى أخرى ذلك ولكن بشكل أقل حدة، بحكم طبيعة علاقاتها وتحالفاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، بينما لا تزال اليابان تقدم نفسها حليفاً وفاقاً للغرب، رغم تصاعد النزعة القومية والدعوات لاستعادة الأمجاد اليابانية والخروج من حالة التوقع الإستراتيجي، التي تفرضها مقتضيات التفاهات مع الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولكن ما يحدث اليوم يتم التأسيس له تاريخياً على أنه "الانقسام الثاني الكبير" بين الشرق والغرب، والذي تعود فيه موازين القوى مرة أخرى نحو قوى الشرق، وذلك بعد أن تسبب ما عُرف تاريخياً بـ"الانقسام الأول الكبير" في القرن التاسع عشر وبالتزامن مع الثورة الصناعية الأوروبية، في صعود الغرب وتفوقه على الشرق وخاصة الصين والهند اللتين كانتا على امتداد 1800 سنة قاطرتي الاقتصاد العالمي، قبل أن تخضعا للسيطرة الاستعمارية الغربية التي كانت مدعوة بتطورات تكنولوجية وتفوق عسكري وحيوية اقتصادية كان للثورة الصناعية الفضل الأكبر في إحداثها.

والأكيد أن ما يتم الترتيب له من مؤسسات وهاكل خاصة بالقوى الصاعدة سواء الآسيوية منها أو حليفاتها من خارج القارة مثل البرازيل وجنوب إفريقيا،



وقوى أخرى رافضة بشكل مطلق للهيمنة الغربية مثل إيران وكوريا الشمالية وفنزويلا وغيرها، إنما يعكس انتقالاً من مرحلة التصريحات والخطابات إلى طور التنفيذ والتجسيد العملي، وما مجموعة البريكس وتوسيعها لعضويتها، وتنوع آليات عملها السياسية والاقتصادية إلا مثال على ذلك، كما أن منظمة شنغهاي للتعاون التي تتمحور بؤرة تركيزها على أوراسيا، وتطوير تنسيقها وتعاونها في شتى المجالات، وانفتاحها على التوسع نحو قوى أخرى مؤثرة مثل الهند وباكستان وإيران وحتى بيلاروسيا في المستقبل القريب، نموذج للعمل المؤسسي الإقليمي في منطقة جيوبوليتيكية يعتبرها الفكر الإستراتيجي قلب العالم، وفي ذات الوقت تثير المساعي لتأسيس مؤسسات وبنوك مالية منافسة وبديلة لنظيرتها الغربية قلق الولايات المتحدة وحلفاءها المهيمنين على تلك المؤسسات، التي سيطرت لعقود طويلة على اقتصادات ومصائر الشعوب المغلوبة على أمرها، مع جهود عملية حثيثة لكسر هيمنة الدولار، وزيادة قيمة ومبادلات عملات القوى الصاعدة سواء في علاقاتها التجارية البينية أو مع قوى أخرى عبر العالم، وهو ما يؤسس لطريق طويل نحو بناء نظام مالي عالمي متعدد العملات وغير مهيمن عليه من طرف العملة الأميركية.

إن حالة عدم الرضا عن الوضع القائم دولياً والمهيمن عليه غريباً وأميركياً من جهة، وتزايد عناصر ومقومات القوة لدى عدد من القوى الصاعدة المحسوبة على التكتل الرافض للهيمنة الأميركية، وخاصة لدى كل من الصين وروسيا، هي المحرك الأساسي لديناميكية التغيير الملحوظة، والتي تصدق عليها منطلقات ومسلّمات التحول في مراكز القوى التي تنبني عليها نظرية انتقال القوة التي كانت منطلقنا النظري التحليلي في هذا الكتاب، لا سيما أن التفاعلات الدولية المتعلقة بتغيير هيكل القوة عالمياً لم تعد محصورة في خطابات رفض وعدم رضا فحسب، بل أخذت الطابع العملي والتجسيدي على أرض الواقع، وما سياسات روسيا والصين تجاه قضاياها وأهدافها ومصالحها الإستراتيجية سوى دليل على ما ذهبنا إليه.

فروسيا لم تتردد في التعبير عن رفضها لسياسات الغرب تجاهها وتوسع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي نحو حدودها الشرقية والعمل على تطويرها ومحاصرتها، وجسدت ذلك في سياسات قوة تجاه جورجيا، عام 2008،

وضم شبه جزيرة القرم، عام 2014، وغزو أوكرانيا، عام 2022، والتدخل في سوريا قبل ذلك، والتغلغل الحالي في إفريقيا ومزاحمة النفوذ الغربي هناك بامتياز.

كما أن الصين لا تتوانى في التلويح باستعمال القوة لحماية مصالحها الأمنية القومية غير القابلة للتفاوض والمساومة، لاسيما ما تعلق بتايوان وبأي تحرك غربي لدعمها عسكرياً أو مجرد التضامن معها دبلوماسياً، وما مناوراتها الدائمة في المضيق واختراق طائراتها لأجواء الجزيرة، سوى إنذار لكل من تسول له نفسه، بحسب بيجين، المساس بحقها التاريخي في تايوان كجزء لا يتجزأ من الوطن الأم الصيني، وهي تمارس دبلوماسية حادة تجاه كل من يعارض سياساتها أو ينتقد توجهاتها في القضايا مثار الجدل مع الغرب مثل حقوق الإنسان والديمقراطية ومصدر فيروس كورونا وغيرها، وهي الدبلوماسية التي تعرف بدبلوماسية "الذئب المحارب"، والتي كانت أستراليا ضحية لها بعد مطالبتها بتحقيق دولي في مصدر فيروس كوفيد-19 في وقت سابق، دون أن نغفل اشتباكاتنا المتعددة مع دول المنطقة التي تدخل معها في صراع حول ملكية أجزاء من بحري الصين الجنوبي والشرقي، واستعمال القوة وإن كانت محدودة لفرض سياسات الأمر الواقع هناك، غير مبالية بالتنديد الأميركي ولا بالقرارات التحكيمية لمحكمة العدل الدولية تجاه تلك الجزر، كما أنها تطور قوتها العسكرية بشكل لافت، وما تربعها على قمة أقوى الأساطيل البحرية في العالم سوى دليل على ذلك، وعلى نجاعة سياسات تحديث جيش التحرير الشعبي التي تتبعها.

ولم يعد غريباً الجهر بمطالب ودعوات تغيير الوضع القائم وجعل النظام العالمي بعيداً عن الأحادية وتمامياً مع التعددية، التي يفرضها الواقع الدولي المتميز بتغيير في موازين القوى، وعودة قوى كانت من قبل أقطاباً دولية مؤثرة سواء في التاريخ القريب أو البعيد، وهي الأصوات التي تتعالى سواء في اجتماعات ولقاءات المؤسسات التي استحدثتها تلك القوى مثل البريكس ومنظمة شنغهاي، أو المؤسسات الدولية التقليدية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومختلف المؤسسات المالية والاقتصادية، بل وترسخ فكرة حتمية التغيير حتى لدى الغرب وخاصة مفكره وأكاديميه الذين يقرون باختلال حاصل في

مختلف مؤشرات القوة مع الشرق، ومنهم حتى من يرى أن الإشكالية لا تكمن في مدى إمكانية حدوث التغيير من عدمه ولكن فقط في توقيته، وينصح القوى الغربية بتقبل ذلك والاستعداد له والتخلي عن التمسك بماضي الريادة والقيادة، أو ما يسميه أحد أكثر المنظرين الغربيين لهذا التغيير والمحللين له الألماني "جابور شتاينجارت" بـ"عقدة التفوق الغربي ووهم الخلود".

غير أن هذه العملية التاريخية لانتقال القوة التي نشهدها حالياً، تعتمد مخرجاتها ومحصلتها النهائية على عدة عوامل، منها ما يتعلق بمدى وضوح رؤية القوى التي تقود مسعى تغيير هيكل النظام الدولي، ومدى قدرتها على تقريب وجهات نظرها وتجاوز خلافاتها، وموازنتها لعلاقاتها البينية من جهة وعلاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب من جهة أخرى، كما أن القوى التقليدية الغربية التي هيمنت على النظام الدولي منذ عصر الثورة الصناعية وعهد المركزية الأوروبية، وصولاً إلى القيادة الأميركية والمركزية الغربية، لا يمكن أن نتصور تنازلها بسهولة عن القمة العالمية، وهو ما يفسح المجال لحسابات معقدة وتوقعات متباينة بشأن طبيعة عملية الانتقال التي ستحصل، وما إذا كانت ستكون بشكل سلمي أو صراعي، وما إذا كانت أيضاً ستضمن تشكيل نظام دولي أكثر استقراراً، أم إنها ستدخل العالم في دوامة فوضى دولية جديدة قد تجر تلك القوى لعسكرة متزايدة واحتمالات تصادم، وهو ما ينذر به سيناريو الانتقال الصراعي، فيما يتجه سيناريو الانتقال التوافقي نحو تسويات وحالات قبول متبادل وتنازلات، لتجنب الأسوأ وحفظ الاستقرار على المستوى العالمي.



## قائمة المراجع

### المراجع العربية

#### الكتب

- 01- آرثر هيرمان، فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربي، ترجمة طلعت الشايب، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2000).
- 02- باتريك جيه بوكانن، موت الغرب: أثر شيخوخة السكان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب، ترجمة محمد محمود التوبة ومحمد بن حامد الأحمر، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2005).
- 03- بيتر جي كاتزنشتاين، الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية، ترجمة فاضل جتكر، سلسلة عالم المعرفة رقم 385، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012).
- 04- تشانغ وي وي، الزلزال الصيني: نهضة دولة متحضرة، ترجمة محمد مكاوي وماجد شبانة، (القاهرة، دار سما للنشر والتوزيع، 2017).
- 05- جابور شتاينجارت، الحرب من أجل الثروة: القصة الحقيقية للعولمة أو لماذا يتحطم العالم المسطح؟، ترجمة علا أحمد إصلاح، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2011).
- 06- جوزيف س. ناي، مفارقة القوة الأميركية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2003).
- 07- جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- 08- جون ميرشايمر، "مأساة سياسة القوى العظمى"، ترجمة مصطفى محمد قاسم، (الرياض، النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود، 2012).
- 09- جيمس دورتي وروبرت بالتيسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985).

- 10- ريتشارد كوك وكريس سميث، انتحار الغرب، ترجمة محمد محمود التوبة، (الرياض/أبوظبي، دار كلمة، مكتبة العبيكان، 2009).
- 11- سعيد اللاوندي، القرن الحادي والعشرون: هل سيكون أميركياً؟، (القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002).
- 12- صمويل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوه ومحمود محمد خلف، (طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999).
- 13- عبد القادر دندن، صراع القوى الكبرى في الهندوباسيفيك: إعادة تخيل الخريطة الإستراتيجية لآسيا، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، مايو/أيار 2023).
- 14- \_\_\_\_\_، المحطات الكبرى في الفكر السياسي: نحو فهم جينالوجيا علم السياسة، (القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2021).
- 15- \_\_\_\_\_، حقوق الإنسان.. رؤى فكرية وسياسية، (قسنطينة-الجزائر، دار كنوز يوغرطة للنشر والتوزيع، 2019).
- 16- \_\_\_\_\_ (محرر)، جيوبوليتيك النزاعات في قارة آسيا: الخصوصيات- الديناميات- التداعيات، (القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2021).
- 17- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004).
- 18- كيشور محبوباني، نصف العالم الآسيوي الجديد: التحول الجارف للقوة العالمية نحو الشرق، ترجمة سمير كريم، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2009).
- 19- محمد عبد السلام، "القوة"، سلسلة موسوعة الشباب السياسية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002).
- 20- \_\_\_\_\_، الجغرافيا السياسية: دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، (مكتبة نور، 2020).
- 21- وانغ إي وي، الحزام والطريق: ماذا ستقدم الصين للعالم؟، ترجمة رشا

كمال وشيماء كمال، (القاهرة، دار سما للنشر والتوزيع، والمجموعة الدولية للنشر والتوزيع، 2017).

22- ورويك موراي، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة سعيد متناق، سلسلة عالم المعرفة رقم 397، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013).

### التقارير

01- محمد شفيق علام، "تحول القوة في العلاقات الدولية.. دروس للأمة"، التقرير الإستراتيجي الثامن، (القاهرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2011).

02- التعاون الإنمائي الدولي الصيني في العصر الجديد، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، (بكين، دار النشر باللغات الأجنبية، 2021).

### المجلات والدوريات

01- أبوبكر الدسوقي، "أهداف ومآلات الصعود الصيني"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/ تموز 2023.

02- إسراء إسماعيل، "محددات رؤية روسيا لمستقبل الحرب مع أوكرانيا في عامها الثاني"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023.

03- أندرو ألبير شوقي، "تراجع الغرب: دلالات التفوق التكنولوجي الروسي والصيني"، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد 34، نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر/ كانون الأول 2022.

04- آية بدر، "قمة بريكس 2023 وطموح موازنة القوى الغربية"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/ تموز 2023.

05- خالد أحمد عبد الحميد، "المآلات المستقبلية للتنافس الدولي المتصاعد في القارة الإفريقية"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية

- والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023.
- 06- ريهام المغربي، "حدود فاعلية القوة الناعمة للصين"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/ تموز 2023.
- 07- شارف عبد القادر ورمضاني لعلا، "دعائم النموذج الهندي في اقتصاد معرفي تنافسي"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي-الجزائر، المجلد 7، العدد 12، يونيو/ حزيران 2017.
- 08- ضياء حسني، "الخروج من أزمة الرأسمالية أم من رأسمالية الأزمة؟"، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 64، أكتوبر/ تشرين الأول، 2016.
- 09- عادل مهني، "مقتضيات نظام نقدي عالمي جديد"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 58، العدد 233، يوليو/ تموز 2023.
- 10- عبد الحق دحمان، "التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 16، يناير/ كانون الثاني 2015.
- 11- عبد القادر دندن، "إستراتيجية الصين في الصراع حول الهندوباسيفيك"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، عدد 231، يناير/ كانون الثاني 2023.
- 12- علي الدين هلال، "لماذا تتقدم دول كبرى.. وتراجع أخرى؟"، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد 34، نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر/ كانون الأول 2022.
- 13- عمرو عبد العاطي، "المواجهة والتعاون سياستان حاكمتان في المنافسة الأميركية- الصينية"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023.
- 14- \_\_\_\_\_، "الرهان المراوغ.. عوامل إعاقة إستراتيجية القوة الذكية الأميركية"، ملحق تحولات إستراتيجية لمجلة السياسة الدولية بعنوان القوة



الذكية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 212، أبريل/ نيسان 2018.

15- مالك عوني، "إدارة القوة المأزومة ومعضلة القيادة الأميركية للنظام الدولي"، ملحق تحولات إستراتيجية لمجلة السياسة الدولية بعنوان القوة الذكية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 212، أبريل/ نيسان 2018.

16- مدحت نافع، "مؤسسات بديلة: ملامح النظام الاقتصادي العالمي في عصر صراعات القوى الكبرى"، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، العدد 34، نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر/ كانون الأول 2022.

17- محمد أبو غزلة، "تداعيات الأزمة الأوكرانية على هيكل النظام الدولي"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023.

18- محمد كمال، "الصين ومآلات النظام الدولي"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد 85، العدد 233، يوليو/ تموز 2023.

19- محمد مختار الشنقيطي، "شروق الشرق وغروب الغرب: انزياحات القوى الدولية ومصائر العالم الإسلامي"، مجلة لباب، مركز الجزيرة للدراسات - قطر، العدد 18، أبريل/ نيسان-مايو/ أيار 2023.

20- محمد مطاوع، "طريق التحرير الجديد في الإستراتيجية الصينية: الأهداف الكبرى، الوزن الإستراتيجي، والتحديات"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 46، سبتمبر/ أيلول 2020.

21- نورهان الشيخ، "التحالف الصيني-الروسي وقيادة تغيير النظام الدولي"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 233، المجلد 58، يوليو/ تموز 2023.

22- هدير أبو زيد، "حرب الرقائق الإلكترونية بين الولايات المتحدة والصين.. الملامح والأبعاد"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية

- والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023.
- 23- هدير طلعت سعيد، "السلام التنموي الصيني في مواجهة السلام الليبرالي الغربي.. الرؤى والمرتكزات"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 232، أبريل/ نيسان 2023.
- 24- مجموعة محررين، "ما بعد الرأسمالية: نحن ذاهبون إلى حيث لا نحتاج دروبًا"، ترجمة: سحر توفيق، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 182، مارس/ آذار- أبريل/ نيسان 2016.

### مواقع الإنترنت

- 01- إبراهيم درويش، "نيويورك تايمز: احتلال الغوغاء للكونغرس هز صورة أميركا كمنارة للديمقراطية في العالم"، صحيفة القدس العربي، 8 يناير/ كانون الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 28 يوليو/ تموز 2023)، في: <https://bit.ly/3bjtB26>
- 02- أحمد دياب، "الشراكة عبر الأطلسي: رهانات التبادل الحر بين واشنطن وأوروبا"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 25 مايو/ أيار 2016، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://2u.pw/Vn12AMc>
- 03- أماني السنوار، "كابوس ترامب المدمر للشراكة الأميركية الأوروبية"، الجزيرة نت، 12 يونيو/ حزيران 2018، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://2u.pw/2RTqSvI>
- 04- باسم راشد، "تداعيات مبادرة الحزام والطريق على توازنات الشرق الأوسط"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، (تاريخ الدخول: 26 يناير/ كانون الثاني 2023)، في: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4257>
- 05- جيهان أبو اليزيد، "البريكس قصة نجاح تكتبها دول ناهضة"، مجلة أعمال، 2011. في: <http://www.businessstendersmag.com/ar>
- 06- راشد عليموف، دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والأمن، وقائع الأمم المتحدة، موقع منظمة الأمم المتحدة، 25 آب 2015 (تاريخ

الدخول: 25 أبريل/ نيسان 2023)، في: <https://www.un.org/ar/chronicle/article/19949>

07- رامي القليوبي، "القمة الروسية الإفريقية الثانية: توسيع النفوذ بسلاح الأمن الغذائي"، العربي الجديد، 27 يوليو/ تموز 2023، (تاريخ الدخول: 6 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://2u.pw/bEiqEpl>

08- رغيذ أيوب، "الرقائق الإلكترونية نفط المستقبل.. ما مكوناتها؟ وكيف تعمل؟"، الجزيرة نت، 2 مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 16 أبريل/ نيسان 2023)، في: <https://www.aljazeera.net/tech/2023/3/2>

09- سالمة الموشي، "الكتاب الذي يُدخل السجن ويغير النهضة الآسيوية"، يومية إيلاف الإلكترونية، 12 مايو/ أيار 2004، (تاريخ الدخول: 3 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://elaph.com/Web/Archive/1084374437911626100.htm>

10- عارف عبد البصير، "أسرار المصالحة السعودية الإيرانية.. ماذا ستكسب الرياض وطهران؟ وما طبيعة الدور الصيني؟"، الجزيرة نت (ميدان)، 13 مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 7 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://2u.pw/>

11 JEGcMOE - عبد الحق الزموري، "نحو نظام عالمي جديد: قراءة في كتاب جيرارد شاليو"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 فبراير/ شباط 2014، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2014/02/2014216114312986150.html>

12- عبد القادر دندن، "على خطى "زينغ هي".. زمان الوصل في جوهانسبورغ"، موقع العين الإخباري، 9 فبراير/ شباط 2015، (تاريخ الدخول: 4 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://al-ain.com/article/21071>

13- عز الدين عبد المولى، "حلف شمال الأطلسي: تمدد مستمر وتكيف مع البيئات الإستراتيجية المتغيرة"، مركز الجزيرة للدراسات، 21 فبراير/ شباط 2022، (تاريخ الدخول: 8 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5291>

14- عمرو عبد العاطي، "اللاقطبية: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة

- الأميركية"، عن الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، في: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/2061>
- 15- كارينا فايزولينيا، منظمة شنغهاي للتعاون: آفاق التوسعة ومتطلبات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 21 أبريل/ نيسان 2014، (تاريخ الدخول: 25 أبريل/ نيسان 2023)، في: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/201442161534658601.html>
- 16- مروى صبري الإمام، التوجهات المختلفة في الفكر الإستراتيجي الروسي، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد التاسع، العدد 9، سبتمبر/ أيلول 2006، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/ نيسان 2023)، في: <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/1/REID43.HTM>
- 17- محمد سعد، "قمة منظمة شنغهاي 2017: انضمام الهند وباكستان وتعهدات بالقضاء على الإرهاب"، موقع صحيفة اليوم السابع المصرية، 9 يونيو/ حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 22 أبريل/ نيسان 2023)، في: <https://m.youm7.com/story/2017/6/9/3276665>
- 18- محمد علوش، "روسيا وتوازن القوى في الشرق الأوسط"، الجزيرة نت، 9 يناير/ كانون الثاني 2023، (تاريخ الدخول: 8 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://2u.pw/n2mm6l>
- 19- ناصر السهلي، "الصين وأدوار الوساطة لحل النزاعات: محاولة لعب دور عالمي"، العربي الجديد، 28 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 27 يوليو/ تموز 2023)، في: <https://2u.pw/BC3wbh3>
- 20- نبيل البكري، "أنور إبراهيم الذي لا يعرف الهزيمة"، العربي الجديد، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، (تاريخ الدخول: 2 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://2u.pw/QuERCX>
- 21- نور الدين إسكندر، "وشم مرعب على وجه الديمقراطية الأميركية"، عن موقع قناة الميادين، 12 يناير/ كانون الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 28 يوليو/ تموز 2023)، في: <https://bit.ly/2NgMKtK>

22- "كيف امتلكت تايوان الفقيرة أهم وأقوى شركة في العالم، المخبر الاقتصادي"، 17 أبريل/ نيسان 2021، (تاريخ الدخول: 15 أبريل/ نيسان 2023)،

في: <https://www.youtube.com/watch?v=TIJSUhxQTYA&t=600s>

23- "6 مليارات دولار صادرات الهند من برامج الكمبيوتر"، صحيفة الجزيرة الإلكترونية (السعودية)، 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2001، (تاريخ الدخول: 16 أبريل/ نيسان 2023)،

في: <https://www.al-jazirah.com/2001/20011004/ev6.htm>

24- "هل تنضم مصر والسعودية والجزائر لأقوى تحالف تتزعمه الصين؟"، المخبر الاقتصادي، 15 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/ نيسان 2023)،

في: <https://www.youtube.com/watch?v=W6rB5bMcXKk>

25- "مدير الاستخبارات الأميركية: لم نعد وحدنا الكبار في الحي.. وعلاقات الصين وروسيا تمثل تحديًا هائلًا"، موقع القاهرة 24، 12 أبريل/ نيسان 2023،

(تاريخ الدخول: 18 أبريل/ نيسان 2023)، في: <https://www.cairo24.com/1781029>

26- "من أهدافها التخلص من الدولار.. ماذا تعرف عن منظمة البريكس؟"، قناة الجزيرة، 15 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/ نيسان 2023)، في:

<https://www.youtube.com/watch?v=HvbUh5He8cg&t=38s>

27- "منظمة شنغهاي للتعاون"، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، موقع منظمة الأمم المتحدة، 25 آب 2015 (تاريخ الدخول: 25 أبريل/ نيسان 2023)، في:

<https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization>

28- "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية محرك جديد لتنمية آسيا والعالم"، موقع الصين اليوم، 23 مايو/ أيار 2015، (تاريخ الدخول: 27 أبريل/ نيسان 2023)،

في: [http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/content/201506/24/693442\\_se.htm](http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/content/201506/24/693442_se.htm)

29- "بعملة موحدة جديدة.. كيف تسعى مجموعة "بريكس" للإطاحة بالدولار؟"، موقع TRT عربي، 10 أبريل/ نيسان 2023، (تاريخ الدخول:

22 أبريل/ نيسان 2023)، في: <https://www.trtarabi.com/explainers-politics/12686916>

30- "شي: الصين تواصل دفع بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية"، صحيفة الشعب الصينية بالعربية، 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 15 يناير/ كانون الثاني 2023)، في: <http://arabic.people.com.cn/n3/2022/1024/c31664-10162591.html>

31- "نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة: مغامرة روسيا في أوكرانيا تعيد تشكيل النظام العالمي برمته"، تحليلات مركز الجزيرة للدراسات، 28 فبراير/ شباط 2022، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5305>

32- "أميركا أولاً: تداعيات انسحاب واشنطن من أفغانستان على نفوذها الدولي"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 25 أغسطس/ آب 2021، (تاريخ الدخول: 4 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://2u.pw/flrDjtO>

33- "اتفاق "أوكوس" مع أستراليا.. الصين تعتبره تهديداً للاستقرار وبلينكن يرحب بدور أوروبي"، موقع الجزيرة نت، 16 سبتمبر/ أيلول 2021، (تاريخ الدخول: 25 سبتمبر/ أيلول 2022)، في: <https://bit.ly/2Ybwgs7>

34- "الصين: لن نسمح أبداً بالتنمر علينا أو اضطهادنا"، الموقع الإخباري لقناة روسيا اليوم، 1 يوليو/ تموز 2021، (تاريخ الدخول: 27 سبتمبر/ أيلول 2021)، في: <https://bit.ly/3uqQV73>

35- مبادرة بكين: لماذا أعلنت الصين عن رغبتها في إنهاء الحرب الأوكرانية؟، إنترريجيونال للتحليلات الإستراتيجية، 27 فبراير/ شباط 2023، (تاريخ الدخول: 28 يوليو/ تموز 2023)، في: <https://2u.pw/MomiYrF>

36- "مشاركة الصين بنشاط في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة"، موقع التلفزيون الصيني 12، CGTN، مارس/ آذار 2023، (تاريخ الدخول: 9 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://arabic.cgtn.com/news/2023-03-12/1634816075591147522/index.html>

37- "الصراع على بحر الصين"، شريط وثائقي، وثائقيات قناة الشرق نيوز، 27 مايو/ أيار 2022، (تاريخ الدخول: 7 يناير/ كانون الثاني 2023)، في: <https://www.youtube.com/watch?v=BaEkVr3xiDQ>

38- "إضعاف الدولار: لماذا أعلنت الصين وروسيا استخدام العملات المحلية في مدفوعات الغاز؟"، إنترريجيونال للتحليلات الإستراتيجية، 19 سبتمبر/ أيلول 2022، (تاريخ الدخول: 8 يناير/ كانون الثاني 2023)، في: <https://2u.pw/jgQ1iDR>

39- "لكسر هيمنة الدولار.. الصين تواصل مساعيها لرقمنة عملتها المحلية"، الجزيرة نت، 10 سبتمبر/ أيلول 2022، (تاريخ الدخول: 8 يناير/ كانون الثاني 2023)، في: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/9/10>

40- "الصين: لن نسمح أبداً بالتنمر علينا أو اضطهادنا"، الموقع الإخباري لقناة روسيا اليوم، 1 يوليو/ تموز 2021، (تاريخ الدخول: 27 يوليو/ تموز 2023)، في: <https://bit.ly/3uqQV73>

41- "إمبراطور الصين الجديد.. حلم شي جين بينغ"، شريط وثائقي، وثائقيات قناة دي دبليو (DW)، 31 يوليو/ تموز 2022، (تاريخ الدخول: 22 يونيو/ حزيران 2023)، في: <https://www.youtube.com/watch?v=9hVY1ys9rs>

42- "البرازيل والأرجنتين والسعودية تعتمد اليوان الصيني.. ما السبب؟"، قناة الجزيرة، 23 يوليو/ تموز 2023، (تاريخ الدخول: 10 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://www.youtube.com/watch?v=FztkEIKVAlM&t=8s>

43- "من هم أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون؟"، وكالة سبوتنيك للأخبار، 10 يوليو/ تموز 2023، (تاريخ الدخول: 11 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://2u.pw/Zf3cvfx>

44- "جنوب إفريقيا تعلن طلب 22 دولة الانضمام إلى مجموعة بريكس"، الجزيرة نت، 21 يوليو/ تموز 2023، (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/ أيلول 2023)، في: <https://2u.pw/97rGixN>

45- "بريكس الجديدة.. ماذا يعني اقتصادياً ضم 6 أعضاء جدد للمجموعة؟"، العربي الجديد، 25 أغسطس/ آب 2023، (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/ أيلول 2023)، في: <https://2u.pw/Fe9m5eR>

46- "مجموعة 'بريكس' تتوسع... شكوك حول نظام اقتصادي عالمي مواز"، العربي الجديد، 22 أغسطس/ آب 2023، (تاريخ الدخول: 6 سبتمبر/ أيلول 2023)، في: <https://2u.pw/7FIkueS>

47- "رموز السلطة: بيتر الأكبر"، وثائقيات الجزيرة الوثائقية، 22 ديسمبر/ كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 25 أغسطس/ آب 2023)، في: <https://www.youtube.com/watch?v=JJNOjguYm5A&t=2s>

## المراجع الإنجليزية

### Books:

**01-** John Rapley, **Understanding Development: Theory and Practice in the Third World**, (Boulder- USA, Lynne Rienner publishers, Third Edition, 2007).

**02-** Midlarsky Manus (Ed), **Handbook Of War Studies**, (New York, Routledge Revivals, First Edition 1989.)

### Periodicals:

**01-** Andrew Hurrell and Sandeep Sengupta, "Emerging powers, North-South relations and global climate politics", *International Affairs*, 88, 3 (2012).

**02-** Andrey Shelepov, **Comparative Prospects of the New Development Bank and Asian Infrastructure Investment Bank**, *International Organisations Research Journal*, Vol 11, N° 3, January 2016.

**03-** David Niebel, **The Power Transition Theory and the Sino-American Contention for Power**, *Towson University Journal of International Affairs*, Volume LIV – Number 1, Fall 2020.

**04-** Efsane Deniz Baş, **Book review of Conflict and Cooperation in the Indo-Pacific: New Geopolitical Realities**, *Perceptions*, Volume XXVII Number 1, (Spring-Summer 2022).

**05-** Ernest J. Wilson, **Hard power, Soft power, Smart power**, *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Sciences*, 616, March 2008.

**06-** Feng Liu, "**The recalibration of Chinese assertiveness: China's responses to the Indo-Pacific challenge**", *International Affairs*, N° 96, January 2020.



- 07-** Giulio M. Gallarotti, **Smart Power: Definitions, Importance, and Effectiveness**, *Journal of Strategic Studies*, 38, 3, 2015.
- 08-** Harsh V. Pant, **The Moscow – Beijing – Delhi ‘Strategic Triangle’: An Idea Whose Time May Never Come**, *Security Dialogue*, vol. 35, N°. 3, September 2004.
- 09-** Hugo Bras Martins da Costa, **Destined for War: Can America and China Escape Thucydides’s Trap?**, (Book review), *Brazilian political science review*, 2018 (12) 3.
- 10-** Irina Yarygina and Lubov Krylova, **BRICS investment policy in contemporary environment**, *BRICS Journal of Economics*, Volume 4, Number 2, 2023.
- 11- Jonathan M. Diccico and Jack S. Levy, **Power Shifts and problem Shifts: The evolutions of the power transition research program**, *The Journal of Conflict Resolution*, Vol. 43, No. 6. (Dec., 1999).
- 12-** Jonathan M. DiCicco, **Power Transition Theory and the Essence of Revisionism**, *Oxford Research Encyclopedia of Politics*, September 2017.
- 13- Michael Barnett and Raymond Duvall, **Power in International Politics**, *International Organization*, 59, Winter 2005.
- 14-** Mikael Weissmann, **Chinese Foreign Policy in a Global Perspective: A Responsible Reformer "Striving For Achievement"**, *Journal of China and international relations*, 3 (1),
- 15-** Mohammad Reza Hafeznia, **Scenarios for the Future of the World in Light of the Ukraine Crisis**, *Geopolitics Quarterly*, Volume: 18, No 4, Winter 2023.
- 16-** Nilanthi Samaranayake, **The Indian Ocean’s Key Role in the Indo-Pacific Rules-based International Order**, *the Journal of Indo-Pacific Affairs*, (Alabama, Air University Press, December 2020). May 2015.
- 17-** Richard Hanania, **Graham Allison and the Thucydides Trap Myth**, *Strategic Studies Quarterly*, Winter 2021.

**18-** Thokozani Simelane, **Nexus between energy and development: The case of BRICS**, BRICS Academic Review, Issue 05, 2021. p. 56.

**19-** V. K. Grover, "**The Strategic Triangle**", India Quarterly, Volume 58, Issue 1, January 1, 2002.

**20-** Yi Feng, **Global Power Transitions and Their Implications for the 21st Century**, Pacific Focus, Vol. XXVIII, No. 2 (August 2013).

### **Reports and Working papers:**

**01-** **2022 National defense strategy of The United States of America**, (Washington, U.S. Department of Defense, 2022).

**02-** Dominic Wilson and Roopa Purushothaman, **Dreaming With BRICs: The Path to 2050**, Global Economics Paper No 99, (New York, Goldman Sachs Economic Research, 1st October 2003).

**03-** Eric S. Edelman, **Understanding America's Contested Primacy**, Center for Strategic and Budgetary Assessments, USA, 2010.

**04-** Igor Denisov, **Russia-India-China Triangle – From Russian Perspective**, Discussion Paper for The 11th Berlin Conference on Asian Security (BCAS), Triangular formations in Asia Genesis, 194 strategies, value added and limitations, Berlin, September 7-8, 2017.

**05-** Jim O'Neil, **Building Better Global Economic BRICs**, Global Economics Paper No 66, (New York, Goldman Sachs Economic Research, 31th November 2001).

### **Thesis:**

**1-** José Pedro Filipe de Oliveira Baptista, **Power transitions and conflict Applying power transition theory and liberalinstitutionalist theory to US-China relations**, Master's Degree Peace and Conflict Studies, University of Oslo, Denmark, Spring 2012.

2- Shengyang Li, **An Exploitable Theory: Thucydides's Trap Model Percieved By The Chinese Government**, A Thesis submitted for master's degree, The Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, Georgetown University, Washington D.C. April 2020.

### **Web Sites:**

01- Abanti Bhattacharya, **The Fallacy in the Russia-India-China Triangle**, Institute of Defense Studies and Analyses, Volume 28, Issue 2, April 2004. [http://idsa.in/strategicanalysis/TheFallacyintheRussia-India-China\\_Triangle\\_abhattacharya\\_0404](http://idsa.in/strategicanalysis/TheFallacyintheRussia-India-China_Triangle_abhattacharya_0404). Accessed March 30, 2023.

02- Bobo Lo, **New order for old triangle The Russia-China-India Matrix**, Russie. Nei.Visions, N°. 100, Note de L'institut Français des relations internationales (Ifri), April 2017. p. 5. <https://www.ifri.org/en/publications/notes-de-lifri/russieneivisions/new-order-old-triangles-russia-china-india-matrix>. Accessed April 20, 2023.

03- Chris Devonshire-Ellis, **The Putin-Xi Summit – Their Joint Statement and Analysis**, China Briefing, March 22, 2023. <https://www.china-briefing.com/news/the-putin-xi-summit-their-joint-statement-and-analysis/>. Accessed April 16, 2023.

04- Derek Thompson, **The Economic History of the Last 2,000 Years in 1 Little Graph**, The Atlantic, June 19, 2012. <https://www.theatlantic.com/business/archive/2012/06/the-economic-history-of-the-last-2-000-years-in-1-little-graph/258676>. Accessed April 12, 2023.

05- Ejaz Hussain, **The SCO dynamism**, The News On Sunday, July 9, 2023, Accessed August 11, 2023. <https://www.thenews.com.pk/tns/detail/1088388-the-sco-dynamism>.

06- Evert-Jan Ouweneel, **18 of the last 20 centuries China and India were the biggest economies**, Urbanlogic, 1 February 2019. <https://urbanlogics.eu/china-india-biggest-economies/>. Accessed April 12, 2023.

**07- Iwashita Akihiro, Primakov Redux? Russia and the "Strategic Triangles" in Asia**, 2006. p. p. 165, 166. "[http://www.src.h.slav.hokudai.ac.jp/09\\_iwashita.pdf](http://www.src.h.slav.hokudai.ac.jp/09_iwashita.pdf)". Accessed April 1, 2023.

**08- Kevin Rudd, "Strategic Trends across The Indo-Pacific region"** , The Interpreter features, The Lowy Institute, New York, 7 May 2019. <https://www.loyyinstitute.org/the-interpreter/strategic-trends-across-indo-pacific-region>. Accessed April 10, 2023.

**09- Leonid Savin, "The Pentagon's New Strategy For The Indo-Pacific Region "** , 6 June 2019. <https://www.geopolitical.re/en/article/pentagons-new-strategy-indo-pacific-region>. Accessed March 15, 2022.

**10- Michael Schiffer. The U.S. and rising powers. Great Decisions 2009.** [www.greatdecisions.org](http://www.greatdecisions.org). Accessed March 28, 2023.

**11- Narayan Ammachchi, Infographic: The Stunning Ten-Year Explosion of India's Software Services Exports, Nearshore Americas**, October 2022. [nearshoreamericas.com/infographic-the-10-year-explosion-in-indias-software-services-exports/](http://nearshoreamericas.com/infographic-the-10-year-explosion-in-indias-software-services-exports/). Accessed April 15, 2023.

**12- Tom Peeters, China's Options in the Ukraine War: Bandwagoning with Russia or Being a Real Mediator**, 15 April 2022. Beyond the horizon, <https://behorizon.org/chinas-options-in-the-ukraine-war-bandwagoning-with-russia-or-being-a-real-mediator/>. Accessed March 25, 2023.

**13- Agreement on the New Development Bank – Fortaleza**, New development bank official site, July 15, 2014. <https://www.ndb.int/wp-content/uploads/2022/11/Agreement-on-the-New-Development-Bank.pdf>. Accessed April 24, 2023.

**14- Joint statement of the Russian federation and the People's Republic of China on the international relations entering a new era and the global sustainable development**, President of Russia, 4 February 2022. <http://www.en.kremlin.ru/supplement/5770>. Accessed April 17, 2023.

**15- Semiconductor Manufacturing by country 2023**, World Population Review, 2023. Accessed April 17, 2023. <https://worldpopulationreview.com/country-rankings/semiconductor-manufacturing-by-country>

**16- Top 10 leading global trade countries as per world import-export data**, SEAIR Exim Solution, Feb 28, 2023. <https://www.seair.co.in/blog/top-10-leading-global-trade-countries-as-per-world-import-export.aspx>. Accessed April 17, 2023.

**17- U.S. Trade Trends**, Washington international trade association (WITA), 2022. <https://www.wita.org/ustrade/us-trade-trends/>. Accessed April 17, 2023.

**18- World's top semiconductor producers**, ShipHub Report, 2023. Accessed April 16, 2023. <https://www.shiphub.co/worlds-top-semiconductors-producers/>

**19- World history by per capital GDP**, 25 Aug 2010. <https://www.livemint.com/Opinion/Nb7KkZ3yOVSNW3vHf9K1oM/World-history-by-per-capita-GDP.html>. Accessed April 10, 2023.

**20- John Mersheimer: Is China the real winner of Ukraine war?**, Gita Wirjawan, April 28, 2023. [https://www.youtube.com/watch?v=YI7goPRw\\_eE&t=32s](https://www.youtube.com/watch?v=YI7goPRw_eE&t=32s).

**21- Has China won? Interview with Kishore Mahbubani and John Mearsheimer**, Centre for independent studies, Australia, May 11, 2020. <https://www.youtube.com/watch?v=ZnkC7GXmLdo&t=403s>.

**22- China debate: John Mearsheimer Vs Hugh White**, Centre for Independent Studies, August 13, 2019. Accessed August 5, 2023. <https://www.youtube.com/watch?v=oRlt1vbnXhQ&t=1609s>

**23- John Mearsheimer: The Great Delusion**, PolisciCarleton, Feb 13, 2020. Accessed August 10, 2023. <https://www.youtube.com/watch?v=nZVIaXFN2IU&t=2651s>.

**24- Asian Infrastructure Investment Bank: Short Notes on AIIB for UPSC Exam**, UPSC Exam, February 17th, 2023, Accessed August 11, 2023. <https://byjusexamprep.com/upsc-exam/asian-infrastructure-investment-bank-aiib-upsc#toc-2>



## هذا الكتاب

تبرز أهمية هذا الكتاب من كونه محاولة لفهم واستيعاب "الزلازل العظیم" الذي يمكن أن يشهده العالم في حال تغيرت موازين القوى مستقبلاً لصالح قوى الشرق؛ مع ما يعنيه ذلك بالنسبة للمنطقة العربية من ضرورات التكيف والتموضع بالشكل الصحيح للاستفادة من الوضع الجديد، ورسم شبكة علاقات وتحالفات بديلة تراعي مصلحة شعوب المنطقة ودولها، وتقليل حجم الصدمة الذي يمكن أن يصيبها جراء هذا التغيير.

يؤكد المؤلف على أن عملية انتقال القوة التي يشهدها العالم حالياً تعتمد مخرجاتها على عدة عوامل، أبرزها مدى وضوح رؤية القوى التي تقود مسعى تغيير هيكل النظام الدولي، وعلى رأسها الصين وروسيا، وقدرتها على تقريب وجهات نظرها وتجاوز خلافاتها وموازنتها لعلاقاتها البينية من جهة، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية.

يشير الكاتب إلى أن القوى الغربية التقليدية التي هيمنت على النظام الدولي منذ عصر الثورة الصناعية وصولاً إلى القيادة الأميركية الحالية لا يمكن لها أن تتنازل بسهولة عن قيادتها للنظام الدولي، وهو ما يفسح المجال أمام حسابات معقدة وتوقعات متباينة بشأن "طبيعة عملية الانتقال" التي ستحصل، وما إذا كانت ستتم بـ"شكل سلمي" تحو منحى التسويات والتنازلات لتجنب الأسوأ وحفظ الاستقرار على المستوى العالمي، أم بـ"شكل صراعي" يُدخل العالم في دوامة فوضى دولية قد تجر تلك القوى لعسكرة متزايدة واحتمالات تصادم.

## المؤلف

عبد القادر دندن، أستاذ محاضر بجامعة عنابة بالجزائر، وباحث مختص في الشؤون الآسيوية. صدر له العديد من المؤلفات ذات الصلة بالشأن الآسيوي، من بينها: "صراع القوى الكبرى في الهندوباسيفيك"، الصادر عن مركز الجزيرة للدراسات، و"الصين وأزمة الطاقة"، عن منشورات مخبر الأمن الإنساني بجامعة باتنة 1، و"الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية: دراسة حالة الصين"، عن مركز الكتاب الأكاديمي بالأردن، فضلاً عن إشرافه على تحرير وإعداد عدة مشاريع بحثية، منها المؤلف الجماعي حول "جيوبوليتيك النزاعات في قارة آسيا"، و"الدبلوماسية الثلاث في سياسة الصين الخارجية"، و"جيوبوليتيك المضائق والممرات البحرية العالمية". نشر مجموعة من الدراسات في مجلات عربية مرموقة، وعضو عدة هيئات علمية ولجان استشارية لمراكز بحثية ومجلات محكمة، ويتنصب لعدة مخابر بحثية أكاديمية في الجامعات الجزائرية.